

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري - قسنطينة -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

رقم التسجيل
الشعبة: بنوك وتأمينات.

دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية
دراسة حالة : بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبة : سعاد صديقي
تحت إشراف الأستاذ: د. بعلوج بوالعيد

أمام لجنة المناقشة:

- | | | | |
|----------------------|-------------|-------|----------------------|
| د. مرزوقة صالح | أستاذ محاضر | رئيسا | جامعة منتوري قسنطينة |
| د. بعلوج بوالعيد | أستاذ محاضر | مقررا | جامعة منتوري قسنطينة |
| د. سحنون محمود | أستاذ محاضر | عضوا | جامعة منتوري قسنطينة |
| د. درويش محمد الطاهر | أستاذ محاضر | عضوا | جامعة منتوري قسنطينة |

السنة الجامعية: 2005-2006

شكر

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف :
الدكتور بلوج بوعيد لقبوله الإشراف على
المذكرة وعلى النائح و التوجيهات
التي قدمها لأجل تقويمها .
كما أشكر كل العمال في بنك الجزائر
الخارجي - وكالة جبل - و أخص بالذكر:
السيد بن مزور ، السيدة بن زيادة ،
السيد كاسرة مختار و نازك ،
على كل المساعدات التي قدموها لي من
أجل إنجاز هذه المذكرة .

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل
و الذي أهدني إليه :
ذكرى خاليتي علي قلمي إلى روح أبي الطاهرة
رحمة الله و أسكنه فسيح جناته .
إلى من لم تغفل علي بالمحب و العطف و الحنان
إليك أمي .
إلى أخي معاذ و أختي فايضة و سناء .
إلى كل من يسعى إلى طلب العلم و المعرفة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

المقدمة.....1

القسم الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للبحث

الفصل الأول : مدخل للسياحة

- المبحث الأول: التطور التاريخي للسياحة، تعريفها وخصائصها10
- 1- التطور التاريخي للسياحة10
- 1-1- المرحلة الأولى.....10
- 1-2- المرحلة الثانية.....11
- 1-3- المرحلة الثالثة.....12
- 2- مصطلحات أساسية للسياحة.....14
- 1-2- تعريف السياحة.....14
- 2-2- مصطلحات أخرى مرتبطة بالسياحة.....15
- 3- خصائص السياحة.....18
- المبحث الثاني: أنواع السياحة ودوافعها.....20
- 1- دوافع السياحة و السفر.....20
- 1-1- دوافع ثقافية ، تاريخية و تعليمية.....20
- 1-2- دوافع دينية.....20
- 1-3- دوافع الراحة و الاستجمام.....20
- 1-4- دوافع عرقية.....20
- 1-5- دوافع صحية.....21
- 1-6- دوافع رياضية.....21
- 1-7- دوافع اقتصادية.....21
- 1-8- دوافع أخرى.....21

- 2- أنواع السياحة.....21
- 2-1- أنواع السياحة وفقا للهدف من الرحلة السياحية.....21
- 2-2- أنواع السياحة وفقا للموقع أو الحدود.....23
- 2-3- أنواع السياحة وفقا لمدة الإقامة.....24
- 2-4- أنواع السياحة وفقا لطريقة التنظيم.....24
- 2-5- أنواع السياحة وفقا للسن.....24
- 2-6- أنواع السياحة وفقا للعدد.....25
- 2-7- أنواع السياحة وفقا لمستوى الإنفاق.....25
- المبحث الثالث : السياحة في الدول العربية و المنظمات القائمة على النشاط السياحي** 28
- 1- السياحة في بعض الدول العربية.....28
- 1-1- جمهورية مصر العربية.....28
- 2-1- الجمهورية التونسية.....29
- 3-1- المملكة المغربية.....30
- 2- المنظمات القائمة على النشاط السياحي.....31
- 1-2- منظمات السياحة الدولية.....31
- 2-2- منظمات السياحة العربية.....34
- الفصل الثاني : المنشآت السياحية**
- المبحث الأول : تعريف المنشآت السياحية و أنواعها.....39**
- 1- تعريف المنشآت السياحية.....39
- 2- أنواع المنشآت السياحية.....40
- 1-2- الفنادق.....40
- 2-2- المرشدين السياحيين.....44
- 3-2- المكاتب السياحية.....45
- 4-2- المطاعم.....46
- 5-2- شركات الطيران.....48
- المبحث الثاني : ملكية المنشآت السياحية.....50**
- 1- شركات الأشخاص.....50
- 1-1- شركة التضامن.....50
- 2-1- شركة التوصية البسيطة.....51
- 3-1- الملكية الفردية.....52
- 4-1- الشركات العائلية.....54

- 2- شركات الأموال.....54
- 1-2- شركة المساهمة.....54
- 2-2- شركة ذات التوصية بالأسهم.....55
- 3-2- شركة ذات المسؤولية المحدودة.....56
- المبحث الثالث : أهمية المنشآت السياحية.....58**
- 1- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و نقل التكنولوجيا.....58
- 1-1- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.....58
- 2-1- نقل التقنيات التكنولوجية.....59
- 2- خلق فرص عمل وتنمية المهارات الإدارية.....60
- 1-2- خلق فرص عمل.....60
- 2-2- تنمية المهارات الإدارية وخلق طبقة جديدة من المديرين.....61
- 3- خلق علاقات اقتصادية بين القطاعات و تحقيق التوازن الإقليمي.....61
- 1-3- خلق علاقات اقتصادية بين القطاعات.....61
- 2-3- تحقيق التوازن الإقليمي.....64
- 4- تحسين في ميزان المدفوعات وزيادة القيمة المضافة.....64
- 1-4- تحسين في ميزان المدفوعات.....64
- 2-4- زيادة القيمة المضافة و الناتج القومي.....65
- 5- أهمية حضارية وثقافية.....65
- الفصل الثالث : المنشآت السياحية وواقع التمويل**
- المبحث الأول : مصادر تمويل المنشآت السياحية.....69**
- 1- مصادر التمويل الذاتية و العائلية.....69
- 1-1- المدخرات الذاتية.....69
- 2-1- الموارد العائلية.....69
- 2- التمويل من البنوك التجارية.....70
- 1-2- أنواع القروض.....70
- 2-2- أسس منح القروض المصرفية.....75
- المبحث الثاني : بدائل تمويل المنشآت السياحية.....78**
- 1- التمويل الإيجاري.....78
- 1-1- تعريف التمويل الإيجاري و أنواعه.....78
- 2-1- مزايا و عيوب التمويل الإيجاري.....82

- 2- صيغ التمويل الإسلامية.....85
- 1-2- تدخل البنوك الإسلامية في مجال السياحة.....85
- 2-2- آليات التمويل من البنوك الإسلامية.....87

القسم الثاني الجانب التطبيقي

الفصل الأول : واقع السياحة في الجزائر

- المبحث الأول : مقومات و أنماط السياحة في الجزائر.....95
- 1- المقومات السياحية.....95
- 1-1- الموارد الطبيعية.....95
- 2-1- الموارد التي من صنع الإنسان.....98
- 2- أنواع السياحة في الجزائر.....101
- 1-2- السياحة الساحلية.....101
- 2-2- السياحة ذات الطابع العائلي و الاجتماعي.....101
- 3-2- السياحة الثقافية.....101
- 4-2- السياحة الصحية و المعدنية.....101
- 5-2- السياحة في المناطق الريفية.....102
- 6-2- السياحة الحضرية.....102
- 7-2- السياحة الشبابية.....102
- 8-2- السياحة الصحراوية.....102
- 9-2- السياحة ذات الطابع الديني.....102
- 10-2- سياحة المؤتمرات و الأعمال.....102
- المبحث الثاني : المراحل التاريخية للسياحة في الجزائر.....103
- 1- وضعية السياحة بعد الاستقلال ومخططات التنمية الوطنية.....103
- 1-1- وضعية السياحة بعد الاستقلال مباشرة.....103
- 2-1- مخططات التنمية الوطنية.....105
- 2- وضعية السياحة بعد الإصلاحات للفترة 1980-1989.....106
- 1-2- مخططات التنمية الوطنية.....106
- 2-2- تطبيق العمليات الأولى لإعادة الهيكلة.....108

109.....	3- وضعيية السياهة ابتداء من 1990.....
109.....	3-1- توافد السياه.....
113.....	3-2- المنشآت الفندقية.....
114.....	3-3- الإيرادات و مناصب الشغل.....
117.....	المببث الثالث: التظيم الهيكلي و العضوي لقطاع السياهة.....
117.....	1- أدوات تنفيذ السياهة السياهية في الجزائر.....
117.....	1-1- الديوان الوطني للسياهة.....
118.....	2-1- الوكالة الوطنية للتنمية السياهية.....
119.....	3-1- المؤسسة الوطنية للدراسات السياهية.....
120.....	4-1- مديريات السياهة.....
120.....	2- أهم المتعاملين في قطاع السياهة.....
120.....	1-2- الديوان الوطني الجزائري للسياهة.....
121.....	2-2- النادي السياهي الجزائري.....
122.....	3-2- وكالات السياهة و الأسفار.....
	الفصل الثاني : الاستثمارات السياهية في الجزائر
126.....	المببث الأول : مناخ الاستثمار السياهي في الجزائر.....
126.....	1- مشاكل القطاع السياهي في الجزائر.....
126.....	1-1- غياب رؤية شاملة في تخطيط و تنظيم القطاع.....
126.....	2-1- غياب الدراسات السياهية.....
127.....	3-1- ضعف مشروعات البنية التحتية و هياكل الاستقبال.....
127.....	4-1- ضعف التكامل المؤسسي.....
127.....	5-1- ضعف التكوين و التسيير داخل المؤسسات السياهية.....
127.....	6-1- عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي.....
128.....	7-1- تدهور التراث الطبيعي و الثقافي.....
128.....	8-1- ضعف الإعلام و غياب الثقافة السياهية.....
129.....	9-1- تردد القطاع الخاص إزاء الاستثمار.....
129.....	2- الإطار التشريعي للاستثمار.....
129.....	1-2- مرحلة التسعينات.....
135.....	2-2- قوانين الاستثمار الجديدة.....

المبحث الثاني : الخوصصة و الشراكة في قطاع السياحة.....	137
1- خوصصة القطاع السياحي.....	137
1-1- تقنيات الخوصصة التي تتناسب مع قطاع السياحة.....	137
1-2- مراحل الخوصصة.....	139
1-3- مشاكل خوصصة القطاع السياحي.....	141
2- الشراكة في قطاع السياحة.....	142
1-2- مزايا الشراكة.....	142
2-2- اتفاقيات الشراكة في قطاع السياحة.....	143
المبحث الثالث : إستراتيجية الدولة لدعم وتنمية الاستثمارات السياحية المستقبلية..	146
1- تدابير دعم و ترقية الاستثمار السياحي.....	146
1-1- تدابير دعم النشاط السياحي و طرق تمويله.....	146
1-2- تدابير دعم النوعية.....	148
1-3- تدابير دعم الترويج السياحي.....	150
2- تنمية الاستثمار السياحي ورفع طاقات الإيواء.....	152
1-2- تنمية الاستثمار السياحي.....	152
2-2- رفع طاقات الإيواء.....	154
الفصل الثالث : تقييم مساهمة بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحية	
المبحث الأول : مدخل للتعريف ببنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل -.....	158
1- التعريف ببنك الجزائر الخارجي-وكالة جيجل - و صيغ التمويل المعروضة.....	158
1-1- لمحة عن بنك الجزائر الخارجي و التعريف بالوكالة.....	158
1-2- صيغ التمويل المعروضة من قبل بنك الجزائر الخارجي	
-وكالة جيجل-.....	165
2- مراحل منح و تسيير القروض على مستوى بنك الجزائر الخارجي	
- وكالة جيجل-.....	168
1-2- إعداد وتقديم ملف القرض.....	168
2-2- الدراسة الأولية لملف القرض.....	169
3-2- دراسة الضمانات.....	170
4-2- تحديد المخاطر.....	171
5-2- قرار البنك بشأن طلب القرض.....	172
6-2- إعداد اتفاقية القرض و صرف قيمته.....	174

175.....	7-2- متابعة عمليات التأخر عن الدفع.....
	المبحث الثاني : تقييم تجربة بنك الجزائر الخارجي تمويل المشاريع
176.....	السياحية للفترة 1980-2005.....
	1- تطور حجم الملفات و حصيلة تمويل بنك الجزائر الخارجي للمشاريع
176.....	السياحية خلال الفترة 1980-1999.....
176.....	1-1- تطور حجم الملفات خلال الفترة 1980-1999.....
	1-2- حصيلة تمويل بنك الجزائر الخارجي للمشاريع السياحية خلال
182.....	الفترة 1980-1999.....
	2- تطور حجم الملفات و حصيلة تمويل بنك الجزائر الخارجي للمشاريع
187.....	السياحية خلال الفترة 2000-2005.....
187.....	1-2- تطور حجم الملفات خلال الفترة 2000-2005.....
	2-2- حصيلة تمويل بنك الجزائر الخارجي للمشاريع السياحية خلال
199.....	الفترة 2000-2005.....
208.....	الخاتمة.....
215.....	قائمة المراجع.....
222.....	فهرس الجداول.....
224.....	فهرس الأشكال.....
226.....	الملاحق.....
	المخلص باللغة العربية
	المخلص باللغة الفرنسية
	المخلص باللغة الإنجليزية

المفصلة

إن السياحة ظاهرة قديمة قدم البشرية نفسها ، فبعد أن كانت تقتصر على فكرة السفر ، التنقل و الاستكشاف ، أصبحت اليوم صناعة متميزة و مورد رئيسي و قطاع إستراتيجي تقوم عليه اقتصاديات العديد من دول العالم ، وقد ظهر ذلك جليا بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للتطور التكنولوجي لوسائل الاتصال و المواصلات ، ظهور تقسيم العمل ، التخصص و حقوق العمال، و بالتالي تطورت النظرة الاجتماعية للقوى العاملة و ما نتج عن ذلك من إجازات مدفوعة الأجر لكافة فئات القوى العاملة في الدول المصنعة .

كما أن إعادة إعمار أوروبا المنهكة من الحروب و زيادة النمو الاقتصادي تلاه بعد ذلك انتعاش و تحسن في مستوى المعيشة والدخول ، كل ذلك أدى إلى البحث عن أماكن لقضاء وقت الفراغ و الترويح و برزت أنواع عديدة للسياحة ، بل أصبحت قطاعا حيويا يستوعب الكثير من الأنشطة الاقتصادية و العمالة ، و بالتالي اعتبرت عاملا مساعدا لعملية التنمية الاقتصادية خصوصا في مجال البنية التحتية للاقتصاد ، إذن فهناك علاقة وثيقة بين تنمية قطاع السياحة و التنمية الاقتصادية ، هذا ما جعل البلدان المتقدمة تسعى لتطوير و تحسين مستوى الخدمات الأساسية و التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة مثل النقل ، الاتصالات ، المياه ، الكهرباء و الخدمات الصحية ، كما قامت بتوفير أسباب الجذب السياحي الإضافية لتلبية حاجات مختلف السياح و بفضل هذه الجهود التي بذلتها للتوسع في تسويق السياحة و ترويجها فقد ازداد عدد السياح الوافدين عليها و أدى إلى تشجيع الحركة السياحية و ذر المزيد من العملة الصعبة في خزائنها و استغلال جزء منها في تطوير القطاعات الأخرى .

أما بالنسبة للدول النامية فقد استطاعت في السنوات الأخيرة أن تستفيد وبشكل متزايد من النمو السياحي العالمي خصوصا بعد ما حققته السياحة الدولية من نمو متسارع خلال الستينات و السبعينات و الثمانينات .

إن نشاط بهذه الأهمية لا يمكن أن يكون إلا من بين أولويات السياسة الاقتصادية لتنمية أي بلد يتمتع بمقومات سياحية و طبيعية كالجزائر و التي رغم تمتعها بميزة نسبية في جذب السياح ، لاسيما من حيث مواقع السياحة الثقافية و التراثية إلا أن نصيبها من السياحة الدولية لا يزال بعيدا من إمكاناتها .

إن التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر و التي مسّت العديد من القطاعات ،سمحت بتحرير محتشم لبعض الاستثمارات السياحية ،خصوصا و أن هذه الأخيرة تمثل النسبة الأكبر من الدور الذي يلعبه القطاع السياحي بالتأثير على قطاعات عديدة في الاقتصاد الوطني ،و مساهمته مع القطاعات الأخرى في التنمية الاقتصادية للبلد و الخروج من الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري التي تكون مرتبطة بالخاصية التي تميزه و هي اعتماده الكلي على المحروقات ، خاصة و أن القطاع السياحي هو أحد القطاعات الحيوية الذي يمكن أن يأخذ على عاتقه هذا الدور و يشكل بديلا حقيقيا للمحروقات شريطة أن يعتمد في استغلاله وتسييره على الأدوات و التقنيات الحديثة و إعطائه كل الأهمية خاصة و أنه قطاع حساس و يتأثر بالوسط السياسي و الأمني ، بدرجة و عي أفراد المجتمع و الذهنية التي لديهم .

كما أن الاستثمار في هذا القطاع يتأثر بحجم الخدمات المقدمة ، بالبنية التحتية المتوفرة و بالبيئة الاستثمارية الملائمة و المشجعة ،إلا أن ذلك كله نجده غير متوفر، رغم القوانين و الأنظمة التي تم وضعها لخدمة السياحة في الجزائر كما أنها ليست كافية و لم تلغ المشاكل التي يتخبط فيها القطاع خصوصا تلك المتعلقة بالجانب المالي ، من خلال القطاع المصرفي و على رأسها البنوك و التي تبقى الملاذ الأخير لتمويل الاستثمارات السياحية في ظل انتفاء قنوات التمويل الأخرى ،ورغم تدخل الدولة من خلال الأجهزة ووكالات الدعم التي أنشأتها لكن دورها يبقى مرهونا بالدور الذي تلعبه البنوك ،و هذا ما دفعنا إلى طرح التساؤل التالي :

ما هو دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية ؟ .

وللإجابة على هذا التساؤل و الذي يمثل إشكالية البحث ،سنحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية و المتمثلة في :

- 1- ما هي أنواع المشاريع السياحية وما هو دورها ؟.
- 2- ما هي مكانة السياحة في إستراتيجية الدولة الجزائرية ؟ وما الذي قدمته لها مخططات التنمية الوطنية ؟
- 3- ما هي المشاكل التي يواجهها المستثمرون في هذا القطاع ؟ وما هو دور الدولة للحد منها ؟.

4- كيف يتم تسيير القروض في بنك الجزائر الخارجي -وكالة جيجل- ؟ وما هو

الدور الذي يلعبه في تمويل المشاريع السياحية في الجزائر ؟.

وتتمثل الدوافع الأساسية لاختيار هذا الموضوع في :

* قلة الأبحاث الجامعية التي تناولت دراسة القطاع السياحي عامة
و المشاريع السياحية خاصة.

* الاهتمام المتزايد بهذا القطاع في الجزائر و الدور الذي يمكن أن يلعبه
على الصعيدين الاجتماعي و الاقتصادي على غرار باقي الدول ، وهو
ما يتطلب الوقوف على المشاكل التي تحول و زيادة المشاريع السياحية .

من هذا المنطلق يكمن الهدف من هذه الدراسة و هو التعريف بالإمكانيات
السياحية المتواجدة في الجزائر و الوصول إلى تحديد المكانة التي يحتلها ضمن
الاقتصاد الوطني، و معرفة الآفاق التي رسمت للمشاريع السياحية و أساليب الدعم
التي ستحظى بها من قبل الدولة ، و الوقوف على أهم نقائص هذا القطاع و المشاكل
التي يعاني منها و خصوصا تلك المتعلقة بالمشاكل المالية و محاولة معالجتها و ما يمكن
أن تساهم به البنوك في هذا المجال من خلال التوصيات و الاقتراحات التي
سنقدمها .

من أجل تحقيق ذلك فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي
التحليلي ، بحيث تم استخدام المنهج الوصفي وذلك من خلال توضيحنا للمفاهيم
المتعلقة بالسياحة و المنشآت السياحية و أنواعها و خصائصها ، و المنهج التحليلي من
أجل إبراز دور البنك على أساس أننا اعتمدنا على جمع الإحصاءات و تحليلها
بالاعتماد على الجداول التوضيحية و بعض الرسوم البيانية بغية استخلاص
الحقائق .

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم تقسيم العمل إلى

قسمين رئيسيين :

القسم الأول : والذي يتمثل في الإطار النظري و المفاهيمي للسياحة و المنشآت
السياحية و أنواعها و مدى ارتباطها بالجهات الممولة ، و عليه فقد تم تقسيمه
إلى ثلاثة فصول :

- حيث سنتناول في **الفصل الأول** مدخل للتعريف بالسياحة ، المراحل التاريخية
التي مرت بها و كذا خصائصها و أهم الدوافع التي أدت إلى ظهور أنواع
مختلفة للسياحة، وصولا إلى المبحث الأخير و الذي سنتناول فيه السياحة في

بعض الدول العربية و المنظمات القائمة على النشاط السياحي وذلك من أجل معرفة إلى أي مدى وصل الاهتمام بالسياحة.

- أما في **الفصل الثاني** فقد خصصناه للتعرف على المنشآت السياحية ، أهم أنواعها و الأشكال القانونية التي قد تتخذها وصولا إلى معرفة أهميتها وما الذي يمكن أن تحققه للاقتصاد و المجتمع .

- في حين سنتناول في **الفصل الثالث** ونظرا لأهمية عنصر التمويل بالنسبة لإقامة المشاريع السياحية رصدنا له هذا الفصل لمعرفة مصادر التمويل المتاحة أمامها خصوصا التمويل الخارجي المتمثل في البنوك و كذا المصادر الأخرى .

بعد استيفاء الجانب النظري و المفاهيمي للبحث سنحاول إسقاطها على الواقع الجزائري .

يأتي **القسم الثاني** و الذي خصصناه للدراسة التطبيقية ، و قد جاء فيه ثلاثة فصول :

- **الفصل الأول** و الذي سنتناول فيه وضعية السياحة في الجزائر من خلال معرفة مقوماتها الطبيعية و البشرية ، ثم المراحل التي مر بها القطاع السياحي في الجزائر ومنذ الاستقلال ومعرفة مكانتها ضمن سياسة الدولة و ضمن مخططاتها التتموية و مختلف الهيئات التي أوكلت لها مهمة تنفيذ متابعة السياسة السياحية في الجزائر .

- **الفصل الثاني** سنحاول من خلاله دراسة البيئة الاستثمارية التي تنشط فيها المشاريع السياحية في الجزائر ، و أهم المشاكل التي تعترضها و تطور التشريع الجزائري في مجال ترقية الاستثمار خاصة منها الموجه للسياحة ، لنصل إلى معرفة تقنيات الخوصصة التي تتناسب مع هذا القطاع إضافة إلى ما ستحققه الشراكة مع المتعامل الأجنبي ، لنتناول في الأخير الإستراتيجية المنتهجة من طرف الدولة من أجل تدعيم و تنمية الاستثمارات السياحية المستقبلية .

- أما في **الفصل الثالث** فقمنا فيه بإجراء دراسة خاصة لبنك الجزائر الخارجي -الوكالة 48- بجيجل، كونها منطقة ساحلية و نظرا لما تكتسيه من أهمية على غرار المناطق الأخرى.

ولقد تضمن المبحث الأول من هذا الفصل التعرف على هذا البنك و عرض مختلف القروض التي يمنحها لتمويل المشاريع السياحية .

لنختتم هذا الفصل بمحاولة تقييم تجربة هذا البنك في تمويل المشاريع السياحية خلال الفترة 1980-2005 و تناولنا خلالها مختلف الجوانب التي تسمح لنا بإبراز ذلك الدور .

لنصل في النهاية إلى النتائج التي تمكننا من الحكم على دور البنك الجزائري الخارجي في تمويله للمشاريع السياحية و تقديم مجموعة من الاقتراحات . في الأخير نشير إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا عند معالجة هذا الموضوع ، بدأ بنقص المصادر المتخصصة في السياحة وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع السياحي في الجزائر و استحالة الحصول على المعطيات التي تسمح لنا بالتعمق في الدراسة أكثر ، إضافة إلى غياب بعض الإحصائيات الخاصة ببعض السنوات لدى بنك الجزائر الخارجي -الوكالة 48- بجيجل و الذي حاولنا من خلال دراسة تجربته في تمويل المشاريع السياحية للوصول إلى النتائج المقدمة ويعود سبب ذلك إلى حجم الملفات الكبير الموجود في الأرشيف وصعوبة بل استحالة البحث فيها في بعض الأحيان و هو ما يبرر اعتمادنا أكثر على المعطيات المتراكمة للفترات المدروسة .

لكننا لا ننكر الجهود المبذولة من طرف الموظفين لدى البنك و المساعدات و التوجيهات المقدمة ، فلقد كان لهم الفضل في إتمام هذه المذكرة و نأمل أن تفتح المجال لدراسات أخرى.

القسم الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للبحث

الفصل الأول مدخل للسياحة

- المبحث الأول : التطور التاريخي للسياحة ، تعريفها و خصائصها .
- المبحث الثاني : أنواع السياحة و دوافعها .
- المبحث الثالث : السياحة في بعض الدول العربية و المنظمات القائمة على النشاط السياحي .

تطورت السياحة في السنوات الماضية بعد تطور المجتمعات، ولقد ساعدت عدة عوامل على إظهارها خلال مراحلها الأولى، وعوامل أخرى أكثر تطوراً ساهمت بإبرازها في الحاضر خاصة بعد ظهور المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

لقد أصبحت السياحة علماً قائماً بذاته ، وأصبح هناك مختصين وباحثين يعملون على توضيح مفاهيمه ووضع أسسه التي يقوم عليها ، ومن أجل التعرف أكثر على هذه المفاهيم، سوف نتعرض من خلال هذا الفصل إلى التطور التاريخي لظاهرة السياحة ، وما تتطوي عليه هذه الظاهرة من خصائص التي تجعل منها صناعة متميزة ، ثم إبراز أنواعها التي تختلف باختلاف الأذواق ، الدوافع والحاجات الإنسانية للسياح ، كما سوف نتعرض لوضعية السياحة في بعض الدول العربية وكذا المنظمات الدولية والعربية القائمة على النشاط السياحي.

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياحة، تعريفها و خصائصها

السياحة ظاهرة إنسانية نشأت منذ الأزل ، وهي قديمة قدم البشرية نفسها ، فمنذ أزمان طويلة و الإنسان تحركه حاجاته الغريزية كالطعام والأمن وتدفعه إلى السفر والترحال أو البحث عن الأماكن الأكثر ملاءمة لحياته ، والتي تمكنه من إشباع حاجاته المتزايدة .

1- التطور التاريخي للسياحة :

لقد مر المجتمع البشري بمراحل تطور عديدة أوصلته إلى ما هو عليه الآن من حضارة وتطور ، كذلك فقد مرت السياحة بمراحل عديدة و بصور مختلفة و متطورة بالانتقال من البحث الدائم عن الإقامة والأكل إلى البحث عن أناس للقاء معهم و تحقيقا لأغراضهم الاجتماعية ، و يمكن أن نوجز المراحل التاريخية التي مرت بها السياحة فيما يلي :

1-1-المرحلة الأولى :

و تشمل المراحل الأولى من حياة الإنسان و العصور الوسطى حتى بدايات عصر النهضة الأوروبية ، حيث لوحظ خلال هذه المرحلة أن حركة السكان تمثلت في تنقلات البدو بحثا عن الماء و الكأ ، كانت وسيلتهم الوحيدة للتنقل هي أقدامهم أو باستخدام الدواب ، و قد استخدم المصريون القدامى القوارب الشراعية للسفر كذلك الحال في سفر الحرفيين وأصحاب المهن و التجار الذين سعوا من خلال أسفارهم إلى تحقيق مكاسب اقتصادية.

إذن فانتقال البشر في هذه الحقبة التاريخية كان بهدف التجارة و البحث عن أسواق جديدة لسلعهم ، سواء داخل الدولة أو في الدول الأخرى القريبة منهم باستخدام و سائل النقل المتاحة لهم ، و كذا التنقل من أجل البحث عن العمل أو لأسباب دينية لزيادة الأماكن المقدسة، كزيارة القدس و بيت لحم في فلسطين أو الفاتيكان بالنسبة للمسيحيين ، وعند ظهور الدين الإسلامي ظهرت رحلات الحجيج إلى مكة المكرمة ، المدينة المنورة و القدس الشريف وأصبحت من أهم حركات السفر حتى في وقتنا الحاضر ، كذلك كان التنقل من أجل العلاج خاصة بالنسبة للأغنياء من أجل التداوي بالمياه المعدنية .

و عموما يمكن القول أن حركة السياحة و السفر في هذه المرحلة لم تكن قد تبلورت كمنشأط و كمفهوم واضح محدد الأبعاد، لأن التنقل في هذه المرحلة

الفصل الأول : مدخل للسياحةالقسم الأول.

كان يتم حسب معرفة الفرد للمكان الذي يرغب في زيارته وعلى مسؤوليته، فهو الذي يخطط للرحلة و يبحث عن وسيلة التنقل وعن مكان الإقامة ، و يعمل على توفير كل ما يحتاج إليه في الرحلة .

لكن في ما بعد و نتيجة احتكاك الناس ببعضهم البعض أخذت الظاهرة أبعادا أخرى اجتماعية ، ثقافية و استكشافية ، فقد قام المستكشفون برحلات طويلة وجاءت كتاباتهم في الأغلب سجلا وافيًا و دقيقًا لانطباعاتهم عن حياة الشعوب التي زاروها ، بإبراز مظاهر سلوكهم وعاداتهم و تقاليدهم و نظمهم الاجتماعية و السياسية و تقويم لإنجازاتهم في مختلف ميادين الثقافة⁽¹⁾، و من بين هؤلاء المستكشفين نذكر الرحالة العرب إبن بطوطة و إبن خلدون، هناك أيضا الإيطالي Macro polo هذا الأخير الذي أصبح كتاب أسفاره أكثر الكتب المطلوبة والموجودة بالإضافة إلى مستكشف القارة الأمريكية Christopher Colombos عام 1492 .

2-1- المرحلة الثانية :

تبدأ هذه المرحلة من عصر النهضة الأوروبية و حدوث الثورة الصناعية وهي مرحلة عصر الآلة و التطور في شتى الميادين خاصة الميدان الاقتصادي و الاجتماعي ، أين ارتفع المستوى المعيشي للأفراد و تطورت وسائل النقل نتيجة لاختراع القطار و السيارة و السفن ، حيث تطورت سعة و سرعة هذه المركبات و أدت إلى ارتفاع عدد الرحلات ، و ظهرت الرحلة الجماعية التي كانت تميز السياحة في هذه المرحلة ، حيث سمحت لمختلف الطبقات الاجتماعية خاصة الدنيا منها القيام بالرحلات السياحية فزادت أعدادها بشكل متصاعد ، الأمر الذي ساهم في مضاعفة عامل الطلب السياحي؛ أول من نظم هذه الرحلات الجماعية كان Thomas Cook عام 1841 في بريطانيا⁽²⁾، حيث قام بنقل مجموعة أشخاص من الطبقات الشعبية بواسطة القطار لزيارة البحر لمدة يوم واحد لإبعادهم عن جو الفقر و البؤس و العمل المزري الذي يمارسونه ، لقد قام أيضا بنشر مجلة في السفر لتعريف الناس بالجوانب المختلفة و الاحتياجات الضرورية خلال الترحال .

(1) - مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، ط1، المؤسسة الجامعية، عمان، 1999،

ص:39.

(2) - Pierre py , le tourisme un phénomène économique, édition les études de la documentation française ,Paris,1996,p:6.

الفصل الأول : مدخل للسياحةالقسم الأول.

انتقل هذا النوع من الرحلات إلى أوروبا ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية تميزت بطول مدتها فسميت Grand Tour⁽¹⁾، ولم تعد السياحة في هذه المرحلة مجرد حركة تنقل وسفر بل أصبحت نشاط إنساني وقطاع اقتصادي له دور لا يقل أهمية عن بقية القطاعات الأخرى.

1-3- المرحلة الثالثة:

وتبدأ من 1914 إلى وقتنا الحاضر ، بظهور ودخول الطيران في مجال النقل المدني بعد أن كان يستخدم فقط في الحرب العالمية الأولى ، فقد أصبحت من أهم وسائل النقل خاصة بعد تطور سرعتها وإدخال وسائل الأمان عليها ، لكن هذا لا يعني إهمال الدور الكبير الذي لعبته باقي الوسائل، فقد كان هناك تكامل فيما بينها سواء كانت برية بحرية أو جوية، وقد تميزت بكثافة كبيرة لم تشهدها من قبل.

في هذه المرحلة تبلور مفهوم السياحة الحديثة وتتنوع أهدافها و تزايد أعداد السياح بشكل كبير ، وظهرت أنواع جديدة من السياحة لم تكن معروفة في المراحل السابقة ، كما شهدت هذه المرحلة تطور المنشآت و الخدمات السياحية وتنوعها ، وأول دولة استقبلت الأفواج السياحية كانت إسبانيا بسبب انخفاض الأسعار واعتدال المناخ مقارنة مع دول شمال أوروبا ، ولم تعد السياحة مقتصرة فقط على فئات سكانية معينة ، حتى أنه يمكن القول أن هذه المرحلة هي مرحلة السياحة الشعبية التي تطورت بسرعة كبيرة نتيجة لعوامل عديدة أهمها⁽²⁾:

- * تطور وسائل النقل وظهور الطائفة.
 - * زيادة أوقات الفراغ وعدد أيام الإجازات .
 - * ارتفاع مستويات الدخل الفردي في كثير من دول العالم .
 - * ارتفاع نسبة التحضر ، ارتفاع الأمراض المزمنة و النفسية و انتشار المشكلات البيئية كالتلوث و الضوضاء... الخ .
- كل هذه العوامل جعلت من السياحة في أوروبا ليست مجرد ظاهرة اقتصادية واجتماعية ، بل تطورت وبرزت جوانبها الثقافية ، الحضارية والسياسية ، وأخذ الباحثون يهتمون بدراساتها عن طريق إنشاء معاهد متخصصة ووضع الأطر العلمية لها

(1) - Valery patin, tourisme et patrimoine en France et en Europe, édition la documentation Française, paris, 1997, p : 16.

(2) - منال عبد المنعم مكية، السياحة تشريعات و مبادئ، ط1، دار صفاء، عمان، 2000، ص: 96.

الفصل الأول : مدخل للسياحةالقسم الأول.

منفصلة بذلك عن التجارة و النقل و أوجه الأنشطة الأخرى المتداخلة معها ،من ثمة أصبحت السياحة صناعة و علم مستقل بذاته .

على الرغم من ذلك فمازالت السياحة في كثير من الدول النامية متناقصة فهي مقبولة مادامت تشكل مصدرا رئيسيا للعمالات الصعبة من ناحية ، وتوفير فرص العمل من ناحية أخرى، و غير مقبولة بالنظر إلى الآثار السلبية التي قد تحدثها على الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية ، فلم تكن هناك سياحة بالمعنى المعروف حاليا سوى السياحة الدينية .

أما خلال الستينيات فقد أصبحت السياحة ظاهرة اجتماعية عالمية ، حيث دخلت معظم الدول النامية المنافسة الدولية ، و بدأت تولي اهتماما كبيرا بها بوضع المخططات و البرامج الضخمة لتنميتها و جلب أكبر عدد من السياح و الانفتاح على الدول الغربية ، هذا بالنسبة للدول المستوردة أو المستقبلية للسياحة أما الدول المصدرة للسياحة فقد ظهرت شركات كبرى قامت بتنظيم البرامج السياحية الشاملة وظهر ما يسمى « inclusive-tour »⁽¹⁾ أو الرحلة الشاملة المدفوعة الأجر الشامل للمسكن ، المواصلات و غيرها من الخدمات ، وهي بذلك تكون أرخص ثمنا مما لو تم دفع كل خدمة على حدى ، هذا ما أصبح يميز غالبية رحلات هذه الأيام .

أما خلال التسعينيات وما حدث من تطور سريع في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات ، بالإضافة إلى التحسن الكبير في القدرة الشرائية للأفراد جعلهم يبحثون عن مجالات جديدة لقضاء أوقات فراغهم والاستمتاع بحياتهم ، فأصبحت السياحة صناعة رائدة تذر أموالا طائلة تستفيد منها اقتصاديات دول العالم وامتازت هذه الصناعة خلال هذه الفترة بالميزات التالية⁽²⁾:

* أصبحت صناعة السياحة (اقتصادا) قائما بذاته، مما يبين أهمية السياحة

في دعم اقتصاديات الدول ، وصارت (خدمة) بعد أن كانت مجرد فكرة .

* ساهمت صناعة السياحة في إنقاذ اقتصاديات أكثر من 33 دولة سياحية

نامية في جميع أرجاء العالم ، بمعنى أنها أصبحت بالنسبة لهذه البلدان

المورد الوحيد والأساسي لبقائها ونموها.

* بدأ الاهتمام والتعرف على سلوك السائح ودراسته ، بصياغة إستراتيجيات

تسويقية فعالة في هذا الاتجاه .

(1) - خالد مقابلة ، فن الدلالة السياحية ، ط1 ، دار زهران ، عمان ، 1999 ، ص:24 .

(2) - حميد الطائي ، أصول صناعة السياحة ، ط1 ، مؤسسة الوراق ، عمان، 2001 ، ص:60.

الفصل الأول : مدخل للسياحةالقسم الأول.

* دخول صناعة السياحة مرحلة المنافسة الحادة، بعد أن دخلت السوق السياحية منظمات ومؤسسات سياحية كبيرة ، الأمر الذي أدى إلى تحسين الأداء السياحي وتنوع الخدمات السياحية وتقليص تكاليف السفر .

* زيادة وقت الفراغ أعطى للسياحة دفعا قويا، حيث تضاعفت مساهمة السياحة في الدخل القومي للعديد من بلدان العالم .

إن تعدد الظروف التي ساهمت في تكوين واختلاف وظائف السياحة في حياة المجتمع المعاصر ، أدت بالدارسين والباحثين في شتى التخصصات العلمية الاجتماعية، الجغرافية، النفسية... الخ، بتعريفها وهذا حسب وجهة نظرهم وعليه فإنه يمكن دراسة مفهوم السياحة وتحديد أهم تعريفاتها .

2- مصطلحات أساسية للسياحة :

1-2- تعريف السياحة:

« يعود مفهوم السياحة لكلمة رحلة Tour المشتقة من الكلمة اللاتينية torno وفي عام 1643 ولأول مرة تم استخدام المفهوم tourisme ليبدل على السفر أو التجوال من مكان إلى آخر ويتضمن المفهوم كل المهن والتي معا تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين »⁽¹⁾.

لقد ظهرت تعاريف مختلفة للسياحة وضعت من قبل باحثين و قائمين على مؤسسات دولية ، من بين هذه التعاريف نذكر:

* الاقتصادي النمساوي شولرين عام 1910 الذي يعرف السياحة: « بأنها مجموع كل الظواهر ذات الطابع الاقتصادي التي تترتب على وصول المسافرين إلى منطقة ما أو دولة ما أو إقامتهم فيها ورحيلهم عنها ، وهي الظواهر التي ترتبط بالتبعية »⁽²⁾.

* أما العالم السويسري هونزيمير رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين فقد عرفها: « بأنها مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما بحيث لا يتحول إلى إقامة دائمة ولا ترتبط بنشاط يحقق ربحا للشخص الأجنبي »⁽³⁾.

(1) - خالد مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص:18.

(2) - محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص:21.

(3) -J.Burkart, S.Medlik, Tourism, Past, Present and Future, 2^{ème} édition, édition book society heimen annprofetionag, London, 1981, p: 41.

الفصل الأول : مدخل للسياحةالقسم الأول.

* مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما عام 1963 والذي عرف السياحة بأنها: « ظاهرة اجتماعية و إنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر خلال فترة زمنية مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 12 شهرا ، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية والسياحة كالتأثير لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية»⁽¹⁾.

مهما تعددت تعاريف السياحة إلا أنها ظاهرة تتعلق باستغلال أوقات الفراغ عند البشر بسفرهم إلى بلاد أخرى خارج وطنهم أو داخله للراحة أو الاستجمام على الشواطئ و الاستمتاع بالمناظر الطبيعية أو زيارة الأماكن الأثرية.

2-2- مصطلحات أخرى مرتبطة بالسياحة :

من أجل توضيح أكثر لظاهرة السياحة لابد من تحديد المصطلحات التي ترتبط بها وتعريفها بقدر يسمح لنا تفسير التداخل الكبير فيما بينها من جهة ، وفيما بينها وبين ظاهرة السياحة من جهة أخرى :

2-2-1- وقت الفراغ:

هو ذلك الوقت المتبقي من العمل ، مواصلات العمل من ذهاب وإياب ، النوم أداء الأعمال البيتية والفوضى الشخصية و يمكن استخدامه بطريقة معينة يختارها الفرد⁽²⁾. لقد تطور هذا الوقت عند العمال في المجتمع المعاصر بسبب الانخفاض المستمر في ساعات العمل الرسمية ، ففي ظرف قريب من الزمن انخفضت المدة التي يقضيها العامل في الإنتاج من 85 ساعة في الأسبوع إلى 42 ساعة ، وذلك بفضل النضالات العمالية المختلفة التي سمحت للفرد بأن يحصل على إجازات مدفوعة الأجر وعطل لمختلف المناسبات واستغلالها في إشباع رغبة الاستطلاع ، هذا بدوره أدى إلى تطور الحركة والأنشطة السياحية.

2-2-2- الترويح:

هو نشاط اختياري يحدث أو يمارس في وقت الفراغ و ينتج عنه شعور أو إحساس ذاتي بالسرور، الراحة أو الرضا النفسي⁽³⁾. تتنوع أنشطته

(1) - محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقية ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص ص: 61، 62.

(2) - يسري دعيبس ، السلوك الاستهلاكي للسائح ، ط1 ، البيطاش سنتر ، الإسكندرية ، 2002 ، ص: 44.

(3) - المرجع السابق، ص: 43.

الفصل الأول : مدخل للسياحةالقسم الأول.

وتختلف باختلاف الرغبات والهوايات لدى الأفراد ،وتختلف عند الفرد نفسه من وقت إلى آخر ،ومن بين هذه الأنشطة:

- * مجموعة كبيرة من الأنشطة الرياضية.
- * أنشطة فئات السن المختلفة سواء أكانت أنشطة فردية أو جماعية، خاصة أو عامة.
- * الترفيه للأسر في النوادي ،المدارس و مراكز الشباب.
- * نزهات ورحلات وأنشطة الترحال والتجوال لكافة الأغراض.

إذن نجد أن السياحة تتطلب الحركة والانتقال ،أما الترويج فهو يشمل هذه الحركة والانتقال إضافة إلى ممارسة الأنشطة الترويجية في نفس مكان الإقامة ،يبقى الفرق الرئيسي هو المسافة التي يجب قطعها لتغيير المكان ، إلا أنهما يتفقان في عملية الإثباع بنفس الأساليب وهي الممارسة ، المشاركة والمشاهدة .

2-2-3- الزائر:

تعرفه المنظمة العالمية للسياحة على أنه الشخص الذي يزور بلدا غير تلك البلد الذي يقيم فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل يحصل من ورائه على أجر⁽¹⁾، وبناء على هذا التعريف نجده يشمل على فئتين من الزائرين هما:

أ- السائح:

هو كل شخص ينتقل من مكان إقامته الحالي إلى مكان إلى مكان آخر خلال مدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 12 شهرا بدون مزاولة أي نشاط أو عمل يحصل من خلاله على أجر، و عليه أن ينفق من أمواله التي وفرها بهدف الاستمتاع بالطبيعة أو زيارة الأماكن الأثرية والتاريخية ، يعد سائحا أيضا الذي غادر بلده للمشاركة في مؤتمر أو لقاء علمي ،اجتماعي أو ثقافي ،وهناك نوعين من السياح:

• السائح الدولي:

هو زائر مؤقت يعبر حدود بلاد غير بلاده الأصلي أو محل إقامته الدائم بهدف قضاء وقت الفراغ من أجل المتعة ، التجارة أو لقاء الأهل و الأصدقاء...الخ ، خلال فترة أكثرها سنة واحدة وأقلها 24 ساعة⁽²⁾.

(1) - عثمان محمد غنيم ،م بنيثا نبيل سعد ،التخطيط السياحي ،ط2 ، دار صفاء ، عمان ،2003،ص:25 .

(2) - خالد مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص:19 ..

الفصل الأول : مدخل للسياحةالقسم الأول.

• السائح المحلي :

هو الشخص الذي يسافر داخل بلده لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 360 يوم بحيث يقطع مسافة لا تقل عن 25 ميلا إلى 100 ميل شريطة أن لا يبحث عن إقامة دائمة أو أن يمارس أي نشاط ربحي فيها .

ب- المتنزه أو طالب النزهة :

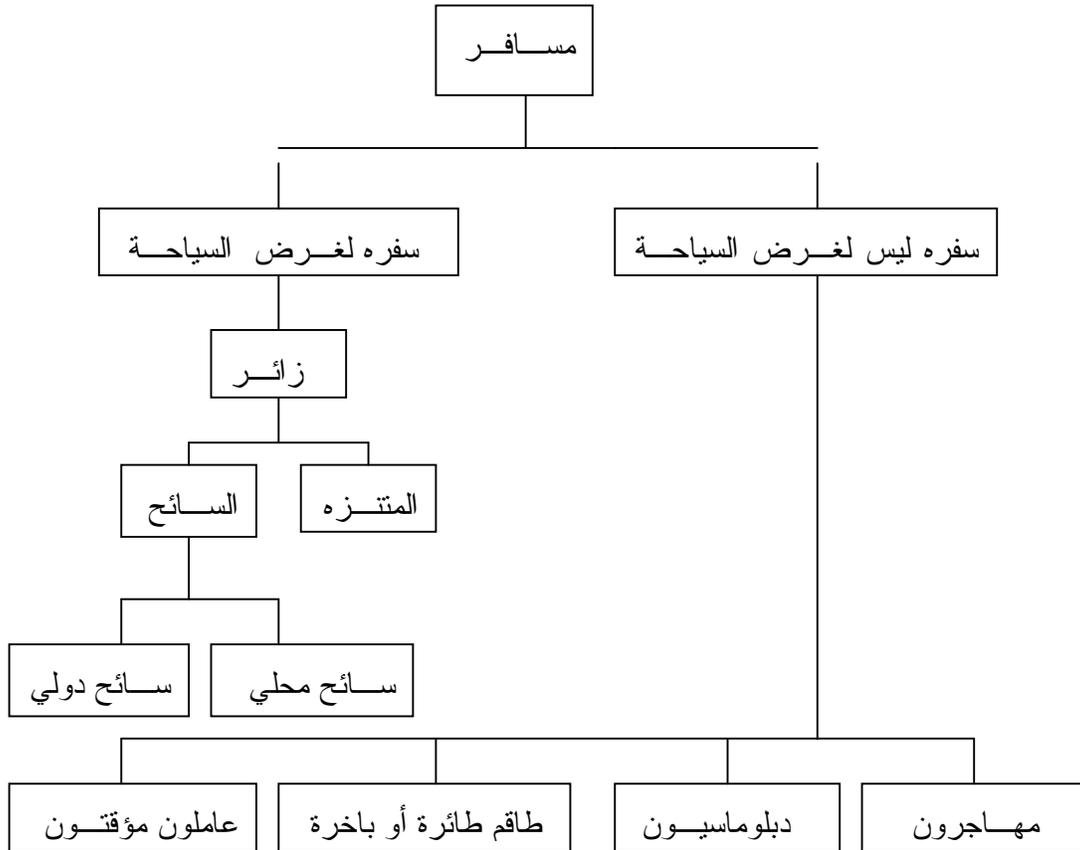
هو الشخص الذي يسافر للبحث عن الراحة و الاستجمام لمدة لا تقل عن 24 ساعة خارج مكان إقامته الأصلي ولا يمارس أي نشاط مأجور.

2-2-4- المسافر:

هو شخص ينتقل من منطقة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى لأسباب مختلفة قد تكون سياحية أو غير سياحية .

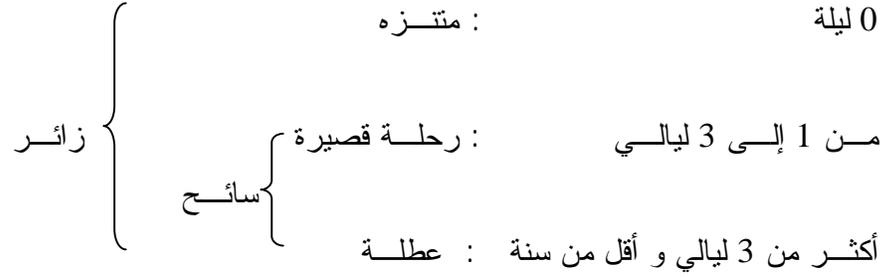
يمكن توضيح الفرق بين المفاهيم السابقة في الشكل التالي

الشكل رقم (1) : الفرق بين السائح و غير السائح :



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: يسري دعيبس، مرجع سبق ذكره، ص: 24 .

ويمكننا أيضا التمييز بين المتنزه و السائح على أساس البعد الزمني فيما يلي(1):



3- خصائص السياحة:

يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، فهي صناعة متميزة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص أهمها :

* السياحة تعتبر صادرات غير منظورة(2) ، فهي من الصناعات القليلة التي تقوم بنقل المستهلك (السائح) إلى المكان أو المنطقة السياحية وليس العكس، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات المادية ، كما لا يمكن تخزينها كالطاقات الإيوائية أو مقاعد المطعم ، فعندما لا يتم إشغال أي غرفة من غرف الفندق يعتبر خسارة له لأنه يدفع مصاريف ثابتة بالإضافة إلا أنه لا يمكنه تخزين الغرفة أو نقلها إلى مكان آخر.

* صعوبة تحويل المنتجات أو الموارد المستخدمة في السياحة إلى استخدام آخر مثل: تحويل فندق إلى مطار خلال فترة قصيرة ، لأن تجهيزات الفندق تختلف عن تجهيزات المطار حتى تصميمه، وبالتالي فالعرض السياحي غير مرن في المدى القصير .

* السياحة تتميز بالموسمية أي أنها تمر بثلاث مواسم حيث يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية، وهذه المواسم هي(3):

• موسم الذروة :

يعتبر هذا الموسم موسم ازدياد الطلب السياحي ، ففيه يزداد عدد السياح ويعتبر هذا الموسم الأفضل من حيث الفرص التسويقية و التشغيلية، كما أن أسعار الخدمات السياحية وأجور الإقامة فيه مرتفعة .

(1)-Jean louis barma , marketing du tourisme et de l'hotelrie , 2^{ème} édition , édition organisation , Paris,2000,p:17.

(2) -شبايكي حفيظ مليكة ،ملتقى واقع السياحة في الجزائر ،جامعة منتوري قسنطينة ، 27 سبتمبر 2001 .

(3) - سراب إلياس ،حسن الرفاعي و آخرون ،تسويق الخدمات السياحية ،ط1 ،دار المسيرة ، الأردن ، 2002 ،

• موسم الوسط:

في هذا الموسم يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية ويكون عدد السياح متوسطا والأسعار فيه أقل من موسم الذروة ، ماعدا مناطق معينة من العالم التي لا تتأثر بالموسمية مثل: جزر هاواي وبعض جزر الكاريبي .

• موسم الكساد:

فيه يقل الطلب على الخدمات السياحية وقد ينعدم نهائيا، في هذه الحالة تلجأ معظم المنشآت السياحية إلى تخفيض الأسعار لتشجيع السياح على القدوم، يتم التركيز هنا على السياحة الداخلية .

* السياحة هي صناعة متداخلة ومركبة⁽¹⁾ ، أي أنها تشمل على العديد من الخدمات السياحية المختلفة مثل: النقل الجوي ، الفنادق ، محلات بيع التحف... الخ فكل عنصر فيها يقدم منتج مستقل ، والشخص الذي يقدم الخدمة في الفندق يختلف عن الشخص الذي يقدم الخدمة في متاجر بيع التحف هذا ما يتطلب درجة عالية من التنسيق و التعاون بين هذه الخدمات بهدف تقديم منتج سياحي متكامل يؤدي إلى إشباع حاجات السياح وإرضائهم ، وأي تقصير في تقديم الخدمة من أحد الأطراف سوف يؤثر على فعالية باقي الخدمات و بالتالي يؤثر على السياحة .

* تتعرض السياحة بشكل كبير لتأثيرات القوى الخارجية أي من خارج الدولة كحدوث اضطرابات سياسية ، تغيرات في أسعار العملة ، تغييرات مناخية أو قيود نقدية أخرى فانخفاض سعر عملة ما سوف يؤدي إلى زيادة إقبال السياح عليها والعكس في حالة ارتفاعها .

* تتميز السياحة بمرونة عالية لكل من السعر و الدخل ، أي أن دوافع السياح ورغباتهم تختلف من مجموعة إلى أخرى باختلاف الدخل ، هذا يؤدي إلى صعوبة التأثير فيهم وإقناعهم بشكل جماعي ، وصعوبة توفير المنتج المطلوب لكل مجموعة على حدى حسب مستويات الدخل و الأسعار .

* المغريات السياحية و عوامل الجذب من طبيعة، آثار ، مناخ ، تاريخ .. الخ ، لا تمكن من الحصول على عائدات بطبيعتها إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي ، هذا الأخير لا يباع إلا بوجود سلع وخدمات مساعدة هي التسهيلات السياحية من مشروعات البنية الأساسية و منشآت الإقامة ، ووسائل النقل... الخ⁽²⁾.

(1) - فؤاد رشيد سمارة ، تسويق الخدمات السياحية ، ط1 ، دار المستقبل ، عمان ، 2001 ، ص:12 .

(2) - Ives tinard , le tourisme économie et management, 2^{ème} édition, édition édixionce international ,Paris ,1994, p:05.

المبحث الثاني : أنواع السياحة ودوافعها

تتعدد أنواع السياحة تبعاً للدوافع والرغبات المختلفة التي تكمن خلفها ، حيث تساهم هذه الدوافع والرغبات في جعل السياحة ضرورة أساسية وحاجة ملحة من احتياجات الإنسان المعاصر ، قبل أن نتعرض إلى أنواع السياحة لا بد من توضيح تلك الحاجة من خلال تطرقنا إلى الميول والدوافع التي تساعد على إبراز مختلف هذه الأنواع .

1- دوافع السياحة و السفر:

يقصد بدوافع السفر أو الرحلة السياحية الرغبة التي تدفع الإنسان القيام بالرحلة السياحية و كذلك تفضيله لأماكن معينة دون أخرى⁽¹⁾ ، فهو عامل هام ذو أثر فاعل في التحكم بظروف الفرد وأنشطته ، وتنقسم الدوافع إلى عدة أنواع هي :

1-1- دوافع ثقافية ،تاريخية ،تعليمية :

تتعلق بالرغبات المختلفة للتعرف على الحضارات القديمة ومشاهدة الآثار ، والتعرف على حياة الشعوب ومعرفة حياتهم ،أعمالهم ، ثقافتهم وحياتهم الاجتماعية ،الحضارية و الثقافية، كحضور بعض الأحداث المهمة بالعالم ومعرفة ما يدور من حوادث الساعة والتقدم العلمي ومشاهدة الأحداث العلمية الجديدة .

1-2- دوافع دينية :

يتمثل في زيارة الأماكن المقدسة أو زيارة المعابد والأديرة المختلفة حول العالم ، نظراً لما تمثله هذه الأماكن من قيم روحية لمختلف الأديان والمعتقدات⁽²⁾ .

1-3- دوافع الراحة والاستجمام والترفيه :

يرتبط هذا الدافع بمحاولة الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن ضجة المدن المزدحمة بالسكان ، و اللجوء إلى الأماكن الهادئة من أجل الاستمتاع بأوقات الفراغ والترفيه عن النفس بتوفير الوقت والمال .

1-4- دوافع عرقية :

هذا الدافع ينشأ بقوة لدى المغتربين عن بلدهم، يولد لديهم حافز قوي لزيارة بلدهم الأم وتجديد الروابط الأسرية ،أو زيارة مناطق قد تركت لهم انطباعات معينة عنها .

(1) - يسري دعيبس ،مرجع سبق ذكره ،ص:15 .

(2) - محمد عبيدات ،التسويق السياحي ، ط1 دار وائل ،عمان ، 2000 ،ص:141 .

1-5- دوافع صحية :

يرتبط هذا الدافع بالرغبة في العلاج والبحث عن بيئة نقيّة بعيدة عن التلوث و الضجيج و التوجه نحو الأماكن ذات الخصائص العلاجية لغرض الاستشفاء والنقاهاة و الاسترخاء من أجل الراحة النفسية .

1-6- دوافع رياضية :

السفر بغرض مشاهدة المباريات الرياضية وتشجيع فرق معينة أو ممارسة الرياضة و المشاركة في المنتديات و التجمعات الرياضية .

1-7- دوافع اقتصادية :

تتمثل في الاستفادة من انخفاض الأسعار و من فرق العملة في التحويل وهذا يؤدي إلى تدفق السياح إلى البلد الذي انخفضت عملته ، للتمتع بالخدمات و السلع بأسعار أقل ، أو لأسباب مهنية كحضور المؤتمرات أو سياحة رجال الأعمال و عقد الصفقات أو زيارة المؤسسات .

1-8- دوافع أخرى :

تتمثل في المغامرة ، المخاطرة أو شراء وسيلة نقل جديدة ومتطورة أو تجربتها مثل طائرة الكون كورد...الخ، أو السفر لغرض علمي مثل دراسة الصخور و التربة .

مما هو جدير بالذكر أن هذه الدوافع تختلف من سائح إلى آخر ، كما أنه قد يجتمع دافعين أو أكثر لدى سائح معين ،وبناء عليه سوف تختلف أنواع النشاط السياحي تبعا للهدف أو الدافع للقيام بالرحلة السياحية .

2-أنواع السياحة :

تتعدد أنواع السياحة بتعدد الدوافع المذكورة سابقا ،وذلك من خلال عدة معايير نذكر منها:

2-1- أنواع السياحة وفقا للهدف من الرحلة السياحية :

و تنقسم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:

2-1-1- السياحة الترفيهية :

تكمّن فيها الحاجة للراحة الضرورية لاستعادة القوى النفسية والفيزيائية للفرد أي أن هدفها الرئيسي هو الترفيه و الاستجمام و التحرر من روتين العمل اليومي وهذا النوع من السياحة مرتبط بأوقات الإجازات المدفوعة الأجر، أي الإجازات التي يحصل عليها الموظف سنويا ضمن قانون العمل لكن رغم ذلك فهي

تمارس من قبل عدد كبير من المواطنين ،كما أنها تعد أكثر الأنواع انتشارا إذ تجذب أكثر من 75% من السياح⁽¹⁾ .

2-1-2- السياحة الطبيعية :

تعد المغريات السياحية الحية ، من تنوع للنباتات الطبيعية و الحيوانية مقصدا للسائحين للتمتع بجمال الطبيعة ، خاصة إذا كانت تتميز ببيئة نظيفة لا يسودها التلوث الذي ازداد بسبب كثرة المصانع، و محاولة الهروب من المدن المكتظة بالسكان و البنائيات و الضوضاء إلى أحضان الطبيعة لاستعادة الهدوء وراحة النفس و الأعصاب كذلك من أجل التعرف على عادات السكان المحليين و مشاطرتهم حياتهم و مأكولاتهم المحلية لتغيير النمط الضاغط الذي أصبح يعيش فيه الإنسان .

2-1-3- السياحة الثقافية:

وهي التي تهدف إلى إثباع المعرفة و توسيع دائرة المعلومات الحضارية والتاريخية لدى السائح ، يعتمد هذا النوع على إقامة الندوات الثقافية و المعارض المسابقات الثقافية مثل: مسابقات الشعر ، المسرح و الموسيقى ... الخ .
ممكن أن تدخل ضمن هذا النوع من السياحة: سياحة الآثار و الأماكن التاريخية إقامة المهرجانات الثقافية و الشعرية .

2-1-4- السياحة العلاجية :

تتمثل في تلبية الحاجة للعلاج و النفاهة و الاستشفاء من الأمراض أو التقليل من الأمراض و ألامها أو البحث عن الراحة النفسية ، هذا النوع من السياحة يعتمد بشكل كبير على الخصائص الطبيعية، و تعتبر السياحة العلاجية من الأنواع المهمة ، نظرا لما تحققه من دخل معتبر، لأن السائح في الغالب يقضي فترة تكون متوسطة أو طويلة في العلاج وبالتالي تكون مصاريفه كبيرة، وهناك نوعين من السياحة العلاجية :

أ- السياحة العلاجية المناخية :

ويتم العلاج عن طريق المناخ السائد في الجبال أو قرب البحار .

ب- السياحة العلاجية المعدنية :

وتستخدم فيها المياه المعدنية و الكبريتية و الينايبع أو الرمال .

(1) - محمد منير حجاب ، مرجع سبق ذكره ، ص:53 .

2-1-5- السياحة الدينية :

يمكن تعريفها بأنها ذلك التدفق المنظم من السياح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها ، تتفرد بهذا النوع دول معدودة من العالم تأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية المشهورة بالحج و العمرة القدس في فلسطين ، مناطق النجف و كربلاء، الفاتيكان،الصين و الهند لبعض الأديان و الطوائف .

2-1-6- السياحة الرياضية :

هي نمط من السياحة يحاول إشباع رغبات السائحين في ممارسة الرياضة المفضلة لديهم أو السفر و الإقامة من أجل المشاهدة فقط ، ويعد هذا النوع من الأنواع الأكثر استقطاب للسائحين من مشاركين ،مشجعين ،هواة، رجال أعمال وصحفيين وأصبحت هناك منافسة كبيرة بين الدول من أجل احتضان وتنظيم مختلف التظاهرات الرياضية .

2-1-7- سياحة الأعمال :

يمكن تعريفها بأنها سياحة اللقاءات المهنية أو الوظيفية⁽¹⁾،تتناول موضوعات تجارية ، اقتصادية ، علمية أو سياسية و يتم تنظيم مؤتمرات للمشاركة في المعارض .

2-2- أنواع السياحة وفقا للموقع أو الحدود :

تنقسم السياحة ووقف هذا المعيار إلى قسمين هما :

2-2-1- السياحة الداخلية :

هي السياحة التي يقوم بها المواطنين ما بين المناطق المختلفة داخل حدود بلادهم ويقوم بها عادة الأفراد من الطبقة المتوسطة ، هذا النوع من السياحة مهم جدا لأن نموها يعتبر أساسا لقيام السياحة الخارجية.

2-2-2- السياحة الخارجية :

يطلق هذا التعبير على السياح الذين يقصدون أماكن سياحية خارج وطنهم الأم ويطلق عليها أيضا اسم السياحة الدولية والتي تمثل مصدرا مهما في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية للعديد من دول العالم .

(1) - Pierre py ,op – cit ,p : 4 .

2-3- أنواع السياحة وفقا لمدة الإقامة :

يمكن تقسيم السياحة إلى :

2-3-1- سياحة موسمية :

يرتبط هذا النوع من السياحة بموسم معين ، وتتميز بصفاتها الدورية و التكرار بتكرار الموسم كل سنة⁽¹⁾، أي أن السياح يزورون نفس المكان سنة بعد سنة .

2-3-2- سياحة عابرة :

تكون عندما يقوم السائح فجأة ودون تخطيط مسبق بشكل عابر مثل: ركاب العبور Transit عندما يقومون برحلة سياحية أثناء عبورهم لدولة ما أو مكان ما .

2-3-3- السياحة شبه المقيمة :

تتعلق بالأجانب المقيمين في البلاد ، و تكون إقامتهم شبه دائمة لغرض من الأغراض مثل :التعليم ،التدريب ، إقامة معارض للبيع ... الخ ،حيث يحصلون على تصاريح حتى تكون إقامتهم قانونية ،كما يمكنهم التنقل وزيارة معالم الدولة التي يقيمون بها .

2-4- أنواع السياحة وفقا لطريقة التنظيم :

يعتمد هذا التقسيم على نوعين :

2-4-1- سياحة فردية :

تتم السياحة الفردية عندما يقوم شخص واحد أو أسرة واحدة بالسفر، على أن يقوم فيها السائح بتنظيم رحلته بنفسه فهو الذي يختار الأماكن التي يرغب في زيارتها بما يتوافق وظروف عمله وإمكانياته المادية و دوافعه ورغباته⁽²⁾.

2-4-2- سياحة منظمة :

غالبا ما يقوم بتنظيمها وترتيبها من طرف شركات سياحية ، مصالح حكومية ، نوادي اجتماعية أو نقابات العاملين من أجل رفع مستوى التدريب والأداء ورفع الكفاءة مع التحفيز و الترويج .

2-5- أنواع السياحة وفقا للسن :

تنقسم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية :

2-5-1- سياحة الطلاب أو الأثبالي :

تتعلق هذه السياحة وترتبط بالأطفال من عمر 7 إلى 14 سنة،و هي سياحة تعليمية

(1) - محمد منير حجاب ،مرجع سبق ذكره ، ص:51 .

(2) -Ives tinard ,op-cit ,p:30.

حيث تقوم شركات السياحة بتنظيم مخيمات صيفية ، تعليمية أو تثقيفية مثل: مخيمات الكشافة، مخيمات التعرف على الطبيعة و ممارسة الرياضة ، يكتسب الأطفال من خلالها معارف ومهارات وسلوكيات معينة .

2-5-2- سياحة الشباب :

ترتبط هذه السياحة بالشباب ، حيث توفر لهم ما يبحثون عنه من إثارة و اختلاط وتكوين المعارف و الصدقات وخلق الروابط الاجتماعية .

2-5-3- سياحة الناضجين :

هذا النوع من السياحة مخصص للراحة من عناء العمل وإرهاقه ، يغلب عليه طابع الاستجمام و الترفيه ، تكون الرحلات دائما إلى شواطئ البحر والأماكن الهادئة أو الجبال أو الريف.

2-5-4- سياحة المتقاعدين :

غالبا ما يشارك بها المتقاعدين وكبار السن وهي أكبر أنواع السياحة التقليدية انتعاشا وغالبا تكون هذه الرحلات لفترات طويلة إلى المناطق المشهورة والهادئة وتتوفر على خدمات بدرجة ممتازة .

2-6- أنواع السياحة وفقا للعدد :

2-6-1- سياحة الأفراد :

التي تتضمن سفر شخص واحد تتم وفقا لاحتياجاته ورغباته، خصائصه، قدراته ودوافعه .

2-6-2- السياحة الجماعية :

تتعلق هذه السياحة بسفر مجموعة من الأشخاص تربطهم روابط مشتركة يسافرون مع بعضهم البعض ضمن برنامج محدد ،يشمل الأماكن التي يرغبون في زيارتها وأماكن الطعام والنوم ، تنظم عن طريق وكالات السياحة و السفر.

2-7- أنواع السياحة وفقا لمستوى الإنفاق :

2-7-1- السياحة الاجتماعية:

وهي التي تشترك فيها فئات ذات الدخل المحدود و لا تستطيع مواجهة نفقات مرتفعة في السفر و الإقامة ، لذلك عملت الكثير من الدول على إيجاد حلول تمكن هذه الفئات من الاستفادة من إجازاتهم بتشجيع الرحلات الجماعية و دعمها ، و توفير إقامات بأسعار رمزية ، وقد ظهر السفر بالتقسيم الذي يسمح للفرد بالسفر ثم يقوم بتسديد نفقاته بالتقسيم⁽¹⁾.

(1) - يسري دعبس ،مرجع سبق ذكره ،ص:277 .

2-7-2- سياحة الطبقة المتميزة :

يرتبط هذا النوع من السياحة بالطبقات التي تتمتع بدخل متميز، يمكنها من السفر و الإقامة في فنادق الدرجة الممتازة و الاستفادة من الخدمات المتميزة .

2-7-3- سياحة الأثرياء :

ترتبط بأصحاب الملايين و المليارديرات أو بشخصيات عالمية ، هذا النوع من السائحين لهم متطلبات خاصة ومستوى إنفاقهم مرتفع للغاية .
يمكن تلخيص أنواع السياحة التي تم ذكرها سابقا وحسب المعايير في الشكل الموالي :

الشكل رقم (2): معايير تقسيم أنماط السياحة و أنواعها المختلفة :



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على: يسري دعيبس ، مرجع سبق ذكره ، ص:153 .

المبحث الثالث : السياحة في الدول العربية و المنظمات القائمة على النشاط السياحي

أصبح قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية وأكثرها تنوعا في العالم ،حيث تحتل مكانة مهمة ضمن اقتصاديات الدول ، كما ظهرت عدة منظمات أولت اهتماما كبيرا بالسياحة ، وحتى الدول العربية التي بدأت حديثا تولي اهتماما كبيرا بهذا القطاع .

1- السياحة في بعض الدول العربية :

تقع الدول العربية في منطقة تعاقبت عليها عدة حضارات قديمة وما تركته من تراث حضاري باقي على مر الزمان له قيمة عظيمة في النواحي العلمية ،الثقافية والسياحية ، بالإضافة إلى الموقع المتوسط الممتاز بين ثلاث قارات : أوروبا ، أفريقيا و آسيا، هذا ما جعل المواصلات إليها اقتصادية في الوقت والنفقات ، كما تتميز هذه المنطقة باعتدال المناخ وتنوعه ، «و يضم 22 دولة تمتد على مساحة واسعة تزيد على 14 مليون كلم² تشكل كتلة واحدة متصلة الأجزاء تقريبا»⁽¹⁾ ، و تبقى كل دولة لها خصائصها التي تفردها وتميزها عن باقي الدول وفيما يلي عرض لواقع السياحة في بعض الدول العربية :

1-1- جمهورية مصر العربية :

تعتبر مصر من أهم البلدان السياحية في العالم ، اشتهرت بمواقعها السياحية التاريخية مثل :الأهرام في الجيزة ، المعالم الأثرية في الأقصر و أسوان بالإضافة إلى المواقع السياحية الجديدة في سيناء و البحر الأحمر⁽²⁾ مثل :الغردقة شرم الشيخ و طابا ، هذا ما أدى إلى وجود أنواع مختلفة من السياحة وفي جميع فصول السنة، من سياحة مؤتمرات ،التدريب ،السياحة الصحية ،سياحة دينية سياحة ترفيهية على الشواطئ و سياحة ثقافية.

لقد بدأ الاهتمام بقطاع السياحة مند بداية عملية السلام في الشرق الأوسط في عام 1991وقد وضعت خطة للتنمية مدتها 20 عاما تغطي الفترة من 1997 حتى 2017 وتقتضي هذه الخطة بضرورة تطوير السياحة في المناطق السياحية سريعة النمو وليست المناطق التقليدية مثل: القاهرة والإسكندرية ، وكذا ترميم المواقع السياحية الموجودة وحمايتها ، بالإضافة إلى توسيع نطاق التدريب السياحي لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الموارد البشرية المؤهلة .

(1)- محمد بن مفرح القحطاني ، السياحة في الوطن العربي و دورها في دعم التكامل الاقتصادي ،مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 03 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، 2002، ص:463 .

(2)- إجلال راتب، اقتصاديات القطاع السياحي في مصر و انعكاساتها على الاقتصاد المصري ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الأول، مطبعة معهد التخطيط القومي، مصر ، جانفي 1999 ، ص: 169 .

وتلعب السياحة في مصر دورا هاما في مجموع صادراتها ، نظرا للإيرادات التي تحققها حيث تمثل ثاني الإيرادات بعد تحويلات المصريين في مصر ، كما أنها تعد أهم من الرسوم المحصلة من قناة السويس وحتى أنها أعلى من عائدات بيع النفط ، كما أنها تعد من أهم عوامل التنشيط فيما يتعلق بالحالة الإجمالية لميزان المدفوعات . يعد السياح الأوروبيين أغلبية السياح الوافدين إلى مصر بالإضافة إلى سياح الدول العربية ثم يأتي بنسبة أقل سياح أمريكا الشمالية .

ولقد ارتفع نصيب مصر من السياحة الدولية من 0.39% عام 1986 إلى 0.65% عام 1996 لكن رغم ذلك تبقى حصتها مازالت متواضعة مقارنة بحصص الدول السياحية الرئيسية مثل: فرنسا (10.3% عام 1996 ، الولايات المتحدة الأمريكية 7.5% و إسبانيا 7.0%)⁽¹⁾ .

2-1- الجمهورية التونسية :

تعتبر إحدى البلدان الرئيسية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، « واستطاعت مع محافظتها على قطاعها السياحي أن تتحول إلى إحدى الجهات السياحية المرموقة في العالم ، إذ تستقبل سنويا في المتوسط حوالي مليون سائح من مختلف أنحاء العالم»⁽²⁾ نظرا لما تتوفر عليه من شواطئ جميلة و مواقع سياحية تقليدية كالقروان صفاقص ،جيس و زغوان ،كل هذا أدى إلى وجود أنواع مختلفة من السياحة : سياحة ترفيهية سياحة صحية ،سياحة المؤتمرات ،سياحة ثقافية... الخ .

لقد استطاعت تونس على الرغم من المنافسة المتزايدة من طرف المملكة المغربية و مصر من أن تدعم مكانتها السياحية واحتلال المرتبة الثانية من بين الدول العربية بحوالي 4 مليون سائح عام 1999 ،وبلغت عائدات السياحة في نفس السنة 2 بليون دينار تونسي ، ليلعب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.5% وتتوقع أن تصل عام 2001 إلى 7%⁽³⁾ .

لقد خصصت الجمهورية التونسية جزء كبير من الاستثمارات لصيانة الفنادق وتجديدها بذلك ارتفعت قدرتها الإيوائية الإجمالية لتصل إلى حوالي 192 ألف سرير

(1) - ناجي التونسي : دور و آفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2001 ، ص: 15 .

(2) - ريمون خليفة ،آمال بتحسين السياحة في الشرق الأوسط عام 2002 ، مجلة المال و العالم ، بيروت ، فيفري 2002 ، ص: 60 .

(3) - محمد الصياد ، حول السياحة النظيفة ، مجلة المسافر العربي ، العدد 13 ،دار الصقر ، البحرين ، مارس-أفريل 1987 ، ص: 01 .

عام 1999 موزعة على 722 فندق سياحي ، و لقد تم خلق حوالي 30 ألف وظيفة جديدة ، ليلبغ عدد العاملين الإجمالي 77 ألف عامل⁽¹⁾.

أما بالنسبة لنوع السياح القادمين إلى تونس فقد سجل عدد السياح اليابانيين نموا كبيرا يليهم سياح من الشرق الأوسط ثم السياح من أوروبا الغربية و أخيرا سياح أمريكا الشمالية .

3-1- المملكة المغربية:

تعتبر السياحة في المغرب ثاني قطاع إستراتيجي ، و من بين العوامل التي ساعدت المغرب على اجتذاب السياح موقعه الجغرافي و قربه من بلدان أوروبا الغربية و شواطئه المطلة على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ، بالإضافة إلى طبيعته الجبلية وتراثه الثقافي الإسلامي ، لكن رغم ذلك يبقى قطاع السياحة غير متطور مقارنة بمصر وتونس « و يسجل تراجع في عائداته بنسبة تتراوح ما بين 10% إلى 25% عام 2002 لتصبح أقل من مبلغ 2.3 مليار دولار المسجل سنة 2001»⁽²⁾ لذلك فقد كان لابد من بذل جهود أكبر من طرف الحكومة المغربية من أجل تنمية هذا القطاع حتى يصبح قادرا على منافسة البلدان الأخرى ، وذلك بوضع خطط لزيادة الطاقة الاستيعابية للفنادق و السماح للشركات السياحية الكبرى الاستثمار في المغرب ، وقد بلغت طاقة الإيواء 94 ألف سرير موزعة على 568 فندق عام 1999⁽³⁾.

ولقد شكل السياح الأوروبيون الأغلبية ، معظمهم فرنسيين وإنجليز ،إيطاليين إسبانيين وألمان ،بالإضافة إلى عدد من سياح أمريكا الشمالية .

بعد تعرضنا للسياحة في بعض الدول العربية المتمثلة في: مصر ،تونس و المغرب ومعرفة وضعها ، يمكن القول بصفة عامة أن قطاع السياحة في معظم الدول العربية مازالت تواجهه معوقات كثيرة تحد من تطوره ونموه ، منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية ونقص الكوادر البشرية المتخصصة ، وافتقارها إلى سياسة موجهة لتنمية القطاع وترويج وتسويق منتجاته، فلم يلقى هذا القطاع الاهتمام اللازم كقطاع اقتصادي.

(1)- ناجي التوني ، مرجع سبق ذكره ، ص:39 .

(2) - ريمون خليفة ، مرجع سبق ذكره ، ص:60 .

(3)- ناجي التوني مرجع سبق ذكره ، ص:42 .

لعل المشكل الرئيسي التي تواجه السياحة في الدول العربية هي مشكلة نوعية الخدمات بالدرجة الأولى ، فمستواها الحالي لا يسمح لها بالتنافس على المستوى العالمي « فحصلتها من الصناعة السياحية العالمية 3.5% منها ،على الرغم من أنها تمتلك 40% من مقومات السياحة الطبيعية و الأثرية»⁽¹⁾ ، كما أن هذا القطاع مازال عرضة للتأثر بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بغياب السلام والأمن والذي يقف عائقاً أمام تنمية القطاع وتطوره .

لذلك ينبغي على الدول العربية التعاون فيما بينها وبين المنظمات التي تعتنى بشؤون السياحة والسفر وتنسيق السياسات المتعلقة بالسياحة و توحيد المواقف خلال المؤتمرات والاجتماعات العربية والدولية .

2- المنظمات القائمة على النشاط السياحي :

تعاضم دور السياحة وتعاضمت المشاكل التي تواجه القائمين عليها في مختلف الدول وأصبحت محل اهتمام أصحاب الرأي والقرار في تلك الدول ،وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الاهتمام الواسع بالسياحة هو ظهور عدد معتبر من الهيئات والمنظمات السياحية والتي يمكن أن نقسمها إلى قسمين :المنظمات الدولية والمنظمات العربية .

1-2-1-1-2- منظمات السياحة الدولية :

1-1-2- تعريفها :

« المنظمة الدولية هي تجمع إرادي لعدد من أشخاص القانون الدولي متجسد في شكل هيئة دائمة يتم إنشاؤها بموجب اتفاق دولي ويتمتع بإرادة ذاتية ومزود بنظام قانوني متميز ،وبأجهزة مستقلة تمارس المنظمة من خلالها نشاطها لتحقيق الهدف المشترك الذي من أجله تم إنشاؤها»⁽²⁾.

2-1-2-1-2- دواعي ظهور منظمات السياحة الدولية :

تتمثل فيما يلي :

* تعاضم الحركة السياحية الدولية واشتداد المنافسة ، فالأسواق السياحية نسيباً محدودة وثابتة⁽³⁾ ، و بالتالي فإن مكسب أحد الأطراف للسياح سوف يكون على حساب الأطراف الأخرى .

⁽¹⁾ - عثمان عائدي ، معوقات السياحة في سوريا ، مجلة السياحة و البيئة ، العدد 29، بيروت ، جويلية 2000 ، ص: 27 .

⁽²⁾ - محي محمد مسعد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 145 .

⁽³⁾ - منال عبد المنعم مكية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 109 .

* مشكل الأموال التي تنتقل في جيوب السياح من بلد لآخر وليس على الورق بواسطة اعتمادات مصرفية أو تسهيلات ائتمانية أو اتفاقية .

* المشاكل التي يواجهها السياح فيما يتعلق بالجمارك و الجوازات و التأشيرات .

نتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى وجود منظمات سياحية دولية من أجل إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه السياح .

2-1-3- فوائد المنظمات السياحية الدولية :

تتمثل فيما يلي :

- * جمع الأطراف المعنية بالسياحة لدراسة و طرح المشاكل ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها .
- * تهذيب المنافسة الضارة التي تحدث بين دول الجوار خاصة خلال قيام المنظمات بجمع هذه الدول المنافسة وبذل جهود إعلامية مشتركة ، ثم تجتهد كل دولة في جذب السياح لها .
- * توحيد الأسس الإحصائية في جميع الدول .
- * إيجاد التشريعات السياحية المشتركة التي تكمل القوانين المحلية لكل دولة .
- * نشر الدراسات العلمية للسياحة و الاستفادة منها في رفع مستوى المهنة والعاملين بها .

2-1-4- أنواع المنظمات السياحية الدولية :

2-1-4-1- المنظمات الحكومية :

وهي المنظمات التي تنشأ بمعاهدة بين الدول ،نذكر منها :

أ- منظمة السياحة العالمية :

هي منظمة حكومية تم إنشاؤها عام 1975 ،وهي من أكبر المنظمات الدولية التي تهتم بشؤون السياحة والسفر ، مقرها مدريد (أسبانيا) (1) ،تضم أكثر من 150 دولة(2) وتعتبر هذه المنظمة الممثل الرسمي للسياحة لدى الأمم المتحدة تتعاون معها من أجل دفع و تطوير السياحة العالمية ، من أهدافها(3):

* تعمل على تطوير الإستراتيجيات العالمية للسياحة الدولية والمحلية للدول الأعضاء بالإضافة إلى عمل بحوث تتعلق بالسياحة العالمية .

(1)-Valery patin , op - cit , p : 56.

(2) -خالد كواش ، سوق الخدمات السياحية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 04 ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2005 ، ص:157 .

(3) - فؤاد رشيد سمارة ،مرجع سبق ذكره ،ص:60 .

- * النهوض بالسياحة العالمية بتجنيد كافة الوسائل ، و تحسين الأحوال السياحية والربط بين الهيئات السياحية و تسهيل تبادل المعلومات السياحية للدول الأعضاء .
- * إقامة مؤتمرات وإصدار مجلة تحتوي على بحوث و معلومات عن السياحة الدولية .
- * ترويج وتطوير السياحة المحلية والعالمية و العمل على تقوية التعاون الدولي في مجال السياحة و السفر للدول الأعضاء .
- * القيام بإحصائيات السياحة بالنسبة للدول الأعضاء .

- * النهوض بكل منشآت القطاع السياحي (فندقية، نقل ، مطاعم ، ...الخ) .
- * العمل على توفير السلوك المنظم و المنسق بين الدول الأعضاء اتجاه المشاكل السياحية من مشاكل التأشيرة ، إجراءات السفر ، الحجوزات و الجمارك .

ب- إتحاد النقل الجوي الدولي :

هدفه الرئيسي هو تنمية الخدمة في مجال النقل الجوي ومقره منثريال ، من أهم أهدافه⁽¹⁾ :

- * توحيد أسعار السفر و أسعار شحن الأمتعة و البضائع .
- * توحيد الشروط و القواعد الخاصة بتذاكر السفر .
- * إيجاد نظام غرفة المقاصة لتسوية استحقاقات شركات الطيران مع بعضها البعض .

ج- الإتحاد الدولي لوكالات السفر :

مقره بروكسل (بلجيكا) ، أهدافه :

- * تنظيم مؤتمرات دولية .
- * نشر المعلومات السياحية المتعلقة بوكيل السفر و دراسة المصالح المهنية لجميع مكاتب السفر .
- * التدخل في المجال الدولي لحل الخلافات التي تنشأ بين وكلاء السفر و الاتحادات المحلية أو مع دول أخرى .

(1) - منال عبد المنعم مكية ، مرجع سبق ذكره ، ص:111 .

د- لجنة السفر الأوروبية:

أنشأت عام 1948 وتضم 23 دولة من دول أوروبا الغربية ، مهمتها المساعدة على بناء اقتصاد الدول الأعضاء و توحيد السياسات بينها في مجال السياحة والسفر .

2-1-4-2- المنظمات الغير حكومية :

هذا النوع من المنظمات لا تنشأ بمعاهدة دولية ، بل يشترك فيها هيئات وشركات وأحيانا قد يشترك فيها أفراد ، هذه المنظمات لا تهدف إلى تحقيق الربح ولا تكون على شكل شركة تجارية .

ومن أهم هذه المنظمات :

أ- الجمعية الدولية للفنادق:

تضم في عضويتها معظم فنادق العالم ، مقرها الدائم في باريس يهدف إلى تنظيم العلاقة بين شركات السياحة والفنادق ، وتسهيل الاتصالات وتبادل الأفكار وتقديم الدراسات والبحوث في مختلف جوانب عمل الفنادق .

ب- المنظمة العالمية للسياحة والسيارات :

مقرها لندن وتهدف إلى تطوير السياحة والتنسيق بين الاتحادات المحلية للسياحة في البلدان الأعضاء وطبع وتوزيع تذاكر السيارات الدولية .

2-2-2- منظمات السياحة العربية :

2-2-1- المنظمة العربية للسياحة :

قبل إنشائها كان هناك ما يسمى بالإتحاد العربي للسياحة مقره القاهرة وفي عام 1978 تحول إلى منظمة متخصصة في مجال السياحة ، وفي عام 1980 تم الاتفاق على عقد اتفاقية المنظمة العربية للسياحة⁽¹⁾ ، وتمثل اختصاصاتها في :
* وضع سياسة عربية مشتركة لتنمية النشاط السياحي على الصعيد العربي والعالمى .
* توفير البيانات والإحصائيات وإجراء البحوث والدراسات للدول الأعضاء .
* التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والدولية .

* تشجيع الحركة السياحية فيما بين الدول العربية عن طريق تذليل القيود والعقوبات وتبسيط الإجراءات التي تعرقل التنقل بين هذه الدول .
* العمل على رفع كفاءات ومستوى الأيدي العاملة في المجال السياحي والفندقي .

(1) - سوزان علي حسن ، الأجهزة و المنظمات السياحية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2002 ، ص:75.

2-2-2- الإتحاد العربي للفنادق :

مقره القاهرة ويهدف إلى رعاية مصالح الفنادق و المطاعم بين الدول الأعضاء و تبادل الخبرات و المهارات بين مختلف المنظمات .

2-2-3- مجلس الطيران المدني للدول العربية :

يهدف إلى جمع و نشر المعلومات المتعلقة بالملاحة الجوية و تشغيل و استثمار الخطوط الجوية ، و كذا التعاون مع إتحاد النقل الجوي الدولي .

2-2-4- رابطة مكاتب السياحة و السفر في الدول العربية :

هدفها الرئيسي هو تنظيم و تشجيع و تنمية السياحة العربية و رفع مستواها .

عموما يمكن القول أن هدف هذه المنظمات هو تنمية السياحة وترقيتها على الصعيد العربي والعالمي، من خلال مخططات و برامج تسعى إلى تحسين العلاقات و تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسياحة و تطويرها لتعود بفوائد متبادلة بين الدول المشاركة في هذه الاتفاقيات، وذلك بتوفير إجراءات مرنة في مجال النقل و تحويل العملة وتوفير الأمن السياحي .

خاتمة الفصل :

في نهاية فصلنا هذا يمكن القول أن السياحة ومنذ العصور القديمة شكلت أهمية خاصة لدى معظم الشعوب، وقد شهدت تطورات عديدة عبر الزمن باختلاف ذلك التعاريف التي أعطيت لها، وقد ظهرت أنواع عديدة منها اختلفت باختلاف الدوافع والحاجات التي تجعل الأفراد ينتقلون من مكان إلى آخر .

لقد شهد قطاع السياحة في العالم نموا متزايدا وأصبح يحتل موقعا متميزا في اقتصاديات الشعوب لتصبح أول وأهم صناعة عالمية، حتى الدول العربية أصبحت تهتم بصناعة السياحة اهتماما كبيرا ، حيث أنها بدأت في تنمية مواردها السياحية وتطويرها من أجل زيادة حركة السياحة الدولية وإسهامها في توسيع قاعدتها الاقتصادية الوطنية و الإقليمية ، ولا يتم ذلك إلا من خلال تشجيع الاستثمار السياحي، كما يجب أيضا التعاون فيما بينها وتبادل المعارف في المجال السياحي من أجل تطويره و ازدهاره وكذا التنسيق مع مختلف المنظمات السياحية العربية و الدولية.

الفصل الثاني المنشآت السياحية

- المبحث الأول : تعريف المنشآت السياحية و أنواعها .
- المبحث الثاني : ملكية المنشآت السياحية .
- المبحث الثالث : أهمية المنشآت السياحية .

أصبحت السياحة من أكبر الصناعات في العالم، ولا يزال تقدمها وتوسعها ينمو بصورة سريعة جدا ، ونتيجة لهذا التوسع فقد عملت كثيرا من الدول المتقدمة والنامية على سن القوانين وإصدار التشريعات وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، هذا ما سمح بظهور العديد من المنشآت السياحية ،حيث كل واحدة منها تقدم خدمة معينة للسياح ، وتتخذ هذه المنشآت عدة أشكال قانونية تحدد علاقاتها ومعاملاتها التجارية للمحافظة على شرعيتها القانونية والحفاظ على حقوق أصحابها وحقوق الغير ، و ضمانا لاستمراريتها وتوسعها لتقديم مختلف الخدمات السياحية التي يحتاجها السياح وتحقيق رضاهم هذا من جهة و إبراز الوجه الحضاري للدولة وغيرها من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى .

من أجل معرفة أهمية هذه المنشآت كان لابد أولا من تعريفها وتحديد أنواعها ، ثم الأشكال القانونية التي تتخذها ، وصولا إلى معرفة أهميتها وما تحققه من مكاسب للدول ، هذا ما ستناوله في الفصل الموالي .

المبحث الأول : تعريف المنشآت السياحية و أنواعها

لقد ظهرت منشآت سياحية تستغل رأسمالها في سبيل تحقيق الراحة وتقديم تسهيلات سياحية لخدمة السياح ، مستفيدة بذلك من توافر عوامل الجذب السياحي داخل الدولة ، التي تغري السياح الأجانب على زيارتها والإقامة فيها أطول مدة ممكنة من ناحية ، كما تغري المواطنين وتشجعهم على الاهتمام بالسياحة الداخلية و التعرف على المناطق الجميلة التي تزخر بها البلاد من ناحية أخرى .

1- تعريف المنشآت السياحية :

توجد عدة تعاريف للمنشآت السياحية ، فهناك من يعتبر منشأة سياحية الأماكن المعدة لاستقبال السياح لتقديم المأكولات و المشروبات، و كذلك تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو بحرية أو جوية⁽¹⁾ .
-أو «هي تلك الأماكن المعدة أساسا لاستقبال السياح وتقديم الخدمات المختلفة من مأكولات و مشروبات، التي يتم استهلاكها في نفس المكان كالمطاعم وكذلك المنشآت التي تمتلك وسائل النقل المختصة لنقل السائحين أو تلك المعدة لإقامة النزلاء والسائحين مثل الفنادق»⁽²⁾ .

-ويمكن تعريفها أيضا بأنها: «مؤسسات تجارية تقوم بالعمل على تقديم مختلف الخدمات السياحية اللازمة ، من خدمات إقامة و طعام و شراب وخدمات علاجية ، ثقافية ، رياضية ، تجارية ، إرشاد سياحي ، تنظيم برامج للرحلات وكذلك خدمات النقل السياحي بمختلف أنواعه لكافة السياح على مختلف أنواعهم»⁽³⁾ .

من هذه التعاريف يمكن القول أنه من أجل صناعة السياحة لا بد من توفر مجموعة من الأركان أو المقومات و المتمثلة في : النقل ،الإيواء المطاعم و البرامج السياحية .

(1) - سوزان علي حسن ،التشريعات السياحية و الفندقية،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ، 2001 ،ص:90 .

(2) - عاطف الأخرص، سمير حمودة ،محاسبة المنشآت السياحية ،ط1 ،دار البركة ،عمان ،2001، ص:190

(3) - فؤاد السيد المليجي ، المحاسبة في الأنشطة السياحية و الفندقية ،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1996

2- أنواع المنشآت السياحية :

نظرا لتنوع أشكال السياحة وتنوع الخدمات السياحية التي يحتاجها السائح فقد كان لابد من وجود العديد من المنشآت السياحية تختص كل واحدة منها في تقديم هذه الخدمات وأهمها :

1-2- الفنادق :

« الفندق هو مؤسسة أو نزل تقدم خدمة الإقامة بالدرجة الأولى ،بالإضافة إلى خدمة الطعام ، المشروبات و خدمات أخرى يحتاج إليها النزيل لقاء أجر معين»⁽¹⁾.

1-1-2- خصائص النشاط الفندقية:

للنشاط الفندقية مجموعة معينة من الخصائص تميزه عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى سواء كانت تجارية ، صناعية أو حتى خدمية ، نوجزها فيما يلي :

أ- تعدد النشاط الفندقية وتنوعه :

الأصل في نشاط الفندق هو تقديم خدمات متنوعة ، لكن أداء هذا النشاط الخدمي الأساسي يتطلب منه مباشرة أنشطة تجارية أخرى⁽²⁾ : كتأجير محلات لتقديم خدمات مختلفة للسياح مثل : الغسيل ، الكي و الحلاقة... الخ حتى أن بعض الفنادق الضخمة أصبحت تشبه إلى حد كبير ما تقوم به المشروعات الصناعية ، من تحويل المواد الأولية المتمثلة في المواد الغذائية التي تقوم بها المطابخ إلى سلع تامة تتمثل في مختلف أصناف المأكولات و الوجبات .

ب- موسمية النشاط الفندقية:

بمعنى أن الإقبال على الفنادق يزداد ويرتفع حجم نشاطها في بعض الفصول دون غيرها ، أي أنه ليس ثابت الحجم على مدار السنة وحتى على مدار الفصول ، فإنه يتسم بالتغير على مستوى الأسابيع ، فيلاحظ زيادة الإقبال على الفنادق في نهاية الأسبوع ، حيث يفضل بعض الأسر قضاء عطلة نهاية الأسبوع خارج مناطق إقامتهم ، كما أنه في بعض بلدان العالم يتسم النشاط الفندقية فيها بالموسمية وذلك راجع إلى أسباب دينية معينة مثل المملكة العربية السعودية في أوقات الحج .

(1) -Muriel Deneau ,Patrick Courtin ,droit et droit du tourisme,2^{ème} édition, édition Bréal,

France,1996, P :201.

(2) - هشام أحمد عطية،محمد محمود عبد ربه،النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية -الفنادق- ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ،ص:23 .

ج- التعامل النقدي السريع :

أي أن تعاملات النزلاء مع الفندق تتم نقدا ، فالسائح يتعامل معه لمدة يوم أو عدة أيام قد لا تتجاوز في كثير من الأحيان أسبوع، وقبل المغادرة لا بد عليه أن يسدد ما عليه من حساب .

د- عدم قابلية الإنتاج للتخزين :

ففي المشروعات الصناعية الإنتاج الذي لا يباع يمكن تخزينه وبيعه في فترات لاحقة ، على عكس الإنتاج المقدم من طرف الفندق و المتمثل في خدمة المبيت فلا يمكن تخزينه لفترات لاحقة ، فالغرفة الشاغرة يتحمل الفندق عليها تكاليف .

ذ- تأثر النشاط الفندقى بأذواق المستهلكين :

عمليا الفندق لا يستطيع أن يختار أو ينتقي نزلاءه بأن يكونوا من فئة معينة أو طبقة معينة بذاتها ، و إنما يستقبل النزلاء الذين يتوجهون إليه في ضوء إمكانياتهم المادية⁽¹⁾ ، و بذلك فالفندق يستقبل خليطا متنوعا من النزلاء بمختلف أنواعهم و عاداتهم و لغاتهم ، و لا بد عليه من تلبية احتياجاتهم .

ر- الاعتماد بصفة أساسية على العنصر البشري :

النشاط الفندقى باعتباره نشاطا خديما يعتمد أساسا على العنصر البشري ، لهذا لا بد من إعداد الأفراد وتهيئتهم خصوصا فيما يتعلق بحسن المعاملة ، الاستقبال ، الأمانة والكفاءة ... الخ ، هذه الأخيرة لها تأثير كبير وبشكل مباشر في تفضيل النزلاء لفندق على آخر .

2-1-2- أنواع الفنادق :

إن كثرة الأسفار و التنقلات لأسباب مختلفة في العصر الحديث تطلب بالضرورة خلق أنواع مختلفة من الفنادق، مهمتها إشباع حاجات السياح بما يتوافق مع إمكانياتهم الاقتصادية و مدة إقامتهم والغرض منها ... الخ ، كما أن أنواع الفنادق و أشكالها تختلف من بلد إلى آخر وذلك يتوقف على مدى توفر

(1) - محمد نبيل علام ، محاسبة المؤسسات الفندقية ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 1992 ، ص: 23 .

المقومات السياحية ، وفيما يلي شرح لهذه الأنواع وفق عدة معايير :

أ- تصنيف الفنادق حسب الموقع :

يمكن تصنيف الفنادق وفق هذا المعيار إلى الأنواع التالية :

• **فنادق مراكز المدن :**

أي أن هذه الفنادق تقع داخل المدن ، إذن فهي قريبة من مراكز العمل و التسوق و الأبنية العامة ... الخ ، « يتراوح حجمها بين الفنادق الصغيرة الحجم أي عدد غرفها لا يتجاوز 25 غرفة إلى الفنادق الضخمة التي يكون عدد غرفها 3000 غرفة»⁽¹⁾، يتميز هذا النوع من الفنادق بخدماتها المتنوعة وأسعارها المرتفعة ، يوجد فيها أقسام متخصصة لإيواء السياح وأخرى لإيواء رجال الأعمال .

• **فنادق الضواحي :**

نظرا لارتفاع تكلفة الأراضي داخل المدن ، فإن كثيرا من الشركات فضلت إقامة الفنادق على ضواحي المدن، حيث يكون فيها أسعار الأراضي منخفضة.

• **فنادق المنتجعات :**

يقع هذا النوع من الفنادق قرب ينابيع المياه المعدنية أو قرب البحيرات ، الشلالات والجبال ... الخ ، مخصصة بصورة رئيسية لإيواء طالبي الترفيه والاستجمام .

• **فنادق المطارات :**

تقع بالقرب من المطارات أو داخلها ، الغرض من إنشائها هو إيواء المسافرين بالطائرات، و مسافري الشركات السياحية الذين يضطرون للإقامة فيها لأسباب معينة ، كأن يحدث عطل في الطائرة أو تأخرها لسوء الأحوال الجوية ، أو أن بعض المسافرين يفضلونها من أجل إقامتهم القصيرة ولكي يكونوا قريبين من الطائرة ولا يتحملون متاعب السفر من فنادق المدن إلى المطار .

⁽¹⁾ - محمد أمين محي الدين السيد علي، إدارة الفنادق ورفع كفاءتها الإنتاجية ، ط1 ، دار وائل ، عمان ، 1998،

• فنادق العبور (الموتيلات) :

يقع هذا النوع من الفنادق خارج المدن الكبرى بصورة رئيسية وكذا على الطرق البرية السريعة من أجل إيواء المسافرين بالسيارات الذين هم في حاجة إلى الراحة ، الأكل وخدمات الصيانة وغيرها من الخدمات الأخرى .

ب- تصنيف الفنادق حسب مدة الإقامة :

يمكن تصنيف الفنادق حسب هذا المعيار إلى نوعين رئيسيين هما :

• فنادق الإقامة الدائمة :

هذا النوع يأخذ شكل وحدات سكنية ، مخصص أساسا لغرض إيواء النزلاء لمدة دائمة (شهر كحد أدنى) وبذلك يوقع الفندق عقد إيجار منفصل مع النزيل .

• فنادق الإقامة المؤقتة :

وهي الفنادق التي تأوي النزلاء لمدة مؤقتة ، أغلب زبائنها من الموظفين و المسافرين من أجل المتعة .

ج- تصنيف الفنادق حسب التسهيلات المقدمة (الدرجات) :

يعتبر هذا المعيار من المعايير الأساسية حيث تصنف الفنادق إلى :

• فنادق الدرجة الممتازة :

هي أرقى أنواع الفنادق الموجودة في العالم ، تتميز بخدماتها المتكاملة للضيوف وبأسعارها المرتفعة ، « تخضع لمواصفات محددة تتعلق بالموقع ،قطاع الغرف و الأطفعة»⁽¹⁾ .

• فنادق الدرجة الأولى :

يتميز هذا النوع بتقديم أفضل أنواع الخدمات الفندقية ولكن ليست بمستوى خدمات الفنادق الممتازة وكذا من حيث أسعارها فهي منخفضة، هذا النوع أيضا يخضع إلى مواصفات محددة.

• فنادق الدرجة الثانية :

هي أيضا تخضع إلى مواصفات محددة للموقع ، قطاع الغرف ،الأغذية و المشروبات ...الخ ، خدماتها أقل درجة من خدمات فنادق الدرجة الأولى وبأسعار أقل .

(1) - المرجع السابق، ص:48.

• فنادق الدرجة الثالثة :

يعتبر هذا النوع من الفنادق الشعبية ، حيث خدماتها متواضعة ، أسعارها رخيصة وخدماتها محدودة .

2-2- المرشدين السياحيين :

2-2-1- تعريف المرشد السياحي :

هو ذلك الشخص الذي يقوم بمرافقة السياح إلى أماكن الزيارة ، و تقديم لهم الخدمات التي يحتاجونها وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات التي يرغبون في معرفتها ،و بذلك فالمرشد له دور كبير في نجاح الجولة السياحية ولا بد من أن تتوفر فيه بعض الصفات حتى يكون قادرا على القيام بواجبه على أكمل وجه ، نذكر منها:

* أن يكون تعامله جيدا وحضاريا .

* أن يكون لديه معلومات وافية عن الأماكن السياحية حتى يكون قادرا على الإجابة على تساؤلات السياح .

* أن يكون مضيافا ، رففته ممتعة ، روحه مرحة .

* أن يكون اجتماعي، منفتح ويبادر بإثارة المناقشات ويشجع الآخرين على القيام بذلك .

* أن يكون واثقا بنفسه حتى يستطيع أن يتخذ قرارات سريعة عندما تواجهه حالات طارئة في الرحلة .

* أن يتقن اللغات الأجنبية حتى يستطيع التعامل مع مختلف السياح .

2-2-2- أنواع المرشدين :

أ- المرشد المحلي :

هم المواطنون داخل البلد أو منطقة معينة يقومون فيها بمهمة الإرشاد السياحي وليسوا موظفين لدى شركات أو مكاتب السياحة بشكل رسمي، وإنما تقوم هذه الشركات بتسجيل عناوينهم بالترتيب المسبق معهم واستدعائهم عند الحاجة إليهم .

ب- المرشد الذي يعمل لدى الحكومة :

تستعين الحكومات بالمرشدين لشرح عناصر الجذب التاريخية، الثقافية أو السياسية للسياح والضيوف الرسميين للدولة⁽¹⁾.

(1) - خالد مقابلة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 51 .

ج- المرشد السائق :

هو ذلك السائق الذي يقوم بالإرشاد السياحي أثناء القيادة سواء كانت من خلال حافلة أو سيارة ، لكن هناك من يرى أنه من الصعب على المرشد أن يجمع بين القيادة و الإرشاد في نفس الوقت ، كما أن قيام المرشد بالدورين معا يعد إهانة للسياح وينقص من شأنهم ، لكن رغم ذلك فهناك الكثير من الحافلات السياحية الآن مجهزة بميكروفونات معلقة حتى يتمكن السائق من القيادة و التحدث في نفس الوقت .

د- مرشد العمل أو الصناعة :

المرشد هنا هو متحدث بصفة رسمية عن شركة أو مؤسسة ، هذه الأخيرة تقوم بتوظيفه من أجل القيام بجولات إرشادية و مرافقة الزوار للتعريف بالمؤسسة نجد هذا النوع من المرشدين خاصة في بعض السلاسل الفندقية من أجل التعريف بالفندق ، مرافقه ومميزاته .

ذ- المترجمين :

لا يقصد به هنا الشخص الذي يترجم اللغات الأجنبية وإنما المترجم في صناعة السياحة والسفر هو الذي يجيد شرح المعالم الأثرية و الطبيعية .

2-3- المكاتب السياحية :

2-3-1- تعريفها :

هي شركات أو مؤسسات تجارية تنظم ،تنتج وتبيع للسكان المحليين وغير المحليين بضاعتها الخاصة ورحلاتها الجماعية أو الفردية ،بالإضافة إلى الخدمات المرتبطة بها ،« فهي عبارة عن وسيط بين السائح والمنتج السياحي لقاء الحصول على عمولة»⁽¹⁾ ، وهي بذلك تقوم بتوفير المعلومات ومساعدة السياح من خلال تنظيمها لعملية السفر هذا من جهة ، وعمل دعاية للأماكن السياحية وبيع صناعة المنشآت الأخرى مثل: المواصلات ،خدمات الفنادق من طعام ومبيت ... الخ .

لقد أصبح السياح في مختلف مناطق العالم يبحثون عن المساعدة من قبل هذه المكاتب المتخصصة و الاستفادة من الخدمات التي تقدمها ، من بين

(1)- مروان أبو رحمة و آخرون ،إدارة المنشآت السياحية ،ط1 ،دار البركة ، عمان ، 2001 ،ص: 18 .

هذه الخدمات نذكر (1) :

- * بيع تذاكر السفر بأنواعها المختلفة ، صرفها أو تبديلها والتوسط لدى شركات النقل لتوفير التذاكر للسياح والمسافرين بأسعار منخفضة .
- * تنظيم رحلات سياحية بشكل فردي أو جماعي داخل البلد أو خارجه .
- * القيام بإجراءات الحجز في الفنادق .
- * الحصول على تذاكر مختلف المهرجانات والتظاهرات السياحية المختلفة .
- * قبول النقد الأجنبي من السياح لقاء الخدمات المقدمة لهم ضمن القوانين والأنظمة المعمول بها .
- * تأمين السياح وأمتعتهم لدى شركات التأمين وفق القانون .

2-3-2- أنواع المكاتب السياحية :

أ- مكاتب السياحة ووكالات السفر المنظمة :

هي المكاتب التي تقوم بدورها كوكيل سياحي، حيث تقوم بتجميع كل المعلومات المتعلقة بالمنتج السياحي وكذلك معلومات عن الخدمات السياحية وتنظيمها في شكل رحلات ،تحديد موافقتها و المناطق التي سيتم زيارتها سلفا .

ب- مكاتب الخدمات السياحية :

وهي المكاتب التي تكون مسؤولة عن تنفيذ البرامج السياحية المعدة سلفا من طرف منظمي الرحلات ، وهذه المكاتب تكون موجودة في المناطق المستقبلية للسياح ،ولا يدخل في مهامها ترتيبات النقل من المناطق أو الدول المصدرة للسياح والمناطق التي يتجهون إليها .

ج- مكاتب السفر والسياحة بالتجزئة :

يوجد هذا النوع من المكاتب في البلدان المصدرة للسائحين وهم الوسطاء الذين يقومون ببيع ما ينتجه منظموا الرحلات وشركات النقل المختلفة بشكل مفرد .

2-4- المطاعم :

تعتبر المطاعم ركنا أساسيا من أركان السياحة ، ودورها أساسي وذلك نظرا لما تقدمه من خدمات ، فهي تلبي واحدة من أهم الحاجات الاستهلاكية الأساسية للسياح المقيمين وغير المقيمين في الدولة ألا وهي الحاجة إلى تناول الوجبات التي هم بحاجة إليها .

(1)-آسيا محمد إمام الأنصاري ،إبراهيم خالد عواد ،إدارة المنشآت السياحية ،ط1، دار صفاء ،عمان ،2002

2-4-1- تعريف المطعم :

« هو ذلك المكان المهيأ والمعد لتحضير وتقديم الطعام للزبائن خارج مكان سكناهم لأسباب عديدة منها الراحة و الاستجمام ، أو لإقامة الحفلات و المناسبات لقاء ثمن معين يحدد مسبقا ، ويتناسب المكان مع نوع الخدمة ودرجة وطبيعة المطعم»⁽¹⁾.

لقد أصبح تناول الوجبات خارج المنزل من الأنشطة التي يمارسها غالبية الأفراد في هذه الأيام ، نتيجة لظروف العمل ، أو نتيجة لظروف وجوده في رحلة سياحية داخل الوطن أو خارجه ، أو لرغبة في قضاء وقت ممتع للترفيه عن النفس ، لذلك كان لابد من إدارة المطعم مراعاة مجموعة من الأمور الهامة حتى تتمكن من جلبهم وزيادة إقبالهم على المطعم ، وتتمثل فيما يلي :

* يجب عند استقبال السياح تحيئتهم والترحيب بهم بشكل جيد ، وذلك لأن الانطباع

الأول عن المطعم له أهمية كبير حتى يشعر السياح بالراحة .

* الاهتمام بالديكورات الحديثة والكلاسيكية مثل الموسيقى الهادئة .

* أن يتميز القائمين على خدمة السياح بالمظهر اللائق والحسن لا تفارقهم الابتسامة بالإضافة إلى المهارة في الخدمة .

* أن يكون الموظفون مزودين بخلفية تعليمية مناسبة وإتقان بعض اللغات الأجنبية⁽²⁾ .

* يجب الاهتمام عند تجهيز المطعم بالأرضيات و الكراسي و الطاولات ... الخ والمحافظة على الإضاءة الجيدة و التهوية ، كما يجب مراعاة الانسجام في الألوان .

* يجب أن تكون تشكيلة الطعام متوازنة الأطباق ، و أن تتميز بالمرونة حتى تسمح بتقديم الأطعمة الموسمية التي تتناسب مع السياح .

لقد تطورت فكرة المطاعم في الوقت الحالي و أصبح يتم إعداد الطعام ونقله إلى المكان الذي يتفق عليه مع إدارة المطعم ، وفي ذلك المكان يتم خدمة وتقديم الطعام من قبل العاملين التابعين للمطعم ، غالبا ما يكون هذا النوع من الخدمات في المناسبات العامة و الخاصة .

(1) - مروان أبو رحمة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 20 .

(2) - آسيا محمد إمام الأنصاري ، إبراهيم خالد عواد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 94 .

كما ظهرت أنواع كثيرة من المطاعم منها :مطاعم المشويات ، مطاعم الترفيه
مطاعم الخدمة السريعة ،مطاعم الاختصاص ،مطاعم التسلية و غيرها من
المطاعم الحديثة .

ويتم تصنيف المطاعم إلى درجات ، كأن يكون المطعم من الدرجة
المتمازة ، الدرجة الأولى ، الدرجة الثانية...الخ ، ويعتمد في تصنيفها على موقع
المطعم ، حجمه ، نوع الأثاث الموجود فيه ...الخ .

2-5- شركات الطيران :

لقد أصبح النقل الجوي له أهمية كبرى ، إذ يسمح بإنجاز عملية النقل
لمسافات كبيرة في وقت زمني محدد ، مما يوفر الجهد و الوقت ، لذلك ازدادت
مشروعات النقل الجوي في العالم بل ظهرت الخطوط الجوية المنتظمة ، وتعاضم
حجم التبادل سواء الداخلي أو الدولي ، وزادت حركة انتقال السياح و المسافرين
و الاستفادة من الخدمات التي يقدمها شركات الطيران والتي تتمثل في⁽¹⁾ :

- * تزويد المسافرين بكافة المعلومات التي يطلبونها .
- * بيع تذاكر الطيران (حجز وبيع التذاكر) .
- * الحجز في الفنادق حسب الدرجة .
- * تأجير السيارات السياحية .
- * شحن البضائع بمختلف أنواعها .
- * توفير الدليل أو المرشد السياحي .
- * الاستقبال في المطار ونقل المسافرين لغاية الطائرة و الصعود إليها .
- * تزويد المسافرين بالمنشورات المتنوعة عن بلد الزيارة .
- * تقديم خدمة الطعام والخدمات التجارية على الطائرة .
- * توفير الظروف الضرورية الملائمة للراحة الليلية عند السفر لمسافات طويلة .
- * عند فقدان الراكب لحقائب معينة فعلى شركة الطيران البحث عنها ، بأخذ
مواصفاتها ثم يتم البحث عنها بإرسال برقيات لجميع المكاتب المتخصصة في
مجال الحقائب المفقودة في طائرات الهبوط أثناء خط سير الطائرة ، بالإضافة
إلى تقديم مبلغ نقدي مقدما للراكب حسب وزن الحقائب ، لكن هذا يخص فقط
الحقائب التي توضع في مخزن الطائرة وليست تلك التي تكون مع الراكب .

(1)-المرجع السابق ،ص:122 .

تتأثر مستوى تقديم الخدمات الجوية وتختلف حسب نوع الدرجة (الممتازة ، أولى، سياحية ، اقتصادية ...) ، ومهما كانت نوع درجة الخدمات لا بد من تقديمها بأفضل الطرق حتى تتمكن شركات الطيران من تحقيق أهدافها المتمثلة في الحصول على الربح المناسب و المحافظة على بقائها في السوق ، وبالتالي المساهمة في تسويق و ترويج للبلد سياحيا ونقل الصورة الحضارية له في الأسواق السياحية الهامة .

بالإضافة إلى هذه المنشآت التي تم ذكرها هناك منشآت أخرى تكملية مساندة لها نذكر منها : متاجر التحف ، منشآت النقل ، الاستراحات السياحية المتاحف ، مكاتب تأجير السيارات ...الخ ، وكلها تسعى إلى تقديم خدمات متنوعة للسياح و تلبية رغباتهم و حاجاتهم التي تختلف باختلاف عاداتهم وتقاليدهم و ثقافتهم و مستوى مداخلهم وغير ذلك من العوامل التي تؤثر على السائح .

المبحث الثاني : ملكية المنشآت السياحية

يعتبر اختيار الشكل القانوني للمنشأة من أهم القرارات التي تتخذ في ميادين الأعمال ، فالشكل القانوني يحدد المسؤولية القانونية في المعاملات سواء كانت بين المساهمين ، الشركاء ، بين المديرين والعمال أو بين المشروع والجمهور.

هناك عدة أشكال للملكية تنظم المنشآت السياحية ، كما أن الأعمال التجارية تخضع للتنظيم وفقا للقانون التجاري في معظم الدول، فهو الذي يحدد الشكل القانوني ويحدد القواعد التي تحكم المعاملات التجارية ، وتمثل هذه الأشكال في :

1- شركات الأشخاص :

« سميت شركة الأشخاص لاعتقاد الأفراد على المشاركة فيها ، وهي امتداد للمنشآت الفردية تتم بارتباط بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عددهم 20 شخصا»⁽¹⁾ و يتم تكوينها حسب نظام الشركات المعتمد في كل بلد ، مسؤولية الشركاء فيها مسؤولية تضامنية ، فمسؤولية الشريك لا تنحصر فقط في رأس ماله من أجل سداد التزامات الشركة بل تتعدى إلى أمواله الخاصة .

وتتمثل أنواع شركات الأشخاص فيما يلي :

1-1- شركة التضامن :

تسمى شركة التضامن عند ما يشترك مجموعة من أشخاص في مشروع ما ، حيث يعتبر جميع الشركاء متضامنون عن ديون والتزامات الشركة وعن الخسائر التي تحققها، فمسؤوليتهم غير محدودة أي أنها قد تتعدى رأس مالهم إلى ما يمتلكونه ، ما يميز هذا الشكل هو الاستفادة من المقدرة المالية والإدارية و المواهب الفردية التي يتمتع بها الشركاء ، أما بالنسبة للأرباح فيتم توزيعها طبقا للنسب المتفق عليها أو حسب نسبة المساهمة في رأس المال .

(1) - المرجع السابق ، ص: 196 .

أ-المزايا :

تتمثل فيمايلي :

- * تكوين شركات التضامن لا يتطلب إجراءات معقدة ، تتم بكتابة عقد الشركة و تسجيله في السجل التجاري و الإعلان عن تكوينها في الجريدة الرسمية .
- * تعتبر هذه الشركات أكثر دواما من المشاريع الفردية .
- * تعدد الشركاء يساعد على توحيد الجهود لحل المشاكل التي تواجههم ، خصوصا وأن مسؤوليتهم تضامنية و هذا يعطي الاطمئنان للدائنين عند التعامل معهم .
- * حرية الشركاء في التصرف و اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة ، وكذا تفردهم بصافي الأرباح عند تحقيقها .
- * إمكانية تحقيق نجاح أكبر للشركة بالاستفادة من الفرص نظرا لتضافر جهود الشركاء المتضامنين ماليا و إداريا .

ب- عيوبها :

يمكن إيجازها فيما يلي :

- * المسؤولية المالية غير المحدودة في حالة الخسارة أو الإفلاس⁽¹⁾.
- * صعوبة انسحاب الشركاء إلا بموافقة الجميع ، كما أن انتهاء الشركة يكون بوفاة أحدهم أو بانسحابه .
- * بما أن مسؤوليتهم تضامنية، فمجازفة أحد الشركاء سوف يؤدي بهم إلى تحمل النتائج جميعهم .
- * الأعمال التي تتطلب أموالا هائلة يصعب على هذا النوع من الشركات القيام بها .
- * إدارة الشركة تعتمد بشكل كلي على العلاقات الشخصية بين الشركاء .

1-2- شركة التوصية البسيطة :

هي أيضا من شركات الأشخاص ولا تختلف إجراءات تكوينها عن شركة التضامن ، لكن الملكية فيها تتوزع بين فئة الشركاء المتضامنين وفئة الشركاء الموصين ، « حيث يكون الشركاء المتضامنين مسؤوليتهم تضامنية عن التزامات الشركة وينطبق عليهم كل ما ذكر في شركة التضامن»⁽²⁾ ، في حين أن الشركاء الموصين يتحملون المسؤولية حسب مقدار حصتهم أو مساهمتهم في رأس مال الشركة سواء حققت ربحا أو خسارة، أي أن المسؤولية لا تشمل ممتلكاتهم على خلاف الشركاء المتضامنين التي تتعدى مسؤوليتهم إلى أموالهم وممتلكاتهم .

(1)-المرجع السابق،ص:198 .

(2)- فؤاد السيد المليجي ،مرجع سبق ذكره ،ص:50 .

كما لا يمكن للشركاء الموصين المشاركة في إدارة الشركة ولا تظهر أسماؤهم في عنوانها أو معاملاتها مع الجمهور، بل يمكنهم فقط الإطلاع على حسابات الشركة .

أ-المزايا :

تتمثل فيمايلي:

* هذا النوع من الشركات تتيح الفرصة للموظفين لدى الحكومة من أن يستثمرون أموالهم في مثل هذه الشركات .

* إمكانية قيامها بمشروعات التوسع وذلك بفضل كبر رأسمالها .

* المزايا التي تحملها هذه الشركات فيما يتعلق بوجود شركاء موصين تمكن الكثير من الذين لديهم أموالا لاستثمارها في هذا النوع من الشركات دون التعرض لمخاطر المجازفة بكل ممتلكاتهم ، لأن مسؤولية الشريك الموصي محدودة بحصته في رأس المال ، وبذلك فهي تساعد على زيادة وتشجيع الاستثمار .

* بما أنها شركات تضم شركاء متضامنون أيضا ، فإنه يمكن الاستفادة من المزايا التي تقدمها شركات التضامن .

ب-عيوبها :

* تعرض الشركاء الموصين إلى المخاطر عند تلاعب الشركاء المتضامنين ،خاصة وأن هذه الفئة الأخيرة هي التي لها الحق في الإدارة و بالتالي يمكنها القيام بالتلاعبات .

* عجزها عن القيام بمشروعات التي تتطلب أموالا ضخمة .

* لا يمكن للشريك الموصي أن ينسحب أو أن يبيع حصته إلا بموافقة الشركاء المتضامنين .

* انتهاء وحل الشركة يكون عند وفاة أحد الشركاء .

* إضافة إلى العيوب التي تم ذكرها في شركات التضامن وذلك لوجود شركاء متضامنين .

1-3- الملكية الفردية (المشروع الفردي) :

يعتبر المشروع الفردي أبسط الأشكال القانونية⁽¹⁾، وهو ذلك المشروع الذي يملكه شخص واحد ولا يوجد معه شركاء ، فهو المالك ،المدير ، المستثمر و المستفيد ، ويعتبر صاحب المشروع مسؤولا عنه وعن إدارته و يتحمل نتائجه سواء كانت ربح أو خسارة لأنها تعبر عن مجهوده التي تضاف أو تخصم من رأسماله ، لهذا النوع من الأشكال مزايا وعيوب تتمثل في :

(1) - آسيا محمد إمام الأنصاري ،إبراهيم خالد عواد ،مرجع سبق ذكره ،ص:194 .

أ- المزايا :

التي يمكن إيجازها فيمايلي :

- * سرعة وسهولة إجراءات التكوين فهو لا يحتاج إلا إلى التسجيل في السجل التجاري .
- * بساطة التنظيم .
- * إفراد المالك بصافي الأرباح إذا حقق المشروع نجاحا .
- * حرية واسعة يتمتع بها صاحب المشروع فيما يتعلق باتخاذ القرارات و هذا ما يمنحه ثقة كبيرة و التي تعد حافزا كبيرا لنجاح المشروع .
- * بما أن المشروع ملكا له ، هذا ما يعطي صاحب المشروع حافز شخصي للعمل أكثر و تحسين الخدمات التي يقدمها و علاقته مع الموظفين ومع السياح .

ب- عيوبها :

- * ضعف الإمكانيات المادية ، و بالتالي ضعف إمكانية الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك ، لأن ثقة البنك في قدرة الفرد الواحد على إدارة المشروع بالكفاءة التي تحمي أمواله وسداد الفوائد المستحقة تكون غير محدودة .
- * في حالة عدم كفاية أمواله المستثمرة في سداد ما عليه من ديون فقد يتم اللجوء إلى أمواله الأخرى .
- * تعرضه للأزمات يكون سريع بسبب المنافسة الشديدة نتيجة وجود مشروعات فردية عديدة تنشط في نفس المجال .
- * المسؤولية المالية غير محدودة لصاحب المشروع بسبب تحمل الخسائر لوحده .
- * عدم قدرته على إدارة المشروع في حالة توسعه .
- * عدم إمكانية توظيف الأخصائيين الفنيين أو الإداريين لصغر حجم المشروع و بالتالي عدم الاستفادة من قدراتهم وخبراتهم .
- * « دوام المشروع الفردي مرتبط برغبة صاحب المشروع و بحياته ، لهذا فإن هذا النوع من الأشكال ينتهي حتما بوفاة صاحبه ، وقد يقرر ورثته إقامة مشروع جديد على أنقاضه أو إنهائه كلياً»⁽¹⁾.

⁽¹⁾ - حسن أحمد توفيق، التمويل و الإدارة المالية في المشروعات التجارية ،دار النهضة العربية ، القاهرة، 1969

1-4- الشركات العائلية :

تتكون هذه الشركات من أشخاص تربطهم صلة قرابة أي أنها تقوم على اعتبارات شخصية حيث تبنى العلاقة بينهم على أساس الثقة التي يوليها كل شريك إلى شريكه الآخر ، و بالتالي فالمسؤولية التي يتحملونها هي مسؤولية تضامنية عن جميع الديون و الالتزامات و الخسائر التي قد تحدث ، فهم مسؤولون على توفير الأموال اللازمة للمشروع .

في المقابل فإن الأرباح توزع عليهم إذا حقق المشروع نجاحا ، ما يميز هذا النوع من الملكية هو أن لديهم حرية التصرف و اتخاذ القرارات ، في حين أنهم يجدون صعوبة في حصولهم على أموال إضافية في حالة توسع المشروع .

2- شركات الأموال :

هي تلك الشركات التي تعتمد بالدرجة الأولى على مقدار الأموال المقدمة من طرف مؤسسي الشركة ، هذه الأموال تقسم إلى أسهم أو حصص قابلة للتداول ، على عكس شركات الأشخاص التي تعتمد على الاعتبار الشخصي للشركاء و أصناف شركات الأموال تتمثل فيما يلي :

2-1- شركات المساهمة :

هي أكبر شركات الأموال ، عادة ما تتخذ هذا الشكل الشركات الكبرى تتميز شركات المساهمة بتقسيم رأسمالها إلى أجزاء متساوية تسمى أسهما و تطرح في السوق للاكتتاب العام ، وقد تكون هذه الأسهم عادية أو ممتازة و التزامات الشركاء فيها محدودة بقدر ما يساهم به في رأس المال يكون للشركة اسم تجاري يشق من الغرض الذي أنشأت من أجله ولا يجوز للشركة أن تتخذ إسما من أسماء الشركاء أو اسم أحدهم عنوانا لها تسيير الشركة من طرف الهياكل التنظيمية الخاصة بها مثل : الجمعية العامة ، مجلس الإدارة .

تلعب شركات المساهمة دورا هاما في الاقتصاد ، لذا كانت الإجراءات القانونية الخاصة بتكوينها أكثر دقة و شمولية من غيرها ، « وفي معظم الأحيان تضع الحكومة ممثلين لها في مجلس الإدارة لمراقبة نشاطها ومعرفة مدى التزامها بالأنظمة و القوانين التي تحكمها»⁽¹⁾ .

(1) - المرجع السابق ، ص: 202 .

أ- المزايا :

تتمثل فيما يلي :

- * موت أحد الشركاء لا يؤدي إلى انتهاء الشركة و بذلك فهي أكثر الأشكال استقرارا و دواما .
- * قدرتها العالية على الاستعانة بالأخصائيين الفنيين والإداريين وهذا يسمح لها بزيادة استثماراتها و الحصول على التسهيلات المالية .
- * المسؤولية المالية للشركاء محصورة بحسب الأسهم التي يملكونها ، كما أن لهم حرية التصرف في أسهمهم بالتنازل عنها أو برهنها وبيعها بدون قيد أو شرط .
- * إمكانية زيادة رأسمالها بطرح الأسهم أو ببيع السندات .
- * الاستفادة من المزايا التي تمنحها الدولة كالتسهيلات الجمركية و المالية .

ب- العيوب :

تتمثل عيوب هذا النوع من الشركات فيما يلي :

- * ارتفاع تكلفة تكوينها وكثرة إجراءات التأسيس .
- * قد يحدث تعارض بين أعضاء مجلس الشركة و المساهمين إذا لم تتوافق أهدافهم وهذا قد يؤدي إلى انهيار الشركة .
- * الحصول على الأرباح يكون بمقدار الأسهم .
- * إمكانية تلاعب المؤسسين عند تأسيس الشركة وبالتالي سوف يؤدي إلى تبيد أموال المساهمين .
- * تشدد الحكومة الرقابة المالية والمحاسبية من أجل حماية حقوق المساهمين وحقوقها ، قد تفرض عليها اعتماد مدقق حسابات قانوني لمراجعة حساباتها في نهاية السنة المالية .

2-2- شركة ذات التوصية بالأسهم :

هي نوع وسط بين شركات التوصية البسيطة وشركات المساهمة ، فهي كشركة بسيطة من حيث أنها تضم فئتين من الشركاء : متضامنين وشركاء موصين ، وكشركة مساهمة لأن رأسمالها يقسم إلى أسهم ، فالشركاء الموصين يحق لهم التصرف بالأسهم التي يمتلكونها بالبيع أو بالتنازل ، كما أن إدارة هذا النوع من الشركات تعهد لأحد الشركاء المتضامنين ولا يحق للموصين الاشتراك في إدارتها.

يكون لشركات التوصية بالأسهم مجلس مراقبة مكون على الأقل من المساهمين أو من غيرهم وينطبق عليهم معظم الأحكام الموجودة في شركات المساهمة⁽¹⁾ .
أ- المزايا :

تتمثل فيمايلي :

*أسهم المساهمين الموصين قابلة للتداول وهذا يشجع المستثمرين على إستثمار أموالهم بالإضافة إلى إيجابيات شركات التوصية البسيطة ، لكن الاستفادة من فرص الاستثمار تكون أفضل وأوسع نظرا للحرية التي يتمتع بها الشريك الموصي فيما يتعلق بالتصرف بأسهمه دون تعريض الشركة للخطر .
*موت أحد الشركاء لا يؤدي إلى حل الشركة و بالتالي فهي أكثر استقرارا من شركات التوصية البسيطة أو شركات التضامن .
*إجراءات تكوينها أقل تعقيدا منها في شركات المساهمة .

ب- العيوب :

تكمن عيوبها في :

* نفس عيوب شركات التوصية البسيطة وشركة التضامن بوجود شركاء متضامنين ، في حين أن الشركاء الموصين يمكن الانسحاب منها بالتخلص من أسهمهم بدون قيد أو شرط .
*هذا النوع من الشركات لا يمكن من جمع أموال كبيرة مقارنة بشركات المساهمة ، إلا أن سهولة التخلص من الأسهم يمكنها من جمع مقدار من الأموال أكثر مما تجمه شركات التضامن و التوصية البسيطة .

2-3- شركة ذات المسؤولية المحدودة :

تحتل مركز وسط بين شركات الأشخاص وشركات الأموال وتتميز بالخصائص التالية :

* لا يجوز أن يقل عدد الشركاء عن اثنين ، وإن كان الشركاء زوجان و يجب أن يكون عدد الشركاء ثلاثة على الأقل .
* تحدد قوانين البلد الحد الأدنى لرأس المال ، كما يقسم إلى حصص متساوية ، ويحدد القانون أيضا قيمة الحصة ولا يجوز تجزئتها ، بحيث يكون كل شريك مسؤول عن حصته، ولا تتعدى المسؤولية المالية إلى أموالهم وممتلكاتهم

(1)-حسن أحمد توفيق ،مرجع سبق ذكره ،ص: 115 .

الخاصة في حالة الخسارة أو الإفلاس ، كما أن الحصص قابلة للتداول بين الشركاء حسب اتفاقهم .

* لا يسمح بزيادة رأسمالها أو طرح أسهم للاكتتاب العام ، بيع سندات أو الدخول في أعمال البنوك وشركات التأمين ، الادخار أو الاستثمار لحساب الغير .
* يتم إدارتها من طرف أحد الشركاء أو يمكن اعتماد شخص آخر من غير الشركاء كما أنها لا تنتهي بانسحاب أحد الشركاء أو وفاته ، بل بانقضاء مدة حياتها المحددة وفقا للقانون أو باتفاق فيما بين الشركاء أو الاندماج ضمن شركة أخرى ، أو نقصان رأسمالها عن الحد الأدنى المحدد أو زيادته .

أ- المزايا :

تتمثل فيمايلي :

* توفير فرص أكبر للائتمان و بالتالي إمكانية التوسع .
* نظرا للمسؤولية المالية المحدودة في رأسمال الشركة يمكنها من تشجيع الاستثمار .

* حرية التصرف بحصص الشركاء عن طريق التداول داخل الشركة .

* وفاة أحد الشركاء أو انسحابه لا يؤدي إلى انتهائها .

ب- العيوب :

والتي تتمثل في :

* قيود مفروضة على نشاطها .

* لا تسمح بزيادة رأسمالها أو بطرح أسهم للاكتتاب العام أو بيع سندات .

المبحث الثالث :أهمية المنشآت السياحية

ترى المنظمة العالمية للسياحة أن صناعة السياحة أصبحت من أكبر الصناعات في العالم، وأصبحت كثير من الدول تعمل على وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، من خلال توفير كافة المرافق والمنشآت السياحية اللازمة من مطاعم ، فنادق ، مكاتب سياحية و شركات الطيران... الخ⁽¹⁾ ، من أجل تطوير واقع السياحة وجذب السياح ، لهذه المنشآت أهمية كبيرة تتمثل فيمايلي :

1- تدفق رؤوس أموال أجنبية ونقل التكنولوجيا :

1-1- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية :

يساهم القطاع السياحي بدرجة كبيرة في توفير جزء من النقد الأجنبي للدول المستقبل للسياح ، و هذا بدوره يمكنها من الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ خططها التنموية الشاملة ، تتمثل هذه التدفقات من النقد الأجنبي على ما يلي :

* ما تساهم به رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء فنادق ، القرى السياحية... الخ).

* المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد .
* فروق تحويل العملة .

* الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات التي تقدمها المنشآت السياحية مثل : الإنفاق في المطاعم ، الملاهي ، شراء التحف و غيرها من الخدمات بالإضافة إلى الإنفاق على شراء السلع الإنتاجية و الخدمات من قطاعات أخرى⁽²⁾ .
* الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين .

* ضرائب على الاستثمارات السياحية بأنواعها .

ولكن رغم هذه التدفقات لابد من الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي تتجم عن دخول الأموال الأجنبية من تحويل للأرباح ، لذلك لابد من وضع سياسات تحد من معدل التحويلات إلى الخارج، لابد أيضا من قياس مدى فعالية

(1)-Jean-marie hazbroucq ,management des projets de tourisme et de loisirs, édition gaëtan Morin ,paris,1999,p :10.

(2)- Pierre Bloc-Durafour, Alain mesplier, le tourisme dans le monde ,édition Bréal ,France, 1992,p :60.

المشروع السياحي الأجنبي ومدى مساهمته في توفير تدفق النقد الأجنبي للدولة ويمكن ذلك من خلال استخدام بعض المعايير والأساليب نذكر منها⁽¹⁾:

* حصة مساهمة الشركات الأجنبية في المشروع والقروض التي تم الحصول عليها من الدولة الأم أو من البنوك خارج الدولة المستقبلية لهم ومقارنتها بالتدفقات المالية الخارجية (أرباح+ دخول العاملين الأجانب).

* حساب نسبة حجم الأموال ، أي حصة الشركات الأجنبية في المشروعات إلى الدخل الوطني مقارنة بنظيرتها الوطنية .

* الضرائب السنوية التي تدفعها الشركات الأجنبية مقارنة بنظيرتها من المشروعات الوطنية وخاصة تلك التي تعمل في نفس القطاع .

1-2- نقل التقنيات التكنولوجية :

إن نقل التكنولوجيا من طرف الشركات الأجنبية يعتبر من أحد

المواضيع التي تثير الكثير من الجدل والذي يقوم على عدة محاور رئيسية هي :

1. المستوى التكنولوجي الذي تجلبه هذه الشركات ومدى ملاءمته مع التغيرات الداخلية للدولة ، مثل مدى توفير المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة أو المعدات و الأنظمة المختلفة للإنتاج ، مدى ملاءمة طرق تقديم وتسويق المنتج مع المعتقدات والقيم الثقافية للبلد .

2. الآثار الناجمة عن استخدام التكنولوجيا على العمالة وعلى ميزان المدفوعات .

3. الآثار السلبية على المشروعات الوطنية إذا لم تكن قادرة على مواكبة هذه التطورات التكنولوجية .

لكن رغم كل هذا فإن السماح لهذه الشركات الدولية من الدخول للاستثمار

في المشاريع السياحية يمكن أن يحقق درجة من التقدم التكنولوجي من خلال مايلي :

1. نقل فنون أنظمة الإدارة الحديثة المتعلقة بالفنادق وغيرها من المنشآت السياحية .

2. إدخال تجهيزات جديدة يمكن استخدامها إما في تسهيل تقديم الخدمات

السياحية أو إنتاج سلع صناعية للأغراض السياحية.

(1)-علي موفق ، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،

3. تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية بإتباع برامج تدريب للقوى العاملة .

4. القيام ببحوث التنمية و التحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي .

5. القيام بأعمال التنقيب عن الآثار و ترميمها .

بالإضافة إلى هذه المزايا هناك مزايا أخرى ناجمة عن وجود هذه الشركات، مثل إمكانية الشركات الوطنية من الاستفادة منها بالأخذ بالطرق الحديثة في بيع الخدمات السياحية أو تطوير أنظمتها و تطبيق نظم الإدارة الحديثة حتى تستطيع الاستمرار في سوق الخدمات .

2- خلق فرص عمل وتنمية المهارات الإدارية :

2-1- خلق فرص عمل :

التوسع في إقامة مشروعات سياحية وكذا المشروعات التكميلية الأخرى المرتبطة بها سواء كانت بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني ، فإن ذلك يساعد في خلق فرص عمل جديدة سواء أكانت هذه العمالة مباشرة أو غير مباشرة⁽¹⁾ وتتمثل العمالة المباشرة في الأفراد العاملون في المنشآت المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي كالفنادق فهي تحتاج إلى يد عاملة معتبرة وتشغيل نسبة كبيرة من عمال بسطاء ، موظفين ، باحثين مختصين و خبراء للقيام بالدراسات الأولية لعملية الإنجاز و التهيئة و التجهيز الداخلي للفندق ، هذا ما يؤدي أيضا إلى إتاحة فرص عمل غير مباشرة وهي التي توفرها مئات الصناعات المغذية لصناعة السياحة سواء في مرحلة الإنشاء كشركات المقاولات و البناء، أو مرحلة التجهيز بالأثاث و الأرضيات والديكورات و أجهزة المطابخ و المصاعد ... الخ ، أو في مرحلة التشغيل حيث تزودها بمختلف المنتجات التي تحتاج إليها المنشآت السياحية من مختلف أنواع الطعام و الشراب و كذلك تجهيزات الإقامة ... الخ .

(1)-محمد أمين محي الدين السيدعلي،مرجع سبق ذكره،ص:54 .

2-2- تنمية المهارات الإدارية وخلق طبقة جديدة من المديرين :

صناعة السياحة تتطلب طبقة إدارية تتوفر على خبرات ومهارات من طبيعة خاصة قد لا تتوفر في المنظمات الصناعية و التجارية الأخرى ، هذا ما يدفع القائمين على صناعة السياحة بتعليم الأفراد العاملين و تدريبهم في مختلف المجالات المرتبطة بالسياحة من أجل زيادة كفاءتهم و إلمامهم بالعمل و تطوير مهاراتهم و ترقيةهم ، عن طريق إقامة و إنشاء معاهد و كليات علمية و تدريبية و إرسال البعثات إلى الخارج ، بهدف تغطية مختلف المنشآت السياحية بالقوى العاملة المدربة ، لأن نجاحها و تميزها مرتبط على ما تعتمد عليه من مهارات إنسانية و مختلف مهارات التعامل .

كما أنه لا يمكن تجاهل الآثار التي تحدثها زيادة فرص العمل على الفرد و الأسرة و المجتمع ككل ك انخفاض البطالة و ما يترتب عليه من ارتفاع لمستوى الرفاهية للمجتمع ، و غيرها من المنافع و الآثار الإيجابية الأخرى .

3- خلق علاقات اقتصادية بين القطاعات و تحقيق التوازن الإقليمي :

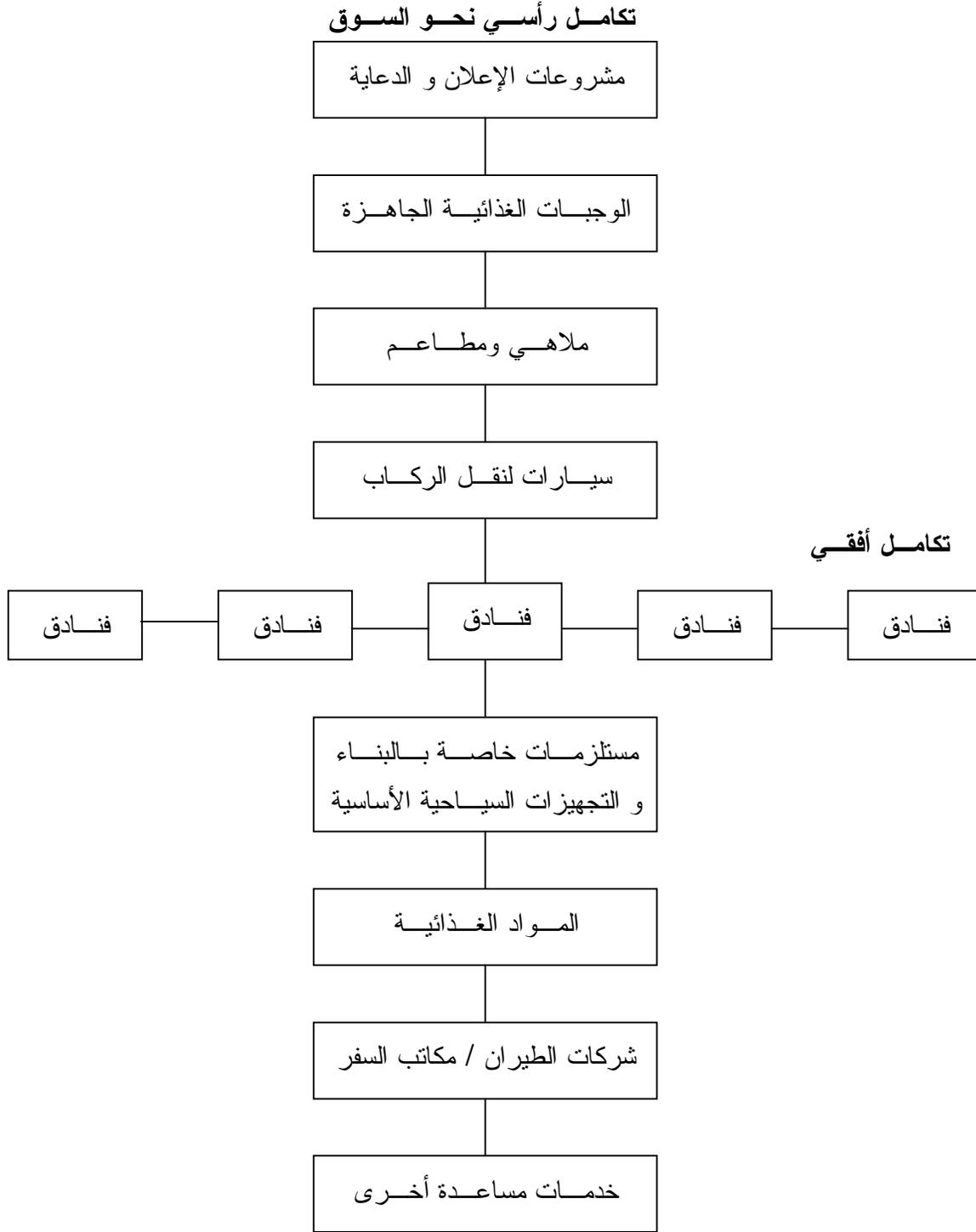
3-1- خلق علاقات اقتصادية بين القطاعات الاقتصادية و الخدمية و قطاع السياحة :

إن إنشاء مشروعات سياحية أو تطوير المشروعات الحالية يؤدي إلى ظهور مشروعات أخرى جديدة تمارس نشاطات اقتصادية و خدمية معينة يزداد الطلب عليها نتيجة زيادة نشاط الحركة السياحية و زيادة الطلب السياحي، هذا بدوره يساهم في تحسين دخل التجار الحرفيين و أصحاب الفنادق أو المطاعم ، لأن السائح عند إقامته يستهلك عدة مواد : مثل المواد الغذائية و العطور ، الجرائد و المجلات ، التحف التذكارية و الحلوى التقليدية مما يعود بالأرباح على المنتجين و التجار و يساهم في استمرار نشاطهم و تحسين مستوى معيشتهم⁽¹⁾ و التوسع في أعمالهم أو خلق مشروعات جديدة .

و بشكل عام فإن تطوير و تنشيط قطاع السياحة في أي دولة يساعد على خلق أنواع مختلفة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية و تحقيق التكامل الرأسي و التكامل الأفقي كما هو موضح في الشكل التالي :

(1)- Liliane bansahel ,Myriam donsimon, le tourisme facteur de développement local ,édition horizon groupe ,paris,1999,p :1.

الشكل رقم (3) : التكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى:



تكاملي رأسي نحو المواد الخام

المصدر: أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، ط2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص: 22.

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك تكامل رأسي نحو السوق و آخر نحو المواد الخام من أجل الحصول على كل المستلزمات و مختلف الخدمات أو من أجل تصريف المنتجات السياحية .

كما يلاحظ أيضا أن هناك تكامل أفقي مع مختلف الفنادق من أجل تبادل الخبرات و المهارات وتقديم أفضل الخدمات للسياح .

رغم صعوبة القياس الدقيق لهذه العلاقات إلا أنه لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الناتجة عن تطوير النشاط السياحي و خلق العلاقات الداخلية مع مختلف القطاعات الأخرى ، وما يترتب عنها من منافع مباشرة و غير مباشرة نذكر منها :

1. جذب الاستثمارات الأجنبية و كذا تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية و تنويع استخداماتها في مشروعات جديدة .

2. خلق فرص عمل جديدة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة .

3. استغلال الموارد الطبيعية و البشرية بصورة مثلى و خلق استخدامات جديدة لها .

4. ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات المحصلة في شكل ضرائب ورسوم و بالتالي زيادة قدرتها على إقامة و تمويل مشاريع و خطط التنمية الشاملة .

5. تشجيع و تنمية القطاعات الخدمية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي .

غير أن درجة التكامل بين القطاعات تتوقف على عدد من الاعتبارات

وهي :

* سياسات الدولة في التصدير و الاستيراد⁽¹⁾ ، ويقصد بها درجة تحكمها و رقابتها على التصدير و الاستيراد ، فقد يؤدي قيام المنشآت السياحية إلى استيراد المستلزمات الخاصة بها و شرائها من الخارج ، وهذا يؤثر بطبيعة الحال على تنمية المشروعات الوطنية و العلاقات الاقتصادية بين قطاع السياحة و القطاعات الأخرى ، إذن لا بد أن يكون استهلاك هذه المنشآت يعتمد بدرجة كبيرة على منتجات داخلية و ليست مستوردة⁽²⁾ .

(1)- المرجع السابق ، ص ص: 23، 24 .

(2)- Huguette durand ,Pierre gowrand, et autre ,économie et politique du tourisme ,édition France Quercy ,paris,1994,p :113.

* إن نجاح هذا التكامل يتوقف على مدى قدرة هذه القطاعات على تلبية الاحتياجات المختلفة للمنشآت السياحية ، من حيث الكمية ،الجودة و التوقيت .
* حجم ونطاق وطبيعة النشاط الذي تمارسه المنشآت السياحية و مدى تعدد وتنوع و تمركز المشروعات السياحية في الدولة .
* في حالة دخول منشآت أو شركات أجنبية للاستثمار في القطاع السياحي يجب أن لا يكون وجودها يؤدي إلى اختفاء المشروعات السياحية الوطنية حتى لا يؤثر ذلك سلبيا على استثمار رأس المال الوطني .

3-2- تحقيق التوازن الإقليمي :

في حالة قيام الدولة بتوزيع المشاريع السياحية على مختلف أقاليمها خاصة المتخلفة منها ، سواء أكانت هذه المشاريع ملكا لها أو مشاريع وطنية خاصة أو أجنبية ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تنمية و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الأقاليم من خلال تحسين مستوى المعيشة للسكان عند خلق فرص عمل جديدة ، استغلال الموارد الطبيعية لهذه الأقاليم ،رفع المستوى الحضاري و العمراني لها ، وإعادة توزيع الدخل بين المناطق الحضرية و الريفية... الخ ، و بهذا يمكن من تحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق المتطورة و غير المتطورة ، أو بين الناطق الحضرية و الريفية داخل الدولة .

4- تحسين في ميزان المدفوعات وزيادة القيمة المضافة :

4-1- تحسين في ميزان المدفوعات :

إن تدفق رؤوس الأموال سواء أكانت وطنية أو أجنبية في مشروعات سياحية ، تتجم عنها إيرادات للدولة تكون في شكل ضرائب على هذه المشروعات ، أو رسوم تحصلها من السائحين مقابل منحهم تأشيرات الدخول إلى البلاد ، كما أن خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية وما يمكن تحقيقه من منافع نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة و مختلف القطاعات الأخرى الداخلية ، كل هذه المنافع تؤدي بالضرورة إلى زيادة إيرادات الدولة من السياحة و بالتالي تحسين في ميزان المدفوعات .

4-2- زيادة القيمة المضافة و الناتج القومي :

إن المنافع السابقة التي تم ذكرها من دفع أجور للعاملين في المنشآت أو المشروعات السياحية ، والأرباح و المداخيل التي تحققها لملاك المشروعات و التدفقات المالية الأخرى ، بالإضافة إلى إنشاء مشاريع جديدة ، وإمكانية تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية و الخدمية وقطاع السياحة... الخ كل هذا سيؤدي إلى زيادة ملموسة للقيمة المضافة والناتج القومي للدولة .

5- أهمية حضارية وثقافية :

المنشآت والمشروعات السياحية من فنادق وقرى سياحية ، شركات طيران... الخ ، تقدم للأفراد الخدمات التي يحتاجونها وكذا كل التسهيلات الضرورية مثل المأكولات والمشروبات والمطاعم المتخصصة والصالات العامة ومحلات شراء البضائع ، ومحلات التحف... الخ .

فالمنشآت السياحية تعتبر أحد مستلزمات الحضارة الحديثة كمراكز اجتماعية وثقافية⁽¹⁾ فهي بذلك تسمح بانتشار ثقافات الشعوب والحضارات بين الأمم ، وزيادة معرفة شعوب الأرض بعضها البعض والتعرف على تاريخها وهذا بدوره يزيد من حركة السياحة و الاتصال والتواصل فيما بينها⁽²⁾ .

(1)-محمد أمين محي الدين السيد علي ،مرجع سبق ذكره ،ص:52 .

(2)-George cazes ,George courad ,les masque du tourisme ,Revue tièrs monde ,N°178,
2004,p :264 .

خاتمة الفصل :

ختاما يمكن القول أنه مهما اختلفت أنواع هذه المنشآت السياحية من فنادق ، مرشدين سياحيين ، مكاتب سياحية ، مطاعم وشركات الطيران إلى غير ذلك من المنشآت ، حتى وإن اختلفت الأشكال القانونية التي تتخذها لممارسة أنشطتها بصفة رسمية ، فلا تقتصر أهميتها على ما تقدمه من خدمات لازمة للسياح بل تتعداها كونها مصدرا أساسيا من مصادر الدخل القومي وتلعب دورا هاما في إبراز الوجه الحضاري للدولة وبالتالي تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ونظرا لأهمية هذه المنشآت السياحية لابد من تشجيع إقامتها وإنشائها وترقية خدماتها بما يتناسب مع مستوى رغبات وحاجات السياح ومتطلباتهم وتوفير مختلف المساعدات والتسهيلات خصوصا المالية منها ، لأن أهم عقبة تقف أمام المستثمرين مرتبطة بكيفية الحصول على الأموال، ويمكن معرفة مصادر هذه الأموال في الفصل الموالي .

الفصل الثالث

المنشآت السياحية وواقع التمويل

المبحث الأول: مصادر تمويل المنشآت السياحية.

المبحث الثاني: بدائل تمويل المنشآت السياحية.

من أكبر المشاكل التي تواجهها المنشآت بصفة عامة هو مشكل الحصول على الموارد المالية اللازمة نشاطها ، و حتى المنشآت السياحية تتخبط في هذا المشكل ، من أجل ذلك تبذل هذه المنشآت جهودها للحصول على الأموال من مختلف المصادر المتاحة ، تأتي في مقدمتها البنوك التجارية ولكن في خضم الشروط التي تفرضها هذه البنوك على المنشآت فهل يلبي هذا المصدر احتياجاتها المالية؟، وفي حالة عدم تمكنها من الحصول على التمويل اللازم ، هل يمكنها استخدام طرق تمويل أخرى كبدائل لهذا المصدر؟ .
هذا ما سنحاول معرفته في هذا الفصل .

المبحث الأول : مصادر تمويل المنشآت السياحية

تحتاج كل منشأة أو مشروع إلى الأموال من أجل إنشائها و تطويرها وتحصل على هذه الأموال إما بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية أو المصادر العائلية أو باللجوء إلى الاقتراض من البنوك وفيما يلي عرض لهذه المصادر .

1- مصادر التمويل الذاتية و العائلية :

تتمثل هذه المصادر فيما يلي :

1-1- المدخرات الذاتية :

غالبا ما يلجأ أصحاب المشاريع و المنشآت إلى إستثمار أموالهم المدخرة عند بداية أي مشروع ، ويفضلون هذا المصدر من الأموال نظرا لما يسمح لهم من حرية التصرف بإدارة المنشأة و التقرد بصافي الربح إذا ما حققوا نجاحا في نشاطهم⁽¹⁾ ، وعدم اللجوء إلى المصادر الأخرى المحفوفة بالمخاطر أو صعوبة الحصول عليها .

لكن في حالة عدم كفاية المدخرات الذاتية خاصة عند محاولة التوسع في النشاط أو عدم توافرها ، فإن الشخص الذي يرغب في الإستثمار يلجأ إلى مصدر آخر يتمثل في موارد الأهل و الأقارب أو الأصدقاء .

1-2- الموارد العائلية :

من أجل حل مشكلة التمويل لدى الشخص فإنه قد يلجأ إلى أقاربه و أهله الذين يوفر لهم الأموال التي يحتاجها لإقامة مشروعه ، نظرا لما يتميز به هذا المصدر من بساطة وسهولة في الحصول على الأموال رغم أنه قد يواجه بعض المشاكل المرتبطة بكيفية تسديدها و إعادتها لهم لأنه إذا لم يحقق أرباحا وخسر مشروعه فإن ذلك سوف يجعل أصحاب الأموال يسعون إلى استردادها ، و بذلك يتدخلون في شؤون المنشأة و قد يفرضون قراراتهم على مالكيها ، خاصة وأنهم لا تتوافر لديهم الخبرة الكافية لذلك ، وقد تكون هذه القرارات غير صائبة و بالتالي فإنها سوف تؤدي إلى فشل المشروع و التأثير على نجاحه .

(1)-آسيا محمد إمام الأنصاري ، إبراهيم خالد عواد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 207 .

إذا كانت مصادر التمويل الذاتية و العائلية غير كافية لتغطية المتطلبات المالية للمنشأة فإنها تلجأ إلى مصادر خارجية للحصول على الأموال متمثلة خاصة في البنوك التجارية كمصدر تقليدي للتمويل ، والتي تتم وفق شروط و إجراءات معينة .

2- التمويل من البنوك التجارية :

للبنوك دور أساسي في إمداد الاقتصاد بالأموال اللازمة لتنميته وذلك عن طريق تجميع الأموال من مصادر الادخار المختلفة ، ثم توزيعها على مجالات الإستثمار المختلفة وفق أسس وقواعد معينة، سواء في مجال تجميع الأموال أو في مجال توزيعها ، فالبنوك تقوم باستثمار الأموال و ذلك بمنحها على شكل قروض للعملاء لإنشاء مختلف المشاريع سواء أكانت جديدة أو من أجل تطويرها .

2-1- أنواع القروض :

يمكن تصنيف القروض التي تمنحها البنوك إلى عدة معايير ، منها تصنيف القروض من حيث النشاط الممول (قروض إنتاجية ،قروض استهلاكية) أو من حيث الغرض من القرض (قروض تجارية ، عقارية ، صناعية ، زراعية ...) أو حسب الأجل (قصيرة ،متوسطة ،طويلة) أو حسب الضمان (مضمونة ،غير مضمونة) .

بما أن قرارات منح القروض من طرف البنوك تختلف حسب مدة القرض و كذا حسب الضمان المقدم بصفة أساسية، فإننا سوف نركز على إبراز و دراسة معيارين نعتبرهما أساسيين هما معيار مدة القرض و معيار الضمان ، و فيما يلي عرض لهذين المعيارين :

2-1-1- تصنيف القروض وفق المدة :

تنقسم القروض وفق هذا المعيار إلى :

1- القروض طويلة الأجل :

يوجه هذا النوع من القروض للمنشآت التي تحتاج إلى تمويل الاستثمارات مثل: الحصول على عقارات ، أراضي ، مباني ... الخ ،» والتي تفوق مدتها سبع سنوات و يمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة»⁽¹⁾

(1)- Luc bernet-rollande,principe de technique bancaire ,édition dunod, paris,2002 ,p :260.

تتميز هذه القروض بأنها تتطوي على مخاطر عالية بسبب طول مدتها و مبالغها الضخمة، لذلك كان لابد من البحث عن وسائل للتخفيف من درجة هذه المخاطر ومن بين الخيارات المتاحة أن تشترك عدة بنوك في عملية التمويل و بالتالي تشترك جميعا في تحمل المخاطر أو طلب ضمانات حقيقية قيمتها تفوق قيمة التمويل المطلوب .

ب- قروض متوسطة الأجل :

تتراوح آجالها بين سنة وخمس سنوات ، وهي تمنح غرض تمويل الأنشطة الاستثمارية وخاصة بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات مثل شراء آلات جديدة ، وعادة ما تكون هذه القروض مكفولة بضمان معين ويتم سدادها على دفعات من أجل حماية كل من المقرض و المقترض من خطر الانقطاع المفاجئ للمدين عن التسديد لأسباب مالية ، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة المدة⁽¹⁾ :

قروض قابلة للتعبئة و قروض غير قابلة للتعبئة ، الأولى تسمح للبنك من إعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و بالتالي الحصول على السيولة، أما النوع الثاني لا يمكن للبنك من إعادة خصمها و بالتالي فهو مجبر على انتظار موعد استحقاق القرض ، وهنا تظهر مخاطر تجميد الأموال ، لذلك لابد على البنك من دراسة القروض المتوسطة المدة جيدا حتى لا تحدث له أزمة سيولة .

هناك شروط للحماية المتعلقة بهذا النوع من القروض و تتمثل فيما يلي :

• الشروط العامة :

هذه الشروط تهدف إلى المحافظة على الوضع المالي للمنشأة وقدرتها على تسديد القرض مثل :

- * ضرورة تحديد ديون المنشأة تجاه الآخرين .
- * تحديد الحد الأدنى للرصيد النقدي الذي يجب على المنشأة الاحتفاظ به لدى البنك .
- * تحديد كيفية التصرف في القرض .

(1) - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص ص: 74، 75 .

• الشروط الخاصة :

تذكر هذه الشروط في عقود الإقراض الخاصة و تتمثل في :

- * ضرورة التأمين على حياة بعض العمال في المنشأة .
- * تحديد الكيفية التي يسمح من خلالها للمقترض توظيف هذه الأموال .
- * قد يشترط المصرف أن يبقى للمنشأة انتقاء بعض الأشخاص الذي يرى أنهم يستطيعون تسيير العملية الإدارية و المالية بشكل يسمح بتسديد القرض .

ج- قروض قصيرة الأجل :

تمثل القروض قصيرة الأجل في معظم القروض التي تمنحها البنوك التجارية و تعد من أفضل أنواع التوظيف لديها ، ونظرا لقصر أجل استحقاقها فإن أسعار الفائدة عليها تكون منخفضة مقارنة بباقي أنواع القروض ، مدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت وقد تحدد برنامج زمني لتسديدها ، بحيث تحل تدريجيا محلها موارد العملاء الذاتية⁽¹⁾ وقد تقوم بتجديدها في تواريخ استحقاقها بشكل دوري من عام لآخر لكن قبل أن يقوم البنك بتجديدها لابد من أن يتأكد من تناسبها مع متطلبات العميل و بأنها تتوافق مع نشاطه ، وإذا وجد بأنها لا تناسبه فإنه يقوم بتصفيته حتى أنه قد يقوم بتعديل شروط التعاقد أو إلغاؤه حتى قبل تاريخ الاستحقاق.

2-1-2- تصنيف القروض من حيث نوع الضمان :

يعتبر الضمان الوسيلة التي تعطي البنك تأمينا ضد خطر السداد وعادة ما تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض كما أن الضمان يقترن عادة بالقروض المتوسطة و الطويلة الأجل ، و تقسم القروض في هذا المجال

إلى قسمين رئيسيين :

أ- القروض المضمونة :

معظم القروض التي تمنحها البنوك التجارية مصحوبة بضمانات ، و يطلق

على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية⁽²⁾ و ذلك لأنها تطلب من أجل

(1) - صلاح الدين حسن السيسي ، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني ، ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2003 ،

ص: 38 .

(2) - حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، ط1 ، دار الوراق ، عمان ، 2002

ص: 99 .

استكمال عنصر الثقة الموجودة أصلا و ليس بديلا له ، فالبنك قبل منح القرض يقوم أولا بالتأكد من سمعة العميل المالية على أنها جيدة ، و أيضا بعد دراسة مصادر دخله و مركزه المالي ثم يطلب منه ضمانا تكميليا إلا أنه إذا كانت الدراسات التي أجراها البنك عن العميل كانت نتيجتها سلبية و سمعته سيئة فإنه لا يمكن للبنك أن يطلب من العميل ضمانا لسد ثغرة معينة .

و توجد أنواعا كثيرة من الضمانات التي تطلبها البنوك فهناك ضمانات عينية كالعقارات و المباني و المحلات ، بضائع السلع ، أوراقا مالية ... الخ و ضمانات شخصية بدخول شخص آخر يتعهد بدفع القرض في حالة عجز المقترض ، كما أن البنك يختار نوع الضمان حسب نوع القرض ومدته ، و عموما فالقروض متوسطة المدة تتطلب ضمانات أكثر ثباتا و استقرارا مما تتطلبه القروض قصيرة المدة .

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي بالمنشأة للجوء إلى هذا النوع من القروض نذكر منها⁽¹⁾:

1. ضعف المركز المالي للمنشأة مما يدفعها إلى تقديم بعض أصولها بمثابة ضمان للقروض .
2. تقديم الضمان من طرف المنشأة قد يسمح لها بالحصول على قدر أكبر من الأموال ، لكن القرض الممنوح يبقى دوما أقل من الضمان وذلك لتغطية الأخطار إذا حدثت و انخفضت قيمة الضمان عند تاريخ الاستحقاق .
3. أحيانا تكون الفائدة على القروض المضمونة أقل منها عند القروض غير المضمونة .
4. قد تصل الاحتياجات المالية الموسمية إلى مبالغ ضخمة و بالتالي قد يتردد البنك في منح المنشأة القرض اللازم دون ضمان .
5. عادة تطلب البنوك من المشروعات الصغيرة ضمانات ، لأن هذه المشروعات أكثر عرضة للأخطار مقارنة بالمشروعات الكبيرة .

(1) -رضوان وليد العمار ، أساسيات الإدارة المالية ، ط 1 ، دار المسيرة ، عمان ، 1997 ، ص: 192 .

ب- القروض غير المكفولة بضمان :

قد تمنح البنوك في بعض الأحيان قروضا بدون ضمان إلى المنشآت و ذلك اعتمادا على سمعتها المالية و على قوة مركزها المالي و قدرتها على الوفاء في الوقت المحدد هذا ما يتطلبه تحليل قوائم التشغيل و القوائم المالية أو قد تمنحه القرض من أجل كسب زبون جديد أو الاحتفاظ بزبون جيد من جهة أخرى فإن البنك لا يجب أن يكون القرض بدون ضمان في كل الظروف لأنه قد يلحق البنك مخاطر جسيمة .

عادة تعتمد البنوك عند منحها لهذا النوع من القروض إلى وضع الشرطين التاليين⁽¹⁾ :

• الشرط الأول :

وهو ما يعرف بالرصيد المعوض حيث يطلب البنك من المنشأة المقترضة أن تترك في حسابها الجاري لدى البنك نسبة مئوية معينة تتراوح بين 10 % و 20 % من قيمة الاعتماد أو على الأقل من قيمة القرض الممنوح بالفعل ، وذلك حتى تقوي المنشأة مركزها المالي .

• الشرط الثاني :

هو وجوب قيام العميل أو المنشأة سداد قروضه مرة واحدة على الأقل كل سنة ، و الحكمة من ذلك هو إظهار أن هذه القروض من النوع القصير الأجل و أن العميل لا يتخذها كمصدر تمويل طويل الأجل .

هذا وقد يتخذ البنك مجموعة من السياسات المالية تعتبر شروط وقائية تعمل على حماية البنك ، من أمثلة هذه السياسات المحافظة على درجة معينة من السيولة و عدم التوسع في الإقراض... الخ ، و عادة هناك بعض القيود التي تحد من مقدار الحصول على القروض غير المضمونة من بنك واحد .

(1)-المرجع السابق ، ص:191 .

2-2- أسس منح القروض المصرفية :

هناك مجموعة من الأسس التي يضعها البنك التجاري عند منحه لمختلف أنواع القروض للمنشآت أو المتعاملين معه و تتمثل هذه الأسس فيما يلي :

2-2-1- مبلغ القرض :

يجب أن يتناسب حجم القرض المطلوب مع حجم و نشاط المنشأة طالبة التمويل، لذلك يجب على البنك أن يقوم بدراسة حاجاتها التمويلية وتحديد المبلغ الذي يتناسب مع هذه الاحتياجات المالية و مع حجم نشاطها ، و ذلك لأن منحها قرضا يفوق حجم نشاطها سوف يؤدي إلى العمل بما يفوق طاقتها على نحو ينقل مخاطر نشاطهم على عاتق البنك و على المنشأة أيضا ، كإنخفاض قدرتها على خدمة الدين و دفع الأقساط المترتبة عليها و بالتالي ارتفاع نفقات التمويل كما أن منحه قرضا يقل عن حجم نشاطها سوف يؤدي إلى إمكانية قيامها بمزاولة نشاطها على أكمل وجه و يواجهها عسر مالي فني⁽¹⁾ ، وكذا زيادة طلباتها للحصول على القروض .

2-2-2- الغرض من القرض :

بمعنى دراسة الغرض من التمويل المطلوب من طرف المنشأة و ذلك حتى يتمكن البنك من توجيه المنشأة إلى النوع الملائم لهذا الغرض ، فإذا كانت تريد تمويل رأسمال العامل فمن الأفضل أن يمنحها القروض القصيرة الأجل ، أما إذا كانت تريد تمويل شراء أصول ثابتة أو تمويل التوسع فمن الأفضل تقديم القروض متوسطة الأجل أو طويلة الأجل .

2-2-3- مدة القرض :

تفضل البنوك بشكل عام التخفيض من مدة القرض⁽²⁾ و منح القروض قصيرة الأجل ، و التي تسدد نفسها بنفسها و ذلك بهدف التقليل من حجم المخاطر أو إشباع طلبات الإقراض الكثيرة .

(1)- عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة المالية و التحليل المالي، ط1، دار صفاء، عمان، 2000، ص:72 .

(2)- فلاح الحسيني، عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، ط1، دار وائل، عمان، 2000، ص: 140 .

2-2-4 - قدرة العميل على الدفع :

أ- القدرة على السداد :

على البنك أن يقوم بمعرفة مدى إمكانية العميل و قدرته على سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة ، و من الطبيعي أن يفحص البنك دخل العميل و مصدره و طريقة و موعد الحصول عليه ، و إذا لم يتوفر العميل على هذا الدخل ، قد يلجأ إلى أمواله أو أصوله المملوكة من أجل تسديد القرض ، لذا لا بد على البنك من معرفة هذه الأصول أو المصادر التي يمتلكها العميل .

ب- شخصية العميل :

يقصد بها السمات التي تعبر عن رغبة العميل في سداد ما عليه من مستحقات القروض في مواعيدها المحددة ، لأنه قد تكون قدرته على السداد موجودة في حين رغبته في السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة ، لذلك لا بد من على البنك من جمع المعلومات عن شخصيته من خلال معرفة سمعته التجارية و نزاهته ، ويمكن الحصول على هذه المعلومات من سجلاته الموجودة لدى البنك إذا سبق و أن تعامل معه ، أو من البنوك الأخرى أو الموردين الذين سبق و أن تعامل معهم .

2-2-5 - رأس المال :

«تتشرط البنوك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كاف كضمان حيث تعكس درجة ملكية الأصول على كفاءة المنشأة المقترضة»⁽¹⁾ ، فمن أجل تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك فقد يطلب أن يستخدم هذه الأصول كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح ، كما أن البنك لا يعتمد على نسبة الأصول الممولة بل أيضا على مدى سهولة تحويلها إلى نقدية .

2-2-6 - الضمانات المقدمة :

يعتبر الضمان خط الدفاع الأخير للبنك⁽²⁾ والذي يستطيع الرجوع إليه عند تعثر المقترض عن الدفع، بمعنى أن إصرار البنك على وجود الضمانات

(1)-محمد سعيد سلطان ، إدارة البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1993 ، ص:420 .

(2)- عبد الحلیم كراجه و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص:73 .

لقروض الممنوحة يجب أن لا يكون على حساب سلامة القرض أو على حساب إمكانية تحصيله في موعده ، ويقوم البنك بتحديد نوع الضمان الذي يقبله ، ومن وجهة نظره فالضمان الأفضل هو الذي يمكن تحديد قيمته بسهولة و يمكن تحويله إلى نقدية بسهولة ، وعموما تنحصر الشروط الواجب توفرها في الضمان فيما يلي :

1. سهولة التصرف فيه من جانب البنك عند تخلف العميل عن السداد و بدون خسائر كبيرة .
2. انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان .
3. سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك و إمكانية استحوازه عليه و التصرف فيه .

2-2-7- الظروف المحيطة :

يقصد بها مدى تأثير الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل و على مقدرته على سداد القرض ، و بطبيعة الحال تختلف الأنشطة من حيث مدى تأثرها بهذه التغيرات ، لذلك كان لابد من التنبؤ بظروف الصناعة التي يعمل فيها العميل ، بالاعتماد على التقلبات الماضية المصاحبة لها لتحديد التقلبات المستقبلية ، خاصة إذا كان القرض طويل الأجل .

رغم المزايا التي تمنحها القروض للمنشأة إلا أن هناك بعض المشاكل التي تواجهها لتوفير مبالغ الأقساط عند الاستحقاق سواء حققت أرباحا أو تحملت خسائر ، كما أن البنك قد يطلب ضمانات لا تتوافر عليه و قد تمتد هذه الضمانات إلى أخرى تكميلية كوثائق التأمين، و أمام هذه الوضعية كان لابد عليها من البحث على بدائل أخرى لتمويلها .

المبحث الثاني : بدائل تمويل المنشآت السياحية

إن عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية و كذا صعوبة الحصول على التمويل من مصادر خارجية ، بمعنى الحصول على القروض من البنوك وما تتطلبه هذه الأخيرة من إجراءات وشروط كالضمانات في مقابل افتقار المنشآت لها من جهة ، و حاجتها للأموال اللازمة من أجل انطلاقها و مزاوله نشاطها من جهة ثانية ، تطلب الأمر البحث عن ميكانيزمات جديدة يمكن أصحاب المنشآت من مواجهة مشكل التمويل الذي يقف حاجزا أمامها ، وقد ظهرت بدائل جديدة للتمويل متمثلة في التمويل الإيجاري و صيغ التمويل الإسلامي و فيما يلي توضيح لكلا البديلين :

1- التمويل الإيجاري :

كان ظهور هذا النوع من التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1952 ثم شاع استخدامه في الستينات في أوروبا⁽¹⁾ لينتشر بعد ذلك في كثير من الدول ، و لقد سمح هذا النوع من التمويل للمنشآت الحصول على مختلف المعدات و الآلات التي تحتاجها بعد أن كانت غير قادرة على تسديد قيمتها دفعة واحدة هذا من جهة ، و التقليل من المخاطر التي تواجهها بسبب تعرض هذه التجهيزات إلى مخاطر التقادم التكنولوجي و ظهور آلات أكثر تطورا منها و مخاطر المنافسة التي قد تتعرض لها بسبب ذلك من جهة ثانية . كذلك فقد سمحت ظاهرة الإستئجار بوضع هذه الأصول الثابتة تحت تصرف المنشآت عوض شرائها .

1-1- تعريف التمويل الإيجاري و أنواعه :

1-1-1- تعريف التمويل الإيجاري :

يعرف الاستئجار على أنه:«عقد يلتزم المستأجر بموجبه دفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها مع مالك أصل من الأصول لقاء انتفاع المستأجر بالخدمات التي يقدمها الأصل للمستأجر لفترة معينة»⁽¹⁾.

(1)-كنجو عبود كنجو ،إبراهيم وهبي فهد ،الإدارة المالية ،ط1 ،دار المسيرة ،عمان ، 1997 ،ص:58 .

(2)-Alain lusseault et autre , les fondements de l'entreprise ,édition économie d'entreprise, paris,1992,p :129 .

و بذلك فالإستئجار بالنسبة للمنشأة هو طريقة لتمويل استثماراتها و الحصول على الأموال على شكل أصول مقابل دفع أقساط يتم الاتفاق عليها في عقد الإيجار .

لقد كان الإستئجار مقتصرا على الأراضي و المباني و لكنه امتد الآن ليشمل جميع أنواع الأصول الثابتة التي تستعملها مختلف المنشآت بما فيها المعدات و الآلات و الماكينات .

1-1-2- أنواع التمويل الإيجاري :

يتخذ التمويل بالإستئجار أشكالاً و أنواعاً عديدة ، و هذا ما يسمح للمنشآت بالاختيار بين النوع أو الشكل الذي يتناسب مع إمكانياتها و ظروفها ، و من بين هذه الأنواع نذكر :

أ- التمويل الإيجاري المالي :

يسمى أيضا الإستئجار الرأسمالي ، و يتطلب هذا النوع بتعامل المنشأة مع طرفين هما البنك و الشركة المؤجرة ، تتم هذه العملية باختيار المنشأة المستأجرة الأصل التي هي في حاجة إليه و تتفاوض مع المورد أو الشركة مالكة الأصل فيما يتعلق بقيمته و شروط تسليمه ثم تتصل بالبنك و تتفق معه على أن يشتري لها ذلك الأصل من المورد، ثم يقوم البنك بتأجيره لها وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها في لحظة الشراء و يتم توقيع عقد الإيجار بينها و بين البنك ، و بهذا تحصل المنشأة على الأصل و تدفع الإيجار للبنك على شكل أقساط و دفعات متساوية في فترات محددة ، و مجموع هذه الأقساط تساوي قيمة شراء الأصل بكامله مضافا إليه مبلغ معين يمثل عائد الإستثمار للبنك .

و يتميز هذا النوع من الإستئجار بما يلي :

1. المنشأة المستأجرة هي التي تقوم بتسديد المصاريف المتعلقة بالصيانة و خدمة الأصول المستأجرة ، أما بالنسبة لنفقات التأمين و الضرائب فيدفعها البنك المؤجر .
2. لا يحق للمنشأة المستأجرة أن تلغي العقد الأساسي قبل دفع كامل مستحقات الأصل بالإضافة إلى عائد البنك .
3. يحق للمنشأة المستأجرة أن تقوم بتجديد عقد الإستئجار لنفس الأصل مرة ثانية عند إنتهاء مدة الإستئجار الأولى بإيجار منخفض .

نظرا لما يحققه هذا النوع من الإستئجار من مزايا للبنك منها وفرة الربح واستكمال وظيفة الإقراض ، حيث يعتبر بمثابة قرض يعمل تحت إشراف البنك⁽¹⁾ ، بالإضافة إلى أن هذا النظام يؤدي إلى جذب عملاء جدد إلى البنك ، ولقد تطور هذا النظام ولم يعد محتكرا على البنوك التجارية بل ظهرت شركات متخصصة في التأجير بالإضافة إلى البنوك الإسلامية التي تمارسه في حدود الشريعة الإسلامية .

ب- التمويل الإجاري التشغيلي :

يسمى أيضا إستئجار الخدمة ، بموجبه تحصل المنشأة على الأصل بدفع أقساط محددة ، ويتميز هذا النوع من الإستئجار بالصفات التالية⁽²⁾ :

* تقوم الشركة المؤجرة بصيانة وخدمة المعدات المستأجرة و تضم تكاليف هذه الصيانة إلى أقساط الإيجار أو تحصيلها من الشركة المستأجرة باتفاق منفصل عن عقد الإيجار .

* إن ما تدفعه المنشأة المستأجرة من أقساط الإيجار لا يكفي لتغطية مجمل تكاليف الأصل ، لأن فترة الإستئجار تكون عادة أقل بكثير من العمر الاقتصادي المتوقع للأصل ، ولذا يقوم المؤجر عادة إما بإعادة تأجير الأصل بعد نهاية فترة العقد ، أو عن طريق بيعه و ذلك حتى يستطيع أن يسترد مجمل قيمة الأصل .

هذا النوع من الإستئجار يعطي الحق للمنشأة المستأجرة إلغاء العقد و إرجاع الأصل إلى المؤجر في حالة ظهور أصول أخرى لها ميزة تكنولوجية أكثر تقدما أو عندما لم تعد في حاجة إليه .

ج- البيع ثم الإستئجار :

هو إحدى الصيغ التي تتجم عن اتفاق بين المنشأة وطرف آخر ممثلا في شركة تأمين أو مؤسسة مالية ، حيث تقوم المنشأة التي تمتلك أراضي أو مباني أو معدات بيع إحدى هذه الأصول إلى مؤسسة مالية و في نفس الوقت تقوم بتوقيع اتفاقية معها لإستئجار الأصل و إبقائه عندها لفترة زمنية معينة و تحت شروط يتم الاتفاق عليها .

(1)-عبد الحميد عبد المطلب ،البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2000 ، ص :140 .

(2)-عبد الرحمان دعالة بيله و آخرون ، التمويل الإداري ، دار المريخ ، الرياض ، 1993 ،ص:493 .

هذه التقنية تسمح للمنشأة البائعة و التي أصبحت مستأجرة في النهاية تسليم قيمة البيع وبذلك تحصل على التمويل من المؤسسة المشترية و التي أصبحت مؤجرة فورا عند توقيع العقد ، وفي نفس الوقت سيبقي الأصل المباع عندها لاستخدامه و الاستفادة منه ، كما يسمح للمنشأة البائعة (المستأجرة) بالإضافة إلى الحصول على التمويل من الاستفادة من وفورات ضريبية لم تكن لتحصل عليها لو أنها كانت مالكة للأصل .

أما من وجهة نظر المؤجر فإنها تسمح لها بتغطية تكاليف شراء الأصل من خلال أقساط الإيجار وكذا الحصول على عائد مناسب .

يجدر الإشارة هنا أن عملية دفع الإيجار تشبه عملية تسديد القرض المرهون بعقار ، ففي الحالة الأولى تدفع المنشأة المستأجرة إلى المؤسسة المؤجرة أقساط الإيجار المتساوية وفي أوقات متتالية بحيث يكون مجموع هذه الأقساط تساوي قيمة الأصل إضافة إلى عائد معين على الإستثمار للمؤسسة المؤجرة .

وفي الحالة الثانية ، وهي حالة القرض المرهون بعقار ، فإن الشركة المقترضة تدفع قيمة القرض على شكل دفعات متساوية خلال فترات متتالية بمقدار يكفي لاستهلاك القرض بالإضافة إلى عائد مناسب للمقرض .

د - التمويل الإيجاري الرفعي :

في هذا النوع يدخل طرف آخر وهو المقرض ، حيث أن شراء الأصل ودفع ثمنه يكون جزء منه ممول من حقوق الملكية للمنشأة أما الجزء الآخر فيتم تمويله من الأموال المقترضة ، وغالبا ما يكون الأصل رهنا لقيمة القرض .

كما يأخذ التمويل الإيجاري صورا أخرى حسب طبيعة الأصل المؤجر وهذه الأنواع هي⁽¹⁾ :

• التمويل الإيجاري المنقول :

المتعلق بتمويل التجهيزات المهنية من سيارات وسفن للنزهة اللازمة للسياحة ، للصناعة ، التجارة ، المهن الحرة و وسائل الأشغال العمومية ...الخ وتتراوح عادة هذه العمليات من 2 إلى 5 سنوات ، ويقدم هذا النوع من الإستئجار عدة مزايا وخدمات .

(1)-Luc bernet- rolande ,op - cit,p:261.

• التمويل الإيجاري العقاري :

يستخدم هذا التمويل في بناء العقارات و المكاتب ، المستودعات ، المصانع و الفنادق ، المستشفيات و تبلغ مدة التأجير ما بين 15 و 20 سنة .
مهما اختلفت أنواع التمويل الإيجاري ، يبقى على المنشآت أن تختار النوع الذي يتناسب معها و يحقق أهدافها ، كما أنه يمنح لها ثلاث خيارات بعد إنتهاء العقد ، و تتمثل فيما يلي⁽¹⁾ :

- * إنهاء العقد و إعادة الأصل للمؤسسة المستأجرة .
- * أو أن تقوم بشراء الأصل ، طبعاً بثمن منخفض أي بالقيمة المتبقية للأصل المؤجرة المتفق عليه في العقد .
- * إما أن تختار تجديد العقد مرة أخرى مع دفع أقساط أقل من الأقساط المدفوعة سابقاً .

1-2- مزاي و عيوب التمويل الإيجاري :

أ- المزايا :

- إن اختيار أي نوع من الأنواع سوف يسمح لها بالاستفادة من مجموعة من المزايا التي يحققها التمويل الإيجاري للمنشأة و نذكر منها :
- * لا تحتاج المنشأة إلى دفع مبالغ كبيرة من أجل اقتناء الأصول و هذا يمكنها من حماية مركزها المالي و قدرتها على السداد .
 - * يسمح الإستئجار في حالة المباني للمنشأة من تغيير مكانها و الانتقال إلى مكان آخر ، أما إذا كان المكان مملوكاً فإن ذلك سوف يؤدي إلى اضطرابها ببيع المبنى الحالي بخسارة .
 - * إذا كان عقد الإيجار يسمح للمنشأة من شراء الأصل المؤجر مستقبلاً ، و بذلك يمكن للمنشأة من تجربة الآلة و تحديد إنتاجيتها قبل شرائها خصوصاً إذا كانت الآلة معقدة بطبيعتها .
 - * يسمح الإستئجار بنقل أعباء التقادم التقنية إلى المؤجر ، وهذا يمكن المنشأة المستأجرة من الحصول على أصول حديثة أكثر تطوراً .

(1)-Farouk bouyacoub ,l'entreprise et le financement bancaire, édition casbah ,Alger, 2001,p:254 .

* إن اعتماد المنشأة على الإستئجار يمكنه من الحصول على أصول تمكنه من التمويل الكامل لعناصر الموجودات بمبالغ ليست مرتفعة و هذا يحافظ على رأس المال العامل، «ولاشك أن ارتفاع معدل استثمار رأس المال العامل يكون من مصلحة المنشأة»⁽¹⁾.

* الإستئجار يحقق للمنشأة ميزة عدم وجود قيود على تصرف الإدارة، و بالتالي يحقق لها نوع من الاستقلالية المالية وعدم تدخل المؤجر في القرارات الخاصة بالمنشأة، كما قد يكون عليه الحال إذا حصل على الأموال عن طريق الاستدانة .

* من الناحية المحاسبية، يعتبر الإستئجار مصروفاً يحمل ويخفض من المبالغ الخاضعة للضريبة، على عكس عند امتلاك الأصل وما قد يحدث من مشاكل متعلقة بحساب الاهتلاك و الصيانة، كما أن الإستئجار يقلل من تكلفة مسك الدفاتر، لأنه لا يتطلب الاحتفاظ بسجلات تفصيلية عن الاهتلاك و الإصلاحات و غيرها من البنود الكثيرة التي يتطلبها امتلاك الأصل .

* يمكن هذا النوع من التمويل من الحصول على الأصل مع دفع الأقساط وهذا ما يمنحها نوع من المرونة في التسديد، ولا يتطلب دفع المبلغ دفعة واحدة و بالتالي عدم التقيد بالشروط التي تفرضها هيئات القرض، كما أنه يسمح للمنشأة من الحصول على التمويل 100 % عكس التمويل بالقرروض المصرفية .

ب- العيوب :

رغم المزايا التي يمنحها التمويل الإيجاري كبديل للتمويل إلا أنه لا يخلو من العيوب حيث تؤخذ عليه ما يلي :

* صعوبة حساب قسط التأخير عن السداد .

* التطور السريع في التكنولوجيا وما تحدثه من أضرار على المؤجر خاصة وكذلك قد تصيب المستأجر مثل : « الانخفاض الشديد لقيمة الأصول في السوق، وذلك لأن المستأجر و المؤجر مرتبطان بشروط التأجير لمدة معينة يكون فيها الأصل تحت تصرف المستأجر»⁽²⁾ .

(1)-كنجو عبود كنجو ، إبراهيم وهبي فهد ، مرجع سبق ذكره ، ص:59 .

(2)-عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 141 .

* عدم قدرة المنشأة المستأجرة من إدخال أي تحسينات على الأصل بسبب عدم ملكيتها له ، على عكس الآلات والمعدات التي تمتلكها بحيث يمكنها من إدخال أية تعديلات فيها بما يخدم أغراضها ويناسبها .

* إذا كان الأصل مملوكا مثل المبنى ، فإنه يمكن من تجنب مشكلة الاضطرار للانتقال إلى مكان آخر إذا كان الوقت غير مناسب للمشروع ، أما إذا كان المبنى مستأجرا فبمجرد انتهاء مدة الإيجار فيتحتّم على المنشأة الانتقال ولا يؤخذ بعين الاعتبار ظروف المنشأة .

* إن امتلاك الأصل من الموارد الذاتية دون الحصول على الاستدانة لتمويله يسمح بتقليل المدفوعات الثابتة و هذا يحقق الأمان للمنشأة ، لأنها تبحث دائما على أن تكون نسبة كبيرة من المدفوعات تكون متغيرة و ليست ثابتة .

رغم هذه العيوب التي تم ذكرها إلا أن التمويل التأجيري يمكن المنشأة من ممارسة نشاطها ، كما أنه يمكن المؤجر من استرجاع الأصل لأنه المالك القانوني له عند عدم قدرة المنشأة المستأجرة من تسديد التزامات الإيجار عندما تواجهها صعوبات مالية ، كما أن البنك و الذي أصبح هو أيضا يستخدم هذه التقنية يمكنه من استخدامها عندما تزداد المخاطر المحيطة بالمنشأة التي تسعى للحصول على التمويل بدلا من منحها قرضا لأنه إذا منحها قرضا حتى ولو كان بضمان إلا أنه سوف يتكبد مصاريف وسوف يواجه مشكلة التأخر في استرداد قيمة القرض إذا لم تستطيع المنشأة تسديده عند الاستحقاق .

2- صيغ التمويل الإسلامية :

البنوك الإسلامية ملزمة في نشاطاتها و معاملاتها المختلفة بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية ، من عدل و إنصاف في المعاملات ودون الاستيلاء على حقوق البعض لحساب البعض الآخر ، و كذا توجيه مواردها المالية و استثمارها بالابتعاد عن الأنشطة المحرمة شرعا ، عدم التعامل بالفائدة و تحريمها كما أنها تقوم بتوجيه التمويل إلى الأنشطة الاستثمارية واستخدامها بما يحقق مصلحة المجتمع الإسلامي بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة⁽¹⁾، عن طريق توفير سبل التمويل للمنشآت و الأفراد والذين لا تتوفر لهم رأس المال أو ضمانات يقدمونها ، مع تقاسم نتيجة الإستثمار سواء أكانت ربح أو خسارة .

2-1- تدخل البنوك الإسلامية في مجال السياحة :

تطورت فكرة البنوك الإسلامية من حيث التنظيم و الممارسة و انتشرت في مختلف الدول العربية ، ولقد أصبحت تتدخل في مجالات استثمارية كثيرة وهي لا تختلف من حيث المبدأ عن البنوك التجارية فيما يتعلق بمسألة الإستثمار في هذا القطاع ، لكنها قبل قيامها بتنفيذ أي خطة استثمارية فإنها تخضع لموافقة كبار رجال الفقه الإسلامي من أجل التأكد من مدى انسجامها و مبادئ الشريعة الإسلامية، و حتى في مجال السياحة و السفر فهناك بعض المجالات السياحية التي لا يمكنها الدخول فيها بحكم تعارضها مع أحكام الشريعة مثل تمويل بعض المشاريع الترفيهية كالنوادي الليلية و الأماكن التي يتم فيها تعاطي الكحوليات ... الخ .

يبقى الاستثمار متعلق ببعض المجالات السياحية كبناء المنشآت السياحية و المنتجعات و المساهمة في النقل بمختلف أنواعه ، فالبنوك الإسلامية تقوم بتمويلها وفق الأدوات الإسلامية التي تمارسها .

كما أنها تستطيع توفير ما يحتاجه المسافر من شيكات مصرفية و شيكات سياحية للسباح و تؤمن لهم حاجاتهم من العملات عن طريق التحويل بالتلكس أو الكمبيوتر ، بالإضافة إلى إصدار بطاقات الائتمان لكنها مازالت حديثة العهد في هذا المجال الاستثماري حتى يتم إعدادها بشكل لا يتعارض و مبادئ النظام المصرفي الإسلامي ، خاصة فيما يتعلق بفرض فوائد على عمليات استخدام

(1) - منير إبراهيم هندي ،شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية و الإسلامية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2000

هذا النوع من البطاقات ، « وقد ظهرت بعض بطاقات الائتمان وقد فرضت عليها رسوم طفيفة من أجل تغطية تكاليفها و المتمثلة جزئيا في الفرق بين قيام البنك الإسلامي في دفع مبالغ مشتريات حامل البطاقة نيابة عنه و بين استلام البنك لذلك المبلغ منه (حامل البطاقة) في وقت لاحق» (1) كما يحصل البنك على عمولته المتمثلة في الفرق بين سعر صرف العملة الأجنبية و العملة المحلية ، وهذه العملية تعتبر ربحا للبنك .

أما فيما يتعلق بتقديم قروض شخصية للأفراد و العائلات بغرض قضاء إجازات بالخارج، فإن البنك الإسلامي لا يميل إلى تقديم مثل هذه القروض لكونها موجهة للترويج و لا يترتب عليها عمل منتج أو منفعة ، فالقروض الشخصية التي يقدمها و التي تتدرج ضمن القروض الحسنة تقدم للأفراد من أجل تمويل بناء أو شراء منزل ، إكمال دراسة أو للعلاج و بدون فوائد لكنها تسعى في نفس الوقت إلى تشجيع السياحة التي تعود بالفائدة على السائح العربي و المسلم ، التي تكون بهدف الإطلاع على حضارات و ثقافات الشعوب الأخرى و خاصة التراث الإسلامي الغني بالمعارف و القيم الإنسانية الرفيعة . رغم ذلك فإن تجربة البنوك الإسلامية في مجال السياحة مازالت حديثة وقد يرجع ذلك إلى سببين رئيسيين(2):

1. تركيز الجهود القائمين على هذه البنوك بتنشيت دعائم النظام المصرفي .
2. الحذر من الدخول و الإستثمار في قطاع السياحة تفاديا من الوقوع في بعض المجالات المنافية لمبادئ الشريعة .

(1) - أحمد برويز، هل تدخل المصارف الإسلامية في مجال السياحة و السفر؟ ! ،مجلة المسافر العربي ،العدد16 ،

سبتمبر أكتوبر ،1987، ص:28 .

(2) -المرجع السابق ،ص:29 .

2-2- آليات التمويل من البنوك الإسلامية :

تتعدد أساليب التمويل المصرفي الإسلامي و تنتوع بالشكل الذي يخدم المعاملات الاقتصادية الإسلامية ، وسوف نركز على أكثر أساليب التمويل شيوعا و هي :

2-2-1- المشاركة :

يعتبر هذا الأسلوب أحد الأساليب التمويلية الهامة و التي يمكن الاعتماد عليه في تمويل المشروعات المقترحة دون دفع فوائد ربوية ، فوفقا لهذه الصيغة يتحول البنك الإسلامي إلى شريك للعمل و ليس مجرد ممول له فقط و من ثمة فإنه يتم توزيع ناتج النشاط المتوقع من تشغيل المشروع المقترح سواء أكان ربحا أو خسارة و ذلك وفقا لما ينص عليه العقد المبرم بينهما و توجد عدة أنواع للمشاركة هي:

أ- المشاركة الدائمة :

تسمح المشاركة الدائمة للبنك بأن يقدم التمويل الذي يسمح له بالمشاركة بنسبة معينة في رأسمال المشروع المقترح ، و بذلك يصبح كل من البنك و العميل ممتلكا لحصة في رأس المال بصفة دائمة و مستحقا لنصيبه من الأرباح و متحملا للخسائر أيضا ، و تمتد هذه المشاركة إلى حين إنتهاء عمر الشركة ، كما أنه غالبا ما يترك مسؤولية العمل و إدارة المشاركة على العميل الشريك مع المحافظة على حق الإدارة و الرقابة و المتابعة من طرفه .

و بذلك فالبنوك الإسلامية تمثل طرفا مشاركا فعالا في المشروع حيث أنها توفر للعميل السيولة الكافية بالإضافة إلى أنها تساهم في تحديد طرق الإنتاج و ضبط توجهات المنشأة، كما أنها تتابع و تراقب الأداء و تشارك في نتائج النشاط سواء أكان ربحا أو خسارة .

ب- المشاركة المتناقصة(المنتهية بالتمليك) :

تعتبر المشاركة المتناقصة من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية ، حيث يقدم البنك جزء من رأس المال المطلوب للمشروع بصفته مشاركا و يتفق مع العميل على طريقة معينة لبيع حصته في رأس المال

إما بصورة جزئية⁽¹⁾ بأن تتم عملية الإحلال تدريجيا ، وبالتالي تزداد نسبة مشاركة العميل في الملكية وتنخفض بذلك نسبة مشاركة البنك ، أو بصورة كلية بحيث يتم تحويل حصة البنك إلى المستثمر دفعة واحدة ، و في كلتا الحالتين سوف يتمكن العميل من امتلاك المشروع بعد انسحاب البنك .

2-2-2- المراجعة :

تعتبر المراجعة من البيوع الإسلامية⁽²⁾ ، و تتم المراجعة باتفاق بين البنك و العميل على أن يقوم العميل بتقديم مواصفات السلعة التي يرغب في شرائها و مصدرها ، سعرها و موعد الحصول عليها إلى البنك ، وهذا الأخير يقوم بشرائها و إعادة بيعها إلى العميل بالسعر المتفق عليه و المدون في عقد المراجعة ، و يشترط بيع المراجعة أن يتعلق موضوعها سلعا مادية و ليست للخدمات و التحويلات النقدية .

تعتبر المراجعة أكثر صيغ التمويل استعمالا من طرف البنوك الإسلامية حيث أنها تمكن العملاء من الحصول على السلع المنتجة و الآلات و المعدات من داخل القطر و خارجه .

2-2-3- المضاربة :

تتم المضاربة بين طرفين البنك الذي يقدم رأسمال المضاربة و المنشأة التي تقدم جهدها و خبرتها لاستثماره و تحقيق الربح ، الذي يقسم في نهاية مدة المضاربة التي يتم الاتفاق عليها ، ويتم تسديد رأسمال المضاربة الذي دفعه البنك قبل توزيع الأرباح بين الطرفين ، و في حالة حدوث خسارة فإنه يتحملها البنك (رب المال) لأن صاحب المنشأة يكون قد خسر جهده ووقته ولكن بشرط أن لا يكون قد قصر في أداء واجبه ، وللمضاربة أنواع منها :

أ- المضاربة المقيدة :

وهي التي تقيد فيها المنشأة بشروط معينة كنوع العمل و المكان و الزمان صفة العمل و حتى من يتعامل معها .

(1)- سعيد عبد العزيز عثمان ،دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ،ص: 205 .

(2)- عبد الحميد محمد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر المصرفية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2002 ،ص: 986 .

ب- المضاربة المطلقة :

و هي التي تخلو من أية قيود أو شروط .

ج- المضاربة المؤقتة :

« وهي التي تأخذ شكل الصفقات التجارية المرتبطة بأوقات معينة فبمجرد إتمام الصفقة و قسمة ناتج العملية حسب ما هو متفق عليه في عقد المضاربة ، تصفى المضاربة وتنتهي»⁽¹⁾ .

د- المضاربة المستمرة :

وهي التي تتصف بصفة بالاستمرارية لمدة قد تطول ، ويتم فيها توزيع الأرباح خلال كل دورة مالية و ليست بالضرورة إنتهاء العمل لتوزيعها .
وتجدر الإشارة إلى أن المضاربة تتطوي على نسب مرتفعة من المخاطرة⁽²⁾ ، وذلك لأن البنك يقدم المال إلى المنشأة هذه الأخيرة هي التي تتولى العمل و الإدارة ولا يكون ضامنا أن من يقوم بإدارتها لن يقصر في عمله ، لذا لا بد على البنوك الإسلامية من أخذ كل الاحتياطات اللازمة للتقليل من حجم المخاطرة و لضمان حسن تنفيذ المضاربة .

2-2-4- البيع بالتقسيط :

هو ذلك البيع الذي يعجل فيه المبيع و يؤجل فيه الثمن إلى أقساط معلومة و آجال معلومة⁽³⁾ ، ولقد انتشر التعامل به انتشارا كبيرا في الآونة الأخيرة خاصة بالنسبة للسيارات و الأجهزة الكهربائية كالثلاجات وآلات الراديو و التلفزيون و الأثاث... الخ ، وهذا النوع من البيوع يمكن أصحاب الدخل المحدود وحتى أصحاب المنشآت من الحصول على السلع و التجهيزات دون أن يرهقهم الوفاء بالثمن في الحال ، وفي نفس الوقت يمكن البائع من زيادة مبيعاته، ولقد أصبح البيع بالتقسيط يعتبر من المتاجرات الإسلامية ومن أهم مصادر التوظيف لما يحققه من أرباح للبنك .

(1)- عبد الحق بوعتروس ، الوجيز في البنوك التجارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999 ، ص: 205 .

(2)- محمد بن بوزيان ، خديجة خالدي ، التمويل الإسلامي فرص وتحديات ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، 25 و 28 ماي ، 2003 ، ص: 03 .

(3)- رفيق يونس المصري ، المصارف الإسلامية دراسة شرعية ، مركز النشر العلمي ، المملكة العربية السعودية 1995 ، ص: 28 .

بالإضافة إلى هذه الأساليب التي يعتمدها البنك الإسلامي هناك آليات أخرى تتمثل في : البيع التأجيري و الذي يقابله في البنوك التقليدية الائتمان الإجاري ولكنه هنا يستند إلى أسس الشريعة الإسلامية ، كذلك يوجد أسلوب البيع الآجل و بيع السلم... الخ .

ومهما اختلفت وتنوعت أساليب التمويل الإسلامية إلا أنها تعتبر كبديل حديث لتمويل المنشآت السياحية وحتى الأفراد الذين يرغبون في الابتعاد عن الربا و إتباع منهج الشريعة الإسلامية ، رغم أن تجربة البنوك الإسلامية في مجال السياحة مازال متأخرا ، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه البنوك في ظل القوانين و الأنظمة الحديثة التي أسست لتدعيم البنوك التقليدية ،إذن لابد على هذه البنوك من محاولة التكيف مع هذه الظروف وتطوير إمكانياتها من خلال إيجاد منتجات جديدة تتناسب التغير في الطلب ، وتطوير مهاراتها في التسويق و البيع و العمل على تقليل التكاليف و الاستفادة من خاصية شرعية المعاملات والتي تساعد على جذب العملاء المسلمين .

خاتمة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل مصادر التمويل المتاحة أمام المنشآت السياحية من خلال إبراز تشكيلة من هذه المصادر سواء الذاتية و العائلية و مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في التمويل من طرف الجهاز البنكي ومختلف أنواع القروض التي يقدمها ، وكذا الأسس التي يعتمد عليها من أجل منح هذه القروض . و في ظل التطورات المالية الحديثة و ظهور أدوات ومنتجات مالية جديدة مثل التمويل الإيجاري و الذي مازال استخدامه ضئيلا بالنسبة للدول النامية إضافة إلى أدوات التمويل بالنسبة للبنوك الإسلامية و التي تلجأ إليها المنشآت كبديل آخر للتمويل ، ولكن رغم ذلك يبقى التمويل من البنوك التقليدية هي الملجأ الأساسي لتمويل مختلف أنواع المنشآت .

القسم الثاني

الجانب التطبيقي

الفصل الأول واقع السياحة في الجزائر

المبحث الأول : مقومات وأنماط السياحة في
الجزائر .

المبحث الثاني : المراحل التاريخية للسياحة في
الجزائر .

المبحث الثالث : التنظيم الميكاني والعضوي لقطاع
السياحة في الجزائر .

تتفاوت درجة وحجم المرتكزات السياحية من بلد إلى آخر ، وذلك بسبب ما تنتجه الطبيعة من مناخ ، موقع وتضاريس ، وما يحدثه الإنسان عليها من آثار ، تاريخ و حضارة .

و الجزائر كبلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط ، تتمتع بثروات وخيرات سياحية تختلف باختلاف المناطق الجغرافية للبلاد ، ولقد اكتشفت هذه الثروات من طرف السياح الأجانب حتى خلال مرحلة الاحتلال ؛ و من أجل التعرف أكثر على هذه الثروات سوف نحاول من خلال هذا الفصل إبراز مختلف الموارد السياحية التي تتمتع بها الجزائر ، وكذا المراحل التاريخية التي مر بها قطاع السياحة منذ الاستقلال و عبر المخططات و مختلف الأجهزة السياحية التي أنشأت من أجل تنفيذ البرامج المرتبطة بالقطاع السياحي في الجزائر .

المبحث الأول: مقومات و أنماط السياحة في الجزائر :

تتمتع الجزائر بموارد سياحية متنوعة تختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف المواقع الجغرافية ، بالإضافة إلى التراث الثقافي و التاريخي و الحرفي المهم وهذا بدوره أدى إلى ظهور عدة أنواع للسياحة في الجزائر ، والتي تجعل منها منطقة سياحية متعددة الأقطاب ، وتمكنها من احتلال مكانة مرموقة ضمن التصاميم الوطنية التي تعمل على إظهار هذه الموارد .

1- المقومات السياحية :

تتمثل المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر في الموارد الطبيعية و الموارد التي هي من صنع الإنسان، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1- الموارد الطبيعية :

إن كبر مساحة الجزائر أدت إلى تنوع المناخ و التضاريس فيها ، فهي تجمع بين الصفات الإفريقية و العربية و المتوسطية و هذا مكنها من اكتساب ما يلي :

1-1-1- الشريط الساحلي :

يتميز الساحل الجزائري بطوله حيث يمتد على مسافة 1200 كلم تتخلله شواطئ و خلجان ، كما يحتوي الساحل على أنظمة بيئية بحرية وكثبان رملية و أنظمة بيئية قرب الغابات من الشرق إلى الغرب ، كما تتشكل هذه السواحل من كتل صخرية يزيد علوها في بعض الأحيان إلى 1000 م ، ولقد أنشأت قرب هذه المرتفعات الساحلية عدة مدن و محطات للاستجمام و الترفيه و قد تم تجهيزها بفنادق و مخيمات صيفية مثل: القالة و تيفيرت ... الخ .

كما تحتوي المنطقة البحرية على ثروة هائلة من المرجان و ثروات حيوانية و غابية معتبرة ، ووجود جزر هامة تتردد عليها الطيور .

و لقد تم إنشاء عدة حضائر وطنية مهمتها الحفاظ على البيئة نذكر منها⁽¹⁾ :

- الحاضرة الوطنية لجرجرة..... تغطي مساحة 185000 كلم².
- الحاضرة الوطنية لثنية الحد تغطي مساحة 38000 كلم².
- الحاضرة الوطنية لبلازما تغطي مساحة 26000 كلم².
- الحاضرة الوطنية لشرية تغطي مساحة 26000 كلم².

(1) - عداد رشيدة ، التسويق في المؤسسة الخدمية ،دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة ، رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2002، ص:156 .

- الحاضرة الوطنية لفوراية تغطي مساحة 3000 كلم² .
- الحاضرة الوطنية للقالاتغطي مساحة 76438 كلم² هذه الحاضرة مصنفة ضمن المناطق الرطبة من طرف منظمة LUNESCO ، « كما أدرجت هذه المنظمة الحاضرة الوطنية ل تازة بولاية جيجل ضمن الشبكة العالمية لمحميات المحيطات الحيوية نظرا لما تتميز به هذه الحاضرة من منحدرات صخرية ،شواطئ جبال ووديان يعيش فيها قردة مهددة بالانقراض تعرف باسم - ماغو - » (1) .

1-1-2- المناطق الجبلية :

تتمثل خاصة في الأطلس التلي الذي يمتد من الشرق إلى الغرب و هي بذلك تمثل فرصة لإزدهار السياحة الاستكشافية ، مثل مرتفعات الشريعة و الذي يبلغ ارتفاعها 1510 م و التي تسمح للسياح من ممارسة رياضة التزلج على الثلج ، بالإضافة إلى جبال القبائل و التي تشكل حدائق طبيعية ، و قد أقيمت عليها محطة تيكجدة السياحية ، بالإضافة إلى الأطلس الصحراوي و الذي يتميز بمناخ مختلف عن سابقه و حتى من حيث المناظر و النباتات .

1-1-3- الصحراء الجزائرية :

تتوفر الجزائر على مساحة كبيرة تمثل حوالي 02 مليون كلم² و هي موزعة على أربع محطات كبرى في الجنوب :

* أدرار الواقعة في الجنوب الغربي للصحراء و تعرف هذه المنطقة بتمازج مختلف الثقافات و قلاعها القديمة .

* إيليزي والتي تمثل الطاسيلي الذي يقع في أقصى الجنوب الشرقي ،« تعرف هذه المنطقة بالحاضرة الوطنية للطاسيلي و التي صنفت سنة 1982 تراثا عالميا من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم الثقافية»(2) .

* وادي ميزاب و التي تتوفر على معالم تاريخية و معمارية و قد صنفت ضمن التراث العالمي ، وتتمثل في مدن بني يزقن ، بونورة ، وبساتين النخيل .

(1)- بوهالي محمد الشريف ، تصنيف الحاضرة الوطنية ل تازة بجيجل ضمن المحميات العالمية ،مجلة نسمة الكورنيش ،العدد03 ، ديسمبر 2004، ص:23 .

(2)- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ،الدورة 16 ، نوفمبر 2000 ،ص:66 .

* تمنراست التي تتميز بوجود الحاضرة الوطنية للهقار و ما تتمتع به من تضاريس ، ثروة غابية ،حيوانية و نقوش حجرية التي تمثل موارد أساسية للسياحة .

كل هذه المناطق التي تم ذكرها تكتنز معالم أثرية غنية بالتماثيل و الأحجار المصقولة و تعتبر وقفة هامة لاستقراء التاريخ ، لذلك لابد من الحفاظ عليها حتى تكون قادرة على تلبية الطلب السياحي في المنطقة .

4-1-1- الحمامات المعدنية :

لقد قامت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بتحديد 202 مصدر مائي معدني معظمها في شمال البلاد ، كما أن التحاليل الفيزيائية ، الكيمائية و الهيدروجيولوجية حددت أكثر من ثمانية أنواع من المياه ، أما على المستوى المعدني فتوجد أربع أنواع من المصادر و هي⁽¹⁾:

- مصادر حمامات ذات حرارة منخفضة .
- مصادر حمامات ذات حرارة متوسطة .
- مصادر حمامات ذات فائدة علاجية .
- مصادر حمامات ذات حرارة مرتفعة .

وتمتلك الجزائر في هذا المجال⁽²⁾:

- 7 محطات للمياه المعدنية المهيأة .
- 136 منبعاً ذو أهمية محلية .
- 55 مصدر ذو أهمية جهوية .
- 05 منابع ذات أهمية وطنية .

وقد شيدت أمام هذه المياه مراكز صحية و مراكز إستحمام و ترفيه منها مركز لعلاج بمياه البحر بسيدي فرج ، حمام قرقور ، حمام ريغة و غيرها .

(1) - المرجع السابق ص: 70 .

(2) - المرجع السابق ص: 71 .

2-1- الموارد التي من صنع الإنسان :

تتمتع الجزائر بمعالم تاريخية وثقافية كثيرة ، و لقد كان للإنسان دور كبير في تواجدها، وهذه المعالم قادرة على إستقطاب المزيد من السياح و تلبية متطلباتهم ، نذكر منها :

1-2-1-الموارد الثقافية،الدينية و التاريخية :

توالى على الجزائر وعلى مر العصور عدة حضارات مختلفة من الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية إلى الحضارة القرطاجية و الحضارة الرومانية ، ولقد أعطى هذا الغزو معالم أثرية و رموز فنية ،بنايات ذات طابع معماري تقليدي معاصر (... موزع عبر الإقليم مثل مدينتي تيمثاد و جميلة و آثار أخرى موجودة بتيازة و شرشال وغيرها بالإضافة إلى ما تركته الحضارة الوندالية و البيزنطية و الحضارة الإسلامية و التي تعاقبت عليها عدة خلافتات : الخلافة الفاطمية ، بنو حماد ، المرابطون و في الأخير الخلافة العثمانية .

كما توجد معالم و آثار في المناطق الصحراوية ورسومات جدارية في الطاسيلي و الهقار ، ودون أن ننسى الزوايا التي تستقطب الكثير من يريدون زيارتها مثل : الزاوية التيجانية و الزاوية العيساوية ، « بالإضافة إلى الآثار الموجودة في المتاحف المنتشرة على التراب الوطني منها : المتحف الوطني بارودو بالجزائر العاصمة ، متحف أحمد زبانة بوهران ، متحف سيرتا بقسنطينة، متحف سطيف ، متحف ناصر إيدين ببوسعادة »⁽¹⁾.

كل هذه الثروات ثمينة و تنوعها يسمح بتنمية السياحة على مدار السنة و عليه يجب تثمين التراث التاريخي و الثقافي و أن يشمل جميع الأبعاد و السعي إلى إحياء العناصر التي يتكون منها هذا التراث و الحفاظ عليه .

1-2-2- التراث الحرفي :

للصناعة التقليدية دور أساسي في تقديم صورة البلد ، وذلك من خلال مختلف المنتجات التي يقدمها الحرفيون و التي تمثل حضارته و ثقافته ، وتمتلك الجزائر تراثا تقليديا يمتد جذوره إلى أعماق التاريخ و يعد بمثابة تعبيرات صادقة عن أنماط معيشة الجزائريين الذين عملوا على الحفاظ عليه و تعزيز

(1)- ONT, mois du patrimoine, Algérie tourisme, publication d'information ,N° : 04, avril 2001,p :06 .

بقائه و تداوله بين الأجيال و تطويره بمحاذاة الثقافة الوطنية فهي متجددة بإستمرار، أين يبقى التراث راسخ الجذور في الماضي و منحه نحو المستقبل في آن واحد . فالصناعة التقليدية من بين الفنون الحرفية التي تناقلت تقنياتها وطرق صناعتها وهي تختلف من منطقة إلى أخرى حسب عادات وتقاليد كل واحدة منها وتتمثل « هذه الصناعات في صناعة الفخار ، صناعة الحلبي الفضية و الذهبية وصناعة الزرابي ،التطريز على القماش ،صناعة النحاس بالإضافة إلى الألبسة التقليدية»⁽¹⁾ حيث أن لكل منطقة لباسها الخاص و التي يتم التعريف بها من خلال الإحتفالات و الأعياد الوطنية ومواسم سنوية و من بين هذه الإحتفالات نذكر : «عيد الزربية بغرداية ،عيد الحلبي ببني يني ، موسم تاغيت ، ربيع الأهشار ، أسبوع تيميمون ...الخ»⁽²⁾ ، لذلك لابد من إحصاء هذه القدرات الحرفية و الثقافية و التاريخية المحلية و تمينها وترقيتها وتحسيس الشباب بضرورة إكتساب التأهيل في هذا المجال .

1-2-3- المنشآت القاعدية للنقل :

تعتبر منشآت النقل في الجزائر من أحسن الشبكات الوطنية على مستوى المغرب العربي بحيث تتعدى خطوطها 100000 كلم⁽³⁾، وتتمثل هذه الشبكة في الهياكل التالية :

1- شبكة الطرقات :

تبلغ طولها أكثر من 90000 كيلو متر منها :

- الطرق الوطنية تمتد على طول 22000 كلم .
- الطرق الولائية تمتد على طول 26000 كلم .
- الطرق الثانوية تمتد على طول 42000 كلم .

لكن رغم ذلك تبقى هذه الشبكة ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية للوطن خاصة فيما يتعلق بالمناطق الصحراوية التي تحتاج إلى بذل مجهودات أكثر لتطويرها .

(1)- L`Artisanat en Algérie,<http://www.mta.gov.dz/ARTISANAT.html>, 19 /11/2003,p :01.

(2) - الديوان الوطني للسياحة ، الأعياد المحلية من أجل ترقية المنتج السياحي ، الجزائر سياحة ،نشرة إعلامية ،رقم 03 ،مارس 2001 ،ص:07 .

(3) - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ،لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،مساهمة من أجل إعادة تحديد

السياسة السياحية الوطنية، مرجع سبق ذكره ،ص ص:77-78 .

ب - شبكة السكة الحديدية :

تبلغ طول هذه الشبكة 4200 كلم⁽¹⁾ مزودة بحوالي 200 محطة لكنها تغطي بالأخص المناطق الشمالية.

ج - النقل الجوي :

تتكون الشبكة الوطنية للمطارات من 53 مطارا موزعة على كل التراب الوطني حتى في الجنوب ومن مختلف الأنواع وهي⁽²⁾ :

- 13مطارا ذو طابع دولي وهذا يسمح بتطوير السياحة الدولية .
- 08 مطارات وطنية و14 مطارا جهويا و19 مطارا للاستعمال المحدود منها 04 مطارات يرتبط نشاطها بالبحث و الاستغلال في مجال المحروقات و المناجم و هي مطار حاسي رمل ، ستاح ، نمورد أنيوس ،البرتة .

لكن رغم ذلك تبقى هذه الخطوط غير كافية ولا بد من تطويرها و تكثيفها وتجديد الأسطول الجزائري وفتح محطات جديدة من أجل مسايرة الاحتياجات السياحية المتنامية .

د - النقل البحري :

على طول الساحل الجزائري البالغ 1200 كلم يتواجد « 13 ميناء متعدد الخدمات بالإضافة إلى 17 ميناء مخصص للصيد البحري و موانئ صغيرة للترفيه السياحي و ميناءان مخصصان للمحروقات »⁽³⁾.

من حيث العدد تعتبر قدرات البلاد في مجال منشآت النقل معتبر نسبيا لكنها تتطلب عمليات تهيئة و تثمين للقدرات المتوفرة وتنظيم الأداء الخاص لكل نمط من أنماط النقل، وذلك لأن السياحة متوقفة لا محالة على تحسين شبكة النقل وتوزيعها عبر مختلف المناطق .

(1) - المرجع السابق، ص: 77 .

(2) - فويدر لويزة ، السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها في الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2002، ص:15 .

(3) - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،مساهمة من أجل إعادة تحديد

السياسة السياحية الوطنية،مرجع سبق ذكره ،ص:78 .

2- أنواع السياحة في الجزائر :

بفضل تنوع الثروات الطبيعية من حيث تضاريسها و مناخها من منطقة إلى أخرى ، أدى ذلك إلى ظهور أنواع كثيرة من السياحة في الجزائر وهي :

1-2- السياحة الساحلية :

هي أكثر أنواع السياحة انتشارا في الجزائر ،بفضل الشريط الساحلي الممتد على مساحة 1200 كلم ،ولقد حظي هذا النوع من السياحة بالاهتمام و جهزت بمركبات سياحية ما بين فنادق وبيوت الاضطيف و الفيلات الصيفية ، وقد اختيرت مناطق كبرى من أجل التوسع السياحي وهي⁽¹⁾ :

- غرب مدينة الجزائر : موريتي ، نادي الصنوبر ، سيدي فرج ، زرالدة وتييزة .
- في الغرب : الأندلسيات في وهران .
- في الشرق : بجاية ،عناينة ، سرايدي ، القل ، سكيكدة والقاللة .

2-2- السياحة ذات الطابع العائلي و الاجتماعي :

هذا النوع من السياحة يتميز بطابعه الأخلاقي لكونها موجهة للعائلات وتسمح بالاندماج مع السكان المحليين ، كما أنها تسمح بتطوير النشاطات الاقتصادية في المناطق المحدودة التي تفتقر للمناطق السياحية .

3-2- السياحة الثقافية :

تكاد تنعدم هذه السياحة في الجزائر ولا نجد إقبال كبير عليها من طرف السكان المحليين وتبقى حكرا على السياح الأجانب .

4-2- السياحة الصحية و المعدنية :

تمتلك الجزائر إمكانيات هامة من الحمامات المعدنية و التي تسمح لها باستقبال السياح المهتمين بهذه السياحة بهدف صحي أو الاستجمام و الراحة ،« ولقد تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1986 »⁽²⁾ ومن بينها حمام ربي بسعيدة حمام الشلالة بقالمة ، حمام الصالحين ببسكرة ،حمام بوحنيقية بمعسكر وهي مركبات سياحية مجهزة بمرافق صحية ومرافق ترفيهية .

(1) - المرجع السابق ،ص: 27 .

(2) - المرجع السابق ،ص: 11 .

2-5- السياحة في المناطق الريفية :

تعتبر هذه السياحة سلوك مألوف لدى الجزائريين حيث تسمح لهم بالتجوال و الصيد و الزيارات الدينية... الخ ، هذه السياحة مهمة نظرا لأنها تسمح باستغلال الإمكانيات المحلية كالصناعات التقليدية و النشاطات الفلكلورية وتغيير التحرك السكاني والتخفيف من العزلة هذه الأخيرة التي ينتج عنها آثار سلبية .

2-6- السياحة الحضرية :

هي سياحة نهاية الأسبوع وترتبط بالسياحة الثقافية كما أنها تحتاج إلى وسائل النقل و الاتصال وتستدعي إنجاز منشآت فندقية ، ولقد جهزت في الجزائر عدة مناطق حضرية بفنادق سياحية مثل : فندق الهضاب بسطيف ، شيلية بباتنة ، مرمورة بثالمة ، سيرتا بقسنطينة ، الفندق الكبير بوهران ، فندق زيري بالغزوات ، الزيانين بتلمسان و عمراوة بتيزي وزو .

2-7- السياحة الشبابية :

يتشكل المجتمع الجزائري من نسبة كبيرة من الشباب وهذا ما سمح بانتشار هذا النوع من السياحة و ازدياد الطلب على جولات الترفيه و النشاطات الثقافية و الرياضية ، و يبدو أنه من الضروري إيجاد الظروف المناسبة لتطويرها حتى لا تسمح بتدفق السياح الجزائريين نحو البلدان المجاورة .

2-8- السياحة الصحراوية :

تمثل السياحة الصحراوية خاصية مميزة تضاف إلى التراث السياحي في الجزائر فالمناطق الصحراوية تتمتع بمناظر جميلة و آثار و نقوش صخرية و هذا ما جعلها قطب سياحي حقيقي لجلب السياح الأجانب ، ولقد أنشأت في هذه المنطقة فنادق نذكر منها : فندق القائد ببوسعادة ، الزيبان ببسكرة ، سوف بالوادي ، الرستميين و الجنوب بغرداية و فندق طاهات بتمنراست .

2-9- السياحة ذات الطابع الديني :

تتمثل هذه السياحة في زيارة المناطق التي تتواجد بها الأضرحة المحلية المشهورة ، والتي تعتبر محل اهتمام السياح الأجانب لمشاهدة الطقوس و التظاهرات التي تقام فيها من قبل مختلف الطوائف التي اعتادت على زيارتها.

2-10- سياحة المؤتمرات و الأعمال :

لقد ظهر هذا النوع من السياحة خاصة بعد تطور وسائل الاتصال و تحرير الاقتصاد وما نجم عنه من تنظيم الندوات و المؤتمرات ، الأسواق ، المعارض و الزيارات الشخصية.

المبحث الثاني: المراحل التاريخية للسياحة في الجزائر :

منذ مدة طويلة و حتى أثناء الاحتلال و الجزائر محل اهتمام السياح الأجانب وذلك نظرا للموارد السياحية التي تزخر بها ، ولقد مرت السياحة في الجزائر بعدة مراحل تاريخية نوجزها فيمايلي :

1- وضعية السياحة بعد الاستقلال و مخططات التنمية الوطنية :

كانت السياحة في الجزائر تتمثل في منشآت الإيواء التي أنجزها المعمرين قصد تلبية حاجات زبائنهم ، ولكنها بعد الاستقلال لم تكفي بهذه المنشآت بل تم تخطيط برامج أخرى من أجل زيادتها.

1-1- وضعية السياحة بعد الاستقلال مباشرة :

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال قدرات استقبال تقدر بـ 5922 سرير موزعة على السياحة الشاطئية بنسبة 50% و السياحة الحضرية بنسبة 40%⁽¹⁾ لكن رغم ذلك فقد كانت حالة الهياكل السياحية التي تركها المعمرين متدهورة و هذا ما لم يسمح باستغلالها ، كما أن هذا الوضع لم يشجع الدولة على اعتبار السياحة كقاعدة اقتصادية للتنمية بل كانت الانشغالات متعلقة فقط بالتعريف بالموارد السياحية و تهيئتها ، حتى سنة 1966 حيث خصصت استثمارات من أجل إقامة منشآت لاستقبال السياح في الشواطئ و الصحراء .

1-2- مخططات التنمية الوطنية :

لقد كانت سياسة الجزائر تتمثل في اعتماد مخططات للتنمية الوطنية و التي من خلالها يتم تحديد البرامج التي يجب تنفيذها، و تتمثل هذه المخططات في :

1-2-1- المخطط الثلاثي 1967-1969 :

لقد تقرر خلال هذا المخطط إنجاز 13081 سرير مخصص للسياحة الشاطئية ، الصحراوية ، الحمامات المعدنية والحضرية، و من أجل ذلك خصص مبلغ 285 مليون دج⁽²⁾ وذلك بهدف تطوير المنشآت القاعدية الخاصة بالاستقبال وفيما يلي حصيلة البرنامج الثلاثي :

(1) - خالد كواش ، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،السنة الأولى العدد 00 ، السداسي الثاني 2004 ،ص:225.

(2) - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ،مرجع سبق ذكره ،ص:28 .

الجدول رقم (1): حصيلة البرنامج الثلاثي من 1967-1969 :

العمليات المقررة	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة المئوية	عدد الأسرة المنجزة سنة 1969	النسبة المئوية	العجز	
					عدد الأسرة	النسبة المئوية
المحطات الشاطئية	6766	51.7	24.6	35.5	4360	64.5
المحطات الحضرية	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
المحطات الصحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
حمامات معدنية	2847	21.8	0	0	2847	100
المجموع	13081	100	2946	22.5	10135	77.5

المصدر : وزارة السياحة : مديرية الإحصائيات .

يلاحظ من خلال هذا الجدول أنه قد أعطيت الأولوية في إنجاز المشاريع للمحطات الشاطئية و التي خصص لها 6766 سرير أي ما يمثل نسبة 51.7% بسبب جودة الشواطئ الجزائرية ، ثم تليها المشاريع المتعلقة بالحمامات المعدنية بنسبة 21.7% ، ثم المحطات الصحراوية بنسبة 13.9% وأخيرا المحطات الحضرية بنسبة 12.6% ، ولكن في نهاية هذا المخطط يلاحظ تسجيل نسبة عجز مرتفعة قدرت بـ 77.5% لكل المشاريع السياحية و قد يكون سبب ذلك راجع إلى ضعف قدرات الإنجاز وكذا إلى المشاكل الإدارية المتعلقة بسوء تحديد المسؤوليات .

2-2-1- المخطط الرباعي الأول 1970-1973 :

يعتبر هذا المخطط المرحلة الثانية لتنفيذ برنامج التنمية السياحية « برفع طاقات الإيواء لتحقيق ما بين 70000 و 90000 سرير في نهاية العشرية و برمجة 35000 سرير»⁽¹⁾ خلال هذا المخطط ، بالإضافة إلى استكمال ما تبقى من

(1) - المرجع السابق ، ص: 30 .

المشاريع التي لم تتجز في المخطط السابق ، ويهدف هذا المخطط إلى تلبية متطلبات السياحة الداخلية و الدولية ، كما سيتم إضافة ميزانية أخرى و ذلك من أجل إنجاز ثمانية حمامات معدنية .

لكنه في نهاية المخطط تم إنجاز 9000 سرير أي بعجز قدره 26000 سرير وما يميز هذا المخطط هو إنشاء هيئات عديدة و هي⁽¹⁾ :

- الشركة الوطنية للفندقة و السياحة SONAtour .
- الشركة الوطنية للسياحة SN-Altour سنة 1976 .
- مؤسسة الأشغال السياحية ETT .

3-2-1- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 :

في هذه الفترة عملت الدولة على متابعة عمليات التهيئة السياحية غير المنجزة خلال الفترات السابقة بالإضافة إلى مشاريع جديدة متمثلة في محاولة بلوغ 25000 سرير، ولقد تميزت كذلك هذه المرحلة بتشجيع وتنظيم المبادرات الفردية « كما أن نسبة الأهداف التي تم تحقيقها بلغت 41% مع تحسن بالنسبة للمخططين السابقين والتي قدرت بـ 20% و 30% على الترتيب والتي تعتبر نسب ضعيفة »⁽²⁾ .

وفي الأخير يمكن القول أن السياحة ومنذ الاستقلال وحتى سنة 1977 ركزت على تنمية طاقة الإيواء السياحي والذي يخدم بالدرجة الأولى السياحة الخارجية كإنشاء الفنادق ومواصلة عملية التهيئة السياحية خصوصا بالنسبة للمخططين الثلاثي و الرباعي الأول ، ومع بداية المخطط الرباعي الثاني بدأ الاهتمام بالسياحة الداخلية بإنشاء عدة مراكز سياحية ، ولكن رغم ذلك لوحظ ضعف الحصيلة المنجزة للمشاريع ومحاولة كل مخطط استكمال ما لم يتم إنجازه خلال المخطط السابق، وقد يعود سبب ذلك إلى نقص الموارد المالية من جهة وإلى ضعف القطاع وعجزه فيما يتعلق بالتأهيلات الوسيطة كالتقنيين والأعوان المهرة و العمال غير المؤهلين ، بالإضافة إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال، ولقد بلغ حجم الاستثمارات المخصصة للسياحة 0.9% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات وهذا يوضح بأن السياحة احتلت مرتبة متدنية جدا ضمن سلم الاستثمارات

(1)- Haddar belkacem , rôle socio-économique du tourisme cas de l` Algérie ,OPU ,Alger ,1988 ,p :58 .

(2)- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ،لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ،مرجع سبق ذكره ،ص: 30 .

و الإحصائيات المتعلقة بالسياح تعكس هذه السياسة السياحية فقد كان عددهم لا يتجاوز 300000 خلال الفترة 70-77 بمعدل سنوي يقدر بـ 214000 سائح أغلبيتهم من ذوي الجنسية الفرنسية إذ يمثلون حوالي 30% و 45%⁽¹⁾.

2- وضعية السياحة بعد الإصلاحات للفترة 1980-1990 :

بسبب الضعف والعجز الذي صاحب قطاع السياحة لاسيما فيما يتعلق بضعف منشآت الإيواء و الاستقبال حددت إستراتيجية جديدة من أجل تطوير القطاع و استكمال البرامج التي لم ينتهي تنفيذها في المخططات السابقة، بالإضافة إلى إحصاء القدرات السياحية و حمايتها وذلك من أجل رسم الخريطة السياحية في الجزائر، و قد كانت محاور الخطة المرسومة تدور حول⁽²⁾ :

- إقامة مخطط رئيسي للتهيئة السياحية .
- تعزيز قدرات الدراسة و الإنجاز .
- لامركزية الاستثمارات السياحية .
- ترقية السياسة الوطنية المتعلقة بالتنشيط و الترفيه .
- تشجيع السياحة الدولية و ترفيتها .
- إعادة الاعتبار لمهنة الفنادق و السياحة .
- تعزيز التشريع و التنظيم الرامي إلى حماية الموارد السياحية الطبيعية و التاريخية للبلاد وذلك من خلال مخططين اثنين .

2-1- مخططات التنمية الوطنية :

2-1-1- المخطط الخماسي الأول 1980-1984 :

تضمن هذا المخطط توسيع الفنادق الحضرية و الصحراوية و توسيع الحمامات المعدنية، بالإضافة إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي من طرف الجماعات المحلية و القطاع الخاص كأنماط من المشاريع المستقبلية .

(1) - المرجع السابق، ص: 44 .

(2) - المرجع السابق، ص: 38 .

x إستراتيجية تهيئة مناطق التوسع السياحي (ZET) (1):

منطقة التوسع السياحي «هي كل منطقة أو إقليم يتميز بصفات أو خصوصيات طبيعية، ثقافية، بشرية و إبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية و يمكن إستغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية» (2) وقد تم تحديد هذه المناطق من أجل التعريف بالإمكانيات السياحية للجزائر وذلك حسب المواصفات التالية (3):

- طبيعة ودرجة تمركز الإمكانيات السياحية .
- درجة وتطور المنشآت و المرافق .
- الوضعية المواتية للشبكات التقنية .
- إمكانيات التزويد بالمياه .
- سهولة الوصول إلى هذه المناطق .

ولقد تم تحديد 174 منطقة توسع سياحي و 202 موقع للحمامات المعدنية وتم تقسيمها إلى أربعة مناطق هي :

1. مناطق تتعرض إلى أضرار بيئية من الصعب تهيئتها لذلك كان لابد من تركها على حالتها الطبيعية .
2. مناطق مؤهلة للاستثمار فيها .
3. مناطق قابلة للتطور السياحي العائلي ، نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات الإيواء .
4. مناطق مخصصة للسياحة العالمية الراقية ، نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات تسمح بإنشاء مجموعات سياحية كبيرة .

ولقد اعتمد المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية على تطوير 10 مناطق ساحلية و 8 منابع للمياه المعدنية ، وقد أعطيت الأولوية للمناطق السياحية الجنوبية من أجل ترقيتها ، أما فيما يتعلق بالسواحل فقد أعدت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية برنامج يتكون من 140 منطقة توسع سياحي منها 64 منطقة تعتبر ذات أولوية لإقامة منشآت قادرة على استيعاب 24329 سرير وحوالي 5000 منصب شغل (4) .

(1) -ZET: Zone d'Extension Touristique.

(2) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 19 فيفري 2003، ص: 05.

(3) - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد

السياسة السياحية الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص: 41 .

(4) - المرجع السابق، ص: 42، 43 .

2-1-2- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 :

أعطيت الأهمية للسياحة الداخلية في هذا المخطط و الشروع في تنفيذ برامج خاصة لاستقبال السياح الأجانب و كانت هذه الفترة تتركز على الاهتمامات التالية⁽¹⁾ :

- متابعة سياسات التهيئة السياحية .
- تطوير الحمامات المعدنية و المراكز السياحية .
- لامركزية الاستثمارات و تنويع المتعاملين (الجماعات المحلية ، القطاع الخاص و مؤسسات عمومية أخرى) .
- التحكم في الطلب المتنوع .

x قدرات الاستقبال :

تتوفر الجزائر على قدرة استقبال إجمالية تقدر بـ 39213 في عام 1985 ومع نهاية سنة 1985 ارتفعت إلى 48302 سرير موزعة كما يلي⁽²⁾ :

1. حضري 22428 سرير أي بنسبة 46% .
2. ساحلي 13327 سرير أي بنسبة 28% .
3. مناخي 6331 سرير أي بنسبة 13% .
4. حمامات معدنية 5116 سرير أي 11% .
5. صحراوي 1130 سرير أي بنسبة 02% .

ولقد ساهم القطاع الخاص بنسبة 48% من قدرات الاستقبال الإجمالية تركزت خاصة في السياحة الحضرية بنسبة 75% بسبب الصعوبات التي يواجهه هذا القطاع للاستثمار في المناطق الساحلية .

2-2- تطبيق العمليات الأولى لإعادة الهيكلة :

لقد تميزت هذه المرحلة بوضع حيز التنفيذ عمليات الإصلاحات الأولى من خلال إعادة هيكلة المؤسسات السياحية ولامركزيتها وذلك بحل الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة و إنشاء على غرارها عدة مؤسسات تمثلت في⁽³⁾ :

- SN-altour الشركة الوطنية ألتور بصيغة جديدة مكلفة بتسيير الوحدات الشاطئية و الصحراوية متمركزة بتيغزة .

(1) - المرجع السابق،ص: 39 .

(2) - المرجع السابق،ص: 43 .

(3) -Haddar belkacem ,op-cit, p:59 .

- SNHU الشركة الوطنية للفنادق الحضرية متمركزة بالمدينة.
 - L'ONCC الديوان الوطني للمؤتمرات و الملتقيات المتمركزة ببنادي الصنوبر.
 - L'ENET المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية متمركزة بسيدي فرج.
 - L'ONAT الديوان الوطني الجزائري للسياحة المتمركز بالجزائر العاصمة.
- ما يجدر الإشارة هنا أن عملية إعادة الهيكلة كانت غير ناجحة وظهرت مشاكل جديدة بسبب غياب الكفاءة في التسيير و ارتفاع تكلفة الأجور لأن عدد العمال كان مفرطا فيه خصوصا على مستوى الإدارة ، كما أنهم يفتقرون إلى التكوين و التأهيل ، ولقد كان الاهتمام بالسياحة خلال هذه الفترة غير كاف و لم تؤدي الإصلاحات إلى زيادة كبيرة في عدد السياح مقارنة بالفترة السابقة « و تراوح ما بين 250000 و 400000 سائح أي بمعدل سنوي قدر بـ324000 سائح»⁽¹⁾ .

3- وضعية السياحة ابتداء من 1990 :

تميزت هذه المرحلة بتطوير الإطار القانوني الضروري لزيادة الاستثمارات الخاصة لكن تدهور الأوضاع الأمنية حال دون ذلك ، كما أثر ذلك سلبا على مؤشرات السياحة.

3-1- توافد السياح :

انخفض عدد السياح في الجزائر من 359895 سائح في سنة 1990 إلى 18000 سائح سنة 1996، ولقد كان لحرب الخليج في سنة 1991 آثار سلبية على النشاط السياحي في البلدان العربية وحتى البلدان الأوروبية ، ولقد انخفض توافد السياح إلى الجزائر بنسبة 70% سنة 1991 ، لكن منذ نهاية 1999 ومع تحسن الأوضاع الأمنية فقد أدى ذلك إلى تحسين النشاط السياحي و ارتفاعه بنسبة 26% و ازدادت القيمة المضافة بنسبة 31%⁽²⁾، إذن فتوفير ظروف الاستقبال المناسبة فإنه يتوقع تدفق سياحي معتبر ، ولقد سجلت سياحة الأعمال تطورا مقارنة بالأنواع الأخرى للسياحة حيث سجلت مؤسسة الأوراسي أعلى رقم أعمال خلال هذه الفترة ، و فيما يلي جدول يوضح تطور السياح خلال هذه الفترة :

(1) - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ،، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،مساهمة من أجل إعادة تحديد

السياسة السياحية الوطنية،مرجع سبق ذكره ،ص: 44.

(2) - المرجع السابق، ص: 46 .

جدول رقم (2) : توزيع توافد السياح خلال الفترة 1990-2005 :

الوحدة:سائح

السنة	الأجانب	الجزائريون المقيمون في الخارج	المجموع
1990	685815	451103	1136918
1991	722682	470528	1193210
1992	624096	4954528	1119548
1993	571993	555552	1127545
1994	336226	468487	804713
1995	97648	421916	519576
1996	93491	511477	604968
1997	94832	539920	634752
1998	107213	571234	678448
1999	147611	607675	755286
2000	-	-	865984
2001	-	-	901416
2002	-	-	988060
2003	-	-	1166287
2004	-	-	1200000
2005	420000	980000	1400000

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

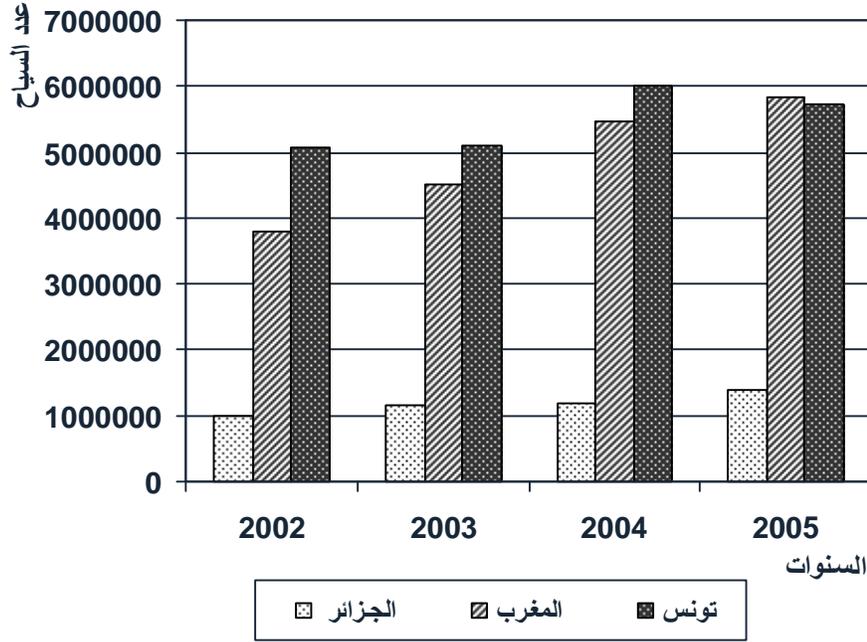
- وزارة السياحة ، مديرية الإحصائيات.

- الديوان الوطني للإحصائيات ONT ، إحصائيات : 2003-2000 ، 2003-2004.

- [http://www . elkabar.com/quotidien/lir.php?ida=22184&idc=49](http://www.elkabar.com/quotidien/lir.php?ida=22184&idc=49).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنه ابتداء من 1991 بدأ انخفاض عدد السياح الإجمالي بسبب الأوضاع الأمنية ، حتى سنة 1997 أين بدأت هذه الأوضاع في التحسن و كذلك بسبب تحسين صورة الجزائر في الخارج و بالتالي بدأ يرتفع عدد السياح منذ سنة 1997 ليصل إلى 634752 سائح ثم ارتفع إلى 755286 سائح سنة 1999 و بقي عدد السياح في الارتفاع من سنة إلى أخرى ليصل سنة 2005 إلى 1400000 سائح وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الأوضاع الأمنية من جهة و زيادة الاهتمام بقطاع السياحة من جهة أخرى . لكن هذه الأرقام تبدو جد ضئيلة إذا ما قورنت بالأرقام المسجلة للبلدان المجاورة كالمغرب و تونس اللذان يتمتعان بنفس الخصائص و المميزات الجغرافية، التاريخية و الثقافية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (4): تطور عدد السياح في البلدان المغاربية:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من :

-<http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/date2004/12/20>.

-<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issue=9438&article=257938>.

-<http://www.doc.abhatoo.net.ma/article-php3?id-article=284>.

-<http://www.ins.nta.tn/private/idc/page011331.html.05/02/2005>.

-<http://www.elkabar.com/quotidien/lir.php?ida=22184&idc=49,op-cit>.

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن تونس احتلت المرتبة الأولى قبل

الجزائر و المغرب وفي أغلب السنوات ابتداء من سنة 2002 و حتى سنة 2004 بعدد

سياح بلغ 5063500 سائح ، 5114300 سائح و 5998100 سائح على الترتيب ، أما

المغرب فقد احتلت المرتبة الثانية خلال نفس الفترة من 2002 وحتى 2004 ، لكنها

احتلت المرتبة الأولى سنة 2005 بعدد سياح بلغ 5843377 سائح ، في حين

وجد أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة مقارنة بباقي الدول المغاربية خلال

السنوات الأربع حيث بلغ عدد السياح فيها 988060 سائح ثم ارتفع إلى

1166287 سائح ، ثم ارتفع مرة أخرى ليبلغ 1200000 سائح ليصل في

الأخير 1400000 سائح على الترتيب ، ورغم أن عدد السياح في تزايد مستمر لكنه

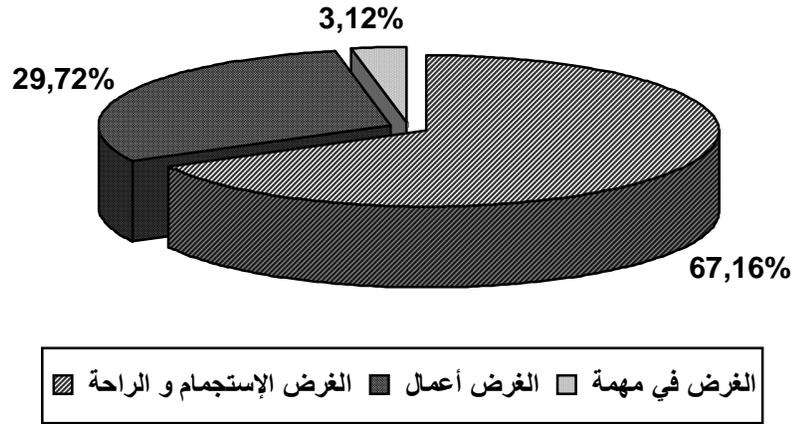
يبقى بعيدا عن الأرقام المسجلة مقارنة بالبلدان المجاورة و هذا ما يدل على

الفارق الكبير في الجهود المبذولة لرفع مستوى السياحة الدولية ، و تدل

أيضا على أن الجزائر مازالت على هامش النمو السريع لهذه الصناعة .

كما أن هذه الأرقام والتي تمثل دخول السياح إلى الجزائر غالبا ما يكون بسبب رحلات الأعمال و ليس بسبب الاهتمام بالجانب السياحي لكنه في السنوات الأخيرة نجد أن السياح بدؤوا يهتمون بهذا الجانب، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم(5) : دخول السياح عبر الحدود الجزائرية حسب الغرض
للسداسي الأول 2004:



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، إحصائيات: 2004-2003 .

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن نسبة توافد السياح إلى الجزائر لغرض الاستجمام و الراحة حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2004 قدرت بـ 67.16 % و تمثل نسبة توافد السياح لغرض الأعمال بـ 29.72 % في حين بلغت نسبة توافد السياح لغرض القيام بمهمة بـ 3.12 % ، و هذا ما يدل على زيادة الاهتمام بالجزائر كممنطقة سياحية و قد يعود سبب ذلك إلى تحسن الأوضاع الأمنية خاصة و إلى تحسن شروط الاستقبال مقارنة بالسنوات الماضية.

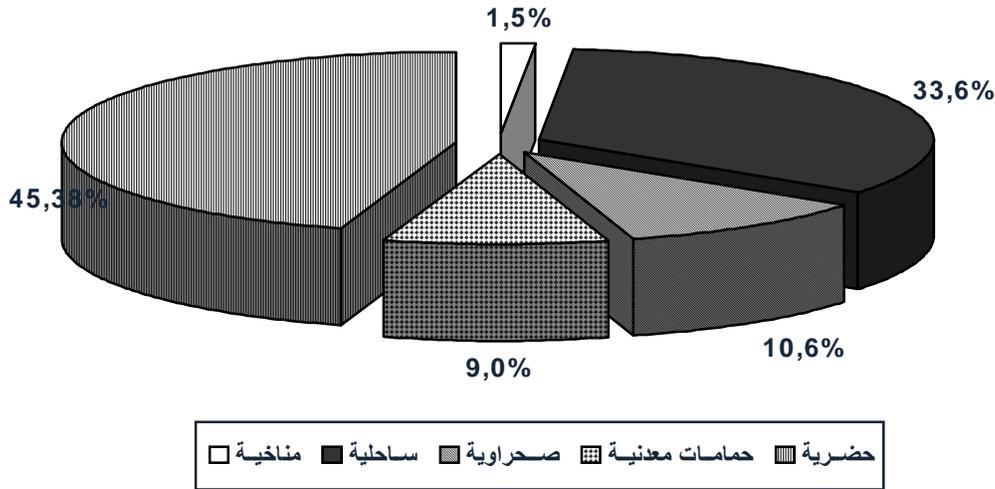
أما بالنسبة لنوع السياح القادمين فقد سجل خلال السداسي الأول من سنة 2004 أن « فرنسا قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ 36.60 % تليها تونس بنسبة 27.31 % ، في حين تمثل ليبيا نسبة 2.93 %، المغرب نسبة 1.35 % أما أفريقيا الغربية فهي تمثل نسبة 4.28 % ، بلدان الشرق الأوسط بنسبة 3.64 % وأخيرا تمثل أمريكا الشمالية 1.67 % »⁽¹⁾ .

(1)- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، إحصائيات : 2004-2003 .

2-3- المنشآت الفندقية:

بالرغم من التدابير القانونية لتحسين الاستثمار في السياحة، إلا أن منشآت الإيواء لم تعرف تطورا كبيرا سواء بالنسبة للقطاع الخاص أو القطاع العام ولقد قدرت طاقات الاستقبال 67087 سرير حتى سنة 1999، وهناك حوالي 522 فندق غير مصنف أي ما يمثل 71%، و 11 فندق فقط مصنف في فئة 5 نجوم أي ما يمثل نسبة 1%⁽¹⁾. وفي سنة 2003 لم يحدث تغيير كبير في المنشآت الفندقية، « حيث بلغ عدد الفنادق من الدرجة الأولى 13 فندقا أي بنسبة 15% و عدد الفنادق الغير مصنفة 800 فندق أي بنسبة 77%»⁽²⁾، رغم أنه تم إصدار قانون رقم 01-99 الصادر في جانفي 1999 والذي ينظم عقد الفندقية و لكن تطبيقه بقي مشكلا مطروحا . كما أن قدرات الاستقبال تتمركز في السياحة الحضرية في حين تبقى السياحة الصحراوية تواجه ضعف المنشآت الفندقية رغم ما تمتلكه الجزائر من موارد طبيعية و مناظر رائعة مصنفة ضمن التراث العالمي ، ويمكن توضيح نصيب كل نوع من السياحة وما هو مخصص لها من منشآت فندقية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (6) : توزيع سعة الفنادق حسب نوع السياحة :



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، إحصائيات: 2000-2003.

(1) - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد

السياسة السياحية الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص: 52 .

(2) - الديوان الوطني للإحصائيات ONS، إحصائيات: 2000-2003 .

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن السياحة الحضرية تحتل نسبة 45.4% وهي نسبة كبيرة مقارنة بباقي الأنواع الأخرى من السياحة ، ثم تأتي في المرتبة الثانية السياحة الساحلية بنسبة 33.6% لكن هذه النسبة تعد منخفضة إذا ما قورنت بما تمتلكه الجزائر من شريط ساحلي مهم ومتنوع، ثم تأتي باقي الأنواع الأخرى بنسب منخفضة بدأ بالسياحة الصحراوية بنسبة 10.6% هذا ما يدل على عدم اهتمام الدولة بهذا النوع من السياحة رغم ما تمتلكه من صحراء واسعة ، أما بالنسبة للسياحة المعدنية و المناخية فنبههما أيضا تعتبر منخفضة إذ يمثلان 9% و 1.5% على الترتيب .

3-3- الإيرادات و مناصب الشغل :

لقد سجل خلال هذه الفترة ارتفاع مناصب الشغل في قطاع السياحة و الذي انتقل من 11298 عامل في السداسي الأول لسنة 1999 إلى 12514 عامل في السداسي الأول من سنة 2000 وقد ارتفع سنة 2005 ليبلغ 165 ألف عامل⁽¹⁾ و ذلك بسبب زيادة التوجه نحو الاستثمار في قطاع الفنادق ووكالات السياحة و الأسفار خاصة بعد صدور القانون رقم 99-06 الصادر في 04 أفريل سنة 1999 و الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار⁽²⁾ ، بالإضافة إلى ما قدمه من تشجيعات للمستثمرين في هذا المجال .

في حين كانت إيرادات العملة الصعبة الناتجة من السياحة الدولية خلال سنة 1990 تمثل 150 مليون دولار لتصل سنة 1998 إلى 20 مليون دولار أي ما يمثل نسبة انخفاض 81%⁽³⁾، وهذا الانخفاض مرتبط أساسا بتدهور الأوضاع الأمنية و تضخيم الوضع من طرف وسائل الإعلام الغربية مما أدى إلى تشويه صورة الجزائر، أما في سنة 2004 فقد ارتفعت الإيرادات إلى 200 مليون دولار⁽⁴⁾ بسبب تحسن الأوضاع الأمنية و الاستقرار السياسي ، و لكن بالنظر إلى مستوى هذه الإيرادات

(1)-<http://www.elkabar.com/quotidien/lir.php?ida=22184&idc=49,op-cit>.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 24 ، 07 أفريل 1999 ، ص: 12 .

(3)- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 51 .

(4)- وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة لل عشرية 2004-2013 ، ص: 42 .

نجدها ضئيلة جدا مقارنة بمستوى إيرادات البلدان المجاورة ففي نفس السنة بلغت إيرادات كل من المغرب ، تونس ، 3.7 مليار دولار⁽¹⁾ ، 1.8 مليار دولار⁽²⁾ على الترتيب و مصر 4.7 مليار دولار⁽³⁾.

كما أن مساهمة الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة في الإيرادات العامة للدولة تعتبر ضئيلة جدا كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (3) : مساهمة الإيرادات السياحية في الإيرادات العامة للدولة في الجزائر للفترة 1990-2001 :

السنة	مساهمة الإيرادات السياحية في الإيرادات العامة للدولة
1990	0.6%
1991	0.4%
1992	0.5%
1993	0.4%
1994	0.2%
1995	0.2%
1996	0.1%
1997	0.1%
1998	0.1%
1999	0.2%
2000	0.5%
2001	0.5%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- مليكة حفيظ شبايكي ، موقع السياحة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة ، عدد 16 ، 2001 ، ص: 191 .
- مليكة حفيظ شبايكي ،السياحة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2003 ، ص: 107 .

(1) - <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/date2005/06/30>.

(2) - <http://www.pogar.org/Arabic/gonews/2005/issue1/tunisia.htm>.

(3) - [http://elaph.com/Elaph web/économics/2006/1/119693.htm](http://elaph.com/Elaph_web/économics/2006/1/119693.htm).

يلاحظ من خلال الجدول السابق تراجع مساهمة السياحة في الإيرادات العامة للدولة منذ 1991 حيث سجلت نسبة 0.4% واستمرت في الانخفاض حتى سنة 1999 لتصل إلى 0.2 % ، وقد يعود سبب ذلك إلى⁽¹⁾:

- الأوضاع السياسية التي تعيشها البلاد و ما نتج عنها من تردي لصورة الجزائر في الأوساط السياحية.
- الضرر الذي لحق بكثير من المنشآت السياحية خاصة تلك التي توجد في مناطق الاستجمام الجبلية .
- تقصير الدولة الواضح على الصعيدين المحلي و الدولي للتخفيف من وقع آثار الظروف السياسية و الأمنية على السائحين و سوق السياحة عموما.

كما يلاحظ أيضا أنه ومنذ نهاية سنوات التسعينات بدأ مساهمة السياحة في الإيرادات العامة للدولة في الارتفاع بفضل محاولة الجزائر تجاوز المشاكل الأمنية و الاقتصادية و لكنها تبقى غير كافية .

و لقد سجل ميزان المدفوعات لعمليات الأسفار و الخدمات سنة 2003 عجزا يقدر بـ 284.8 مليون دولار أمريكي بالنسبة لعمليات الأسفار و 860.4 مليون دولار أمريكي بالنسبة للخدمات «⁽²⁾ هذا ما يدل على أن إيرادات هذه المنشآت ضعيفة و ذلك بسبب اقتصار نشاطها على السياحة الداخلية و العمرة و عدم وجود تعريف جيد و شامل بالمقومات السياحية للجزائر .

عموما يمكن القول أن منشآت الإيواء مازالت ضعيفة و لا بد من زيادتها و ذلك حتى تتمكن الجزائر من مواجهة طلبات السياح بالإضافة إلى تحسين الخدمات التي تقدمها حتى تتمكن من الحصول على الموارد المالية المناسبة ، كما يجب على السلطات المعنية من أن تولي اهتمام أكبر بهذا القطاع و إنشاء تنظيمات تتكفل بمهمة متابعته و إعادة تنظيمه بشكل يسمح له من تحقيق الأهداف المرجوة .

(1) - مليكة حفيظ شبايكي ، موقع السياحة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره ،ص:192 .

(2) - الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، إحصائيات: 2000-2003 .

المبحث الثالث: التنظيم الهيكلي و العضوي لقطاع السياحة :

عرف قطاع السياحة عدة تحولات ومر بعدة مراحل ، فقد كانت السياحة مرتبطة بوزارة الشباب و الرياضة ، حتى سنة 1964 أين تم إنشاء وزارة مكلفة بالسياحة ، وفي سنة 1992 تم توحيد قطاع السياحة وقطاع الصناعات التقليدية و إنشاء وزارة السياحة و الصناعات التقليدية وترتيب التنظيم الأول للإدارة المركزية للوزارة ، وفي سنة 1994 أين تم تعديل هذا المخطط التنظيمي و إتمامه ، وقد جاء هذا التعديل كحتمية فرضها البعد العولمي للنشاط إذ كان لابد من وجود هيئة تتكفل بالتعاون و المشاركة في التظاهرات و المنتديات الدولية .

و من أجل تنفيذ سياسة مستديمة و مدعمة من شأنها تعزيز و ترقية النشاطات السياحية فقد تم إنشاء أجهزة تابعة لهذا القطاع متمثلة في :

1- أدوات تنفيذ السياسة السياحية في الجزائر :

1-2- الديوان الوطني للسياحة (ONT) (1) :

يعود إنشاؤه إلى بداية السبعينات بموجب المرسوم رقم 88-214 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1409 هـ الموافق لـ 31 أكتوبر عام 1988 المعدل و المتمم و الذي يجعل من الديوان الوطني للسياحة أداة للحكومة من أجل التعريف بالسياسة الوطنية في مجال السياحة و تنفيذها، وفي ظل غياب هيئة وزارية كانت مهامه تتم في إطار المخطط الوطني الاقتصادي و الاجتماعي بإعداد سياسة التنمية السياحية و الحمامات المعدنية و المناخية و اقتراحها و تنظيم تنفيذها ، حتى سنة 1992 بعد إنشاء وزارة السياحة ونتيجة التطورات الهائلة التي حدثت على مستوى الاقتصاد الوطني و الدولي ، تم إعادة تعديله بموجب مرسوم تنفيذي تحت رقم 92-402 المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1413 هـ الموافق لـ 31 أكتوبر 1992⁽²⁾ ، تضمن هذا المرسوم تنظيم الديوان و تحديد مهامه المتمثلة فيما يلي :

- اقتراح و تحديد محاور تنمية القطاع السياحي في الأمدين المتوسط و الطويل .
- إنجاز دراسات عامة متعلقة بتحديد مناطق التوسع السياحي أو تكليف من يقوم بإنجازها.

(1) -ONT: Office National du Tourisme.

(2) - Hachini madouche , le tourisme en Algérie jeu et enjeux , édition houma ,Alger , 2003 ,p :15 .

- جمع المعلومات و الإحصائيات المتعلقة بالسياحة و القيام بتحليلها و تقييم أداء القطاع و نتائجه.
- يقوم بتنسيق و متابعة كل مشروع استثمار سياحي أجنبي في الجزائر و كل شكل آخر من أشكال تدخل المتعهدين الأجانب في القطاع .
- توجيه الاستثمارات العمومية و الخاصة في ميدان السياحة و يشجعها بتدابير خاصة في إطار التشريع المعمول به .
- يقوم ببحوث و دراسات للسوق السياحية من أجل فهم كل حركاتها سواء أكانت داخلية أو خارجية.
- يشارك في ترويج السياحة و يتابع الأعمال المبذولة في هذا المجال من خلال المشاركة في التظاهرات الدولية، ويمثل الجزائر في اجتماعات المنظمات الجهوية ، العربية و الدولية المتخصصة .
- يحدد المعايير التقنية و المعايير الخاصة بالتسيير الفندقي و السياحي و يضبط قواعد ممارسة المهن السياحية.
- يضع أسس ترتيب المؤسسات الفندقية و السياحية ويسهر على تطبيقها.

2-1- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) (1) :

هي مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري ، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 24 شوال عام 1418 هـ الموافق لـ 21 فيفري عام 1998⁽²⁾ الذي حدد قانونها الأساسي ، هذه الوكالة هي تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة ، مقرها سيدي فرج ولاية تيبازة⁽³⁾ .

هدف الوكالة هو تحقيق أكبر مردودية للاستثمارات السياحية و إنشاء صناعة سياحية حقيقية و تزويد القطاع بوسيلة التحكم في العقارات و بالتالي مواجهة كل المشاكل التي يعاني منها المستثمرون ، و تعتبر أيضا هيئة التفكير في إعداد سياسة تنمية سياحية و أفضل وسيلة لاحترام التنظيم في ميدان تهيئة المحيط و حمايته

(1)-ANDT:Agence Nationale de Développement du Tourisme .

(2) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 21 فيفري 1998، ص:30.

(3) . F.H, une stratégie et des ambitions, revu partenaire ,N° 03 ,2001 ,p :02 .

وفي هذا الإطار فهي تقوم بالمهام التالية (1):

- السهر على حماية مناطق التوسع السياحي و الحفاظ عليها .
- تقوم باقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية و ملحقاتها ، وتقوم بدراسات التهيئة الضرورية .
- تقوم بالدراسات و التهيئة المخصصة للنشاطات السياحية و الفندقية و الحمامات المعدنية .
- تساهم مع المؤسسات المعنية في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي و حول منابع المياه المعدنية سواء في الجزائر أو في الخارج.
- تقوم بالتنسيق مع المؤسسات و الهيئات المعنية على التسيير العقلاني للأماكن و التجهيزات ذات المنفعة المشتركة و تقدم كل اقتراح يهدف إلى ضرورة تحسينها و تحديثها و توسيعها .

3-1- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) (2) :

يعتبر جانب الدراسات أمر مهم ولا يمكن الاستغناء عنه لتقدير حجم الإمكانيات السياحية للبلاد قصد استغلالها و المحافظة عليها ، لذلك كان لابد من إنشاء هيئة متخصصة في تحليل و إعداد مخططات التهيئة ، وتمثلت هذه الهيئة في المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية التي أنشأت في 10 مارس 1998 و أوكلت إليها المهام التالية :

- الدراسات الخاصة بتحديد القدرات السياحية و تنميتها .
- دراسات التهيئة السياحية و المعدنية.
- متابعة مشاريع التنمية و مراقبتها .
- مراقبة و متابعة المنشآت السياحية، المرافق الفندقية و المياه المعدنية و معابنتها.
- إنشاء بنك للمعلومات الخاصة بتهيئة السياحة و تنميتها .
- إنشاء كل الدراسات المرتبطة بمجال نشاطها بطلب من السلطات العمومية.

(1)- Hachini madouche , op-cit,p :16 .

(2)-ENET: Etablissement Nationale des Etudes Touristiques .

4-1- مديريات السياحة:

منذ 1996 وضع تحت التنفيذ مديريات للسياحة والصناعات التقليدية في 22 ولاية من أجل دعم تنمية السياحة، تتمثل هذه الولايات في :
أدرار، الشلف، بجاية، بشار، تمنراست، تلمسان، تيزي وزو، الجزائر،
جيجل، سكيكدة، عنابة، قسنطينة، مستغانم، وهران، إيليزي، بومرداس،
الطارف، الواد، تيبازة، النعامة، عين تيموشنت، غرداية .
وفي نفس الولايات تم إنشاء مفتشيات للسياحة و الصناعات التقليدية مهمتها
في مجال السياحة تتمثل في⁽¹⁾ :

- تنفيذ البرامج و إجراءات ترقية و تطوير النشاطات السياحية و المعدنية .
- المشاركة في إعداد مخططات ودراسات التنمية، حماية الموارد السياحية و المعدنية، مراقبة عمليات التهيئة و استغلال مناطق التوسع السياحي و المنابع المعدنية .
- جمع و تحليل و نشر المعلومات و إعطاء الإحصاءات المتعلقة بالنشاطات السياحية و إعداد ملفات خاصة بالإمكانيات السياحية و المعدنية.

2- أهم المتعاملين الاقتصاديين في قطاع السياحة :

اعتمدت السلطات العمومية في ظل الاقتصاد الموجه على أدوات لخدمة السياحة الجزائرية تمثلت فيمايلي :

1-2- الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT)⁽²⁾:

هو مؤسسة وطنية لها 37 فرع تجاري داخل الدولة أنشأ سنة 1962 وكان مكلفا بمهام تسيير المرافق السياحية الموروثة والمؤممة منذ 1962⁽³⁾، ترقية الدراسات السياحية، إنجاز المنشآت السياحية و التنشيط و الترقية، وبالتالي فهو مكلف بمهمة ذات مصلحة عمومية و ممول من طرف الخزينة العمومية، حتى سنة 1990 حيث أصبح الديوان وكيلا للأسفار و كان له حق احتكار جلب السياح ولكنه غير نشاطه وأتجه نحو بيع التذاكر وتنظيم رحلات سياحية للجزائريين إلى الخارج، وبذلك حذفت مهمة المصلحة العمومية التي أسندت إلى

(1) - Hachini madouche , op-cit, p :13 .

(2) - ONAT: Office Nationale Algérien du Tourisme.

(3) - ONT, les organisateurs, Algérie tourisme, publication d`information, Juillet – out - septembre, 1996, p : 05.

الديوان الوطني للسياحة (ONT) و أصبحت مهمته هي تسويق السياحة وخدمة السائح في الجزائر ، وتنظيم البرامج وتوفير أقصى الخدمات و التسهيلات للسائح ولليوان دور هام في ترويج السياحة الجزائرية بالخارج من خلال مشاركته في معظم المعارض السياحية العالمية ،واليا يعمل على ترويج مناطق معينة بالجزائر منها المناطق الصحراوية وذلك بالتعاون مع وكلاء السياحة بأوروبا .

2-2- النادي السياحي الجزائري (TCA) (1):

أسس عام 1963 وضع النادي تحت وصاية وزارة السياحة خلال سنة 1971 وكلف بتنمية النشاطات السياحية، ومع مطلع 1980 أصبح النادي السياحي الجزائري متعاملا حقيقيا في مجال السياحة ويمثل الجهة الوحيدة المعتمدة لتصدر السوق السياحية الدولية ، مكون من 42 وكالة موزعة على أنحاء الوطن يقدم خدمة مساعدة السياح في مجال السيارات ووكيل معتمد لشركة ساينكو السعودية للنقل الجماعي ، كما أنه الوكيل المعتمد لرحلات الحج .

اتخذ النادي السياحي مؤخرا طابعا جديدا عن طريق تكوينه لمجموعة من الشركات العربية، تمثلت هذه الشركات في شركة السياحة وأسفار الجزائر (TVA) التي أنشأت سنة 1995 وشركة الخدمات الدولية للسياحة (ITS) في نفس السنة ، رأسماله مكون من مساهمة عماله و إدارته بموجب اتفاقية جماعية هدفها تقديم نشاطات خدمية جماعية للمواطنين إضافة إلى النشاطات التجارية وتتمحور هذه النشاطات حول:

- تنظيم وإقامة رحلات داخل الجزائر .
- تنظيم رحلات ثقافية سياحية خارج الوطن.
- تنظيم رحلات نحو البقاع المقدسة.
- إصدار تذاكر السفر الجوية أو البحرية.
- إصدار الرخص الدولية للسياحة .

ولقد أصبح كشركة للخدمات الدولية للسياحة لأنه يمثل الوكيل العام للمبيعات بالنسبة للخطوط الجوية العربية السعودية،و يعمل أيضا على ترويج وتسويق وتنمية نشاطاتها .

(1) -TCA: Tourning Club d' Algérie.

2-3- وكالات السياحة و الأسفار :

تعتبر وكالات السياحة و الأسفار من أهم المتعاملين الاقتصاديين في قطاع السياحة ، وذلك راجع للدور الذي تلعبه في مجال الحصول على التمويلات و الخبرات الأجنبية ، تحسين مستوى الخدمات ، خلق مناصب شغل وخلق روح المنافسة بين الوكالات المحلية والأجنبية ، من أجل ذلك فقد أعيد النظر في النصوص التنظيمية و القانونية المؤطرة لنشاط هذه الوكالات و يتعلق الأمر بالقانون رقم 90-05 المؤرخ في 19 فيفري 1990 المتعلق بهذه الوكالات ثم جاء قانون رقم 99-06 المؤرخ في 04 أبريل 1999 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة و استكمال منظومة القوانين المسيرة لقطاع السياحة ، والذي يحدد الخدمات المرتبطة بنشاط وكالات السياحة و الأسفار المتمثلة في⁽¹⁾ :

- تنظيم و تسويق أسفار ورحلات سياحية و إقامات فردية و جماعية .
- تنظيم جولات وزيارات برفقة مرشدين داخل المدن و المواقع و الآثار ذات الطابع السياحي و الثقافي و التاريخي.
- تنظيم نشاطات الصيد البحري و التظاهرات الفنية و الثقافية و الرياضية و المؤتمرات و الملتقيات المكلمة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظميها.
- وضع خدمات المترجمين و المرشدين السياحيين تحت تصرف السياح .
- الإيواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقديم الخدمات المرتبطة بها .
- النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط و التنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل .
- بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية و التظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو غير ذلك.
- استقبال ومساعدة السياح خلال إقامتهم .
- القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين من كل الأخطار التي تمس نشاطاتهم السياحية .
- تمثيل وكالات السفر المحلية أو الأجنبية قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها و مكاتبها.
- كراء سيارات بسائق ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة و غيرها من معدات التخيم.

(1) - الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائر، العدد 24، 07 أبريل 1999، مرجع سبق ذكره، ص:19.

خاتمة الفصل:

تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى مختلف الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر من مقومات طبيعية و مقومات تاريخية و حضارية و التي سمحت بظهور أنواع مختلفة من السياحة في الجزائر ، ثم تعرضنا إلى مختلف المراحل التاريخية التي مر بها قطاع السياحة بإبراز مميزات كل مرحلة و التغيرات التي طرأت عليها ، ومختلف السياسات التي إنتهجتها الجزائر وذلك من أجل معرفة موقع هذا القطاع ، ثم تعرضنا إلى مختلف التنظيمات و الأجهزة ودور كل منها المهام الموكلة إليها ولاحظنا أن هناك تداخل في مهامها.

وما نلمسه أيضا من خلال هذا الفصل هو أن الجزائر تمتلك الكثير من مقومات السياحة الحديثة سواء أكانت مقومات طبيعية أو معالم تاريخية أو حضارية، والتي تمكنها من المنافسة على المستوى الإقليمي في حين نجد أن كل السياسات و المخططات السابقة تعتبر هذا القطاع ثانويا ، فنجدها تحتل المراتب الأخيرة في برامج التنمية الوطنية .

الفصل الثاني

الاستثمارات السياحية في الجزائر

- المبحث الأول : مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر .
- المبحث الثاني : الخوصصة والشراكة في قطاع السياحة .
- المبحث الثالث : إستراتيجية الدولة لدعم و تنمية الاستثمارات السياحية المستقبلية .

إن الاستثمارات بشكل عام و الاستثمارات السياحية بشكل خاص هي صناعة القرن الحالي ، نظرا لما تساهم به من جلب لرؤوس الأموال الأجنبية ، تأهيل لليد العاملة الفنية ، إدخال الخبرات في ميدان السياحة و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة التوسع في المناطق السياحية، لكن هناك بعض القيود ومحددات تقف أمامها خاصة وأنها أشد أنواع الاستثمارات حساسية لشروط قيامها و استمرارها و تطويرها ، من أجل ذلك سوف نتناول في هذا الفصل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر بالتعرض إلى مختلف المشاكل التي تواجه هذا القطاع و ما هي الإجراءات القانونية و السياسات المتبعة التي وضعت لتشجيع الإستثمار فيه و من شأنها أن تفتح المجال أمام القطاع الخاص و الأجنبي لنصل في الأخير إلى توضيح الإستراتيجية المستقبلية التي وضعتها الدولة فيما يتعلق بدعم وتنمية الاستثمارات السياحية .

المبحث الأول : مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر :

بالنظر إلى القدرات البشرية و المادية و الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر ، فإن هذا يسمح لها بالأخذ بالإستثمارات السياحية و التي أصبحت تعد من بين أهم الموارد السياحية ، لكن هذا القطاع في الجزائر مازالت تواجهه مجموعة من المشاكل التي أدت إلى وجود بيئة إستثمارية غير مشجعة و تقف عائقا أمام المستثمرين المحليين و الأجانب .

1- مشاكل القطاع السياحي في الجزائر :

تتعدد المشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة في الجزائر و ترتبط بالضعف على مستوى التخطيط و التسيير ، و كلها أدت إلى تأخره و تتلخص هذه المشاكل في :

1-1- غياب رؤية شاملة في تخطيط و تنظيم القطاع :

إن غياب رؤية شاملة في التخطيط و التنظيم جعلت من السياسات المتعددة و التي طبقتها السلطات العمومية تتغير في كل مرة دون أن تحقق هدفها في ترقية القطاع ، كما أن التردد في وضع إستراتيجية واضحة على الأمد البعيد أدى إلى التأخر في إختيار المشاريع المناسبة و أيضا إرتفاع تكاليف إنجازها بسبب طول فترة الإنجاز، و بالتالي عدم القدرة على تحديد المستوى المناسب الذي يراد أن يرقى إليه القطاع ، كما أن الهياكل الموجودة لا ترقى إلى المقاييس العالمية و كذلك الحال بالنسبة لمناطق التوسع السياحي.

1-2- غياب الدراسات السياحية :

من أجل بناء أي إستراتيجية لابد من توفر دراسات متعلقة بإمكانيات العرض السياحي المتاح و التي بواسطتها يمكن جلب السياح ، و أيضا دراسة نوع الطلب على المنتجات السياحية الوطنية و ذلك من أجل ملاءمة العرض و الطلب قدر الإمكان ، لكننا نجد أن مثل هذه الدراسات غير موجودة و هذا ما يفسر وجود مشاريع سياحية غير ملائمة للطلب في مجمله « فمعظمها موجه لخدمة السياح الأجانب قليلي العدد و ذوي الدخول المرتفعة مع إهمال الفئات الأخرى من السياح المحليين و الأجانب الذين يمثلون الشريحة المتوسطة و الواسعة»⁽¹⁾ .

(1) -Haddar belkacem ,op-cit ,p :98 .

1-3- ضعف مشروعات البنية التحتية وهاكل الاستقبال :

تفتقد الجزائر لمشروعات البنية التحتية مثل المواصلات حيث نجد أن بعض المناطق السياحية معزولة لاسيما في الجنوب ، كما أن هياكل الاستقبال من فنادق ، مخيمات و بيوت الشباب ...الخ قليلة خصوصا في الجنوب الذي يعتبر موردا سياحيا مهما ، و تقاس هذه الطاقة الاستيعابية بعدد الأسرة المتاحة و التي قدرت في سنة 2003» ب 77473 سرير منها 5.43% فنادق من الدرجة الأولى و 57.28% فنادق غير مصنفة»⁽¹⁾ ، كما أن الخدمات في هذه المراكز ومختلف المحطات الأخرى تعتبر سيئة و باهظة الثمن .

1-4- ضعف التكامل المؤسسي :

رغم أنه قد أنشأت تنظيمات كلفت بتسيير و تنظيم وتنسيق عمل القطاع السياحي ، ورغم إعادة هيكلته بعد تعديلات 1986 من أجل زيادة فعاليتها، إلا أنها بقيت مجرد هياكل شكلية لم تحقق أهدافها المسطرة بسبب تدخل مهامها و عدم وجود اتصال فعال بينها، بالإضافة إلى التنظيم البيروقراطي الذي كان يلزمها الرجوع دائما إلى الإدارة المركزية، رغم أن المجال السياحي يتطلب السرعة في اتخاذ القرار و تنفيذه⁽²⁾ .

1-5- ضعف التكوين و التسيير داخل المؤسسات السياحية :

ضعف تكوين العمال داخل المؤسسات السياحية بحيث لا يستجيب لمتطلبات تطور تقنيات التسيير الحديثة، كما أن ضعف التكوين انعكس سلبا على تسيير هذه المنشآت خصوصا و أنها على اتصال مباشر مع السائح و كل ذلك أدى إلى ضعف الخدمات الموجهة لهم .

1-6- عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي :

بسبب تدهور الأوضاع الأمنية فقد شلت الحركة السياحية و تأثرت صورة الجزائر السياحية في السوق الدولية و بقيت السياحة ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى الموارد و الإمكانيات الموجودة ، كما أن هذا القطاع كان قطاع اجتماعي و لم يعطى له الأولوية في التنمية .

(1) - الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، إحصائيات 2000-2003 .

(2) - Ministère du tourisme , l'avenir de l'industrie touristique , mai 1986 , p :22 .

1-7-7- تدهور التراث الطبيعي و الثقافي :

1-7-7-1- الشريط الساحلي :

تدهور البيئة أدى إلى امتناع السياح الأجانب من التردد على الشواطئ الجزائرية و التي أصبحت تتميز مياهها بنوعية رديئة و بكثرة النفايات و انتشار التلوث و الأمراض ،اختفاء الشواطئ الطبيعية و تشويه المناظر، و مما زاد في تدهور الوضع على الشواطئ هو انعدام مرافق سياحية أخرى على مستوى البلاد كقيلة بتخفيف الازدحام على الشواطئ ، و قد ترتب على ذلك اكتظاظ المناطق الساحلية بالعنصر البشري مما أدى إلى انعكاسات سلبية على الطبيعة بالإضافة إلى الاستغلال الفوضوي لرمال الشواطئ « فمن بين 300 كلم من الشواطئ الرملية الموجودة ، فإن نسبة 85% منها تشهد تناقص الرمال بسبب زحف مياه البحر و10% في وضع مستقر و5% بدأت تشهد تقدم الشاطئ»⁽¹⁾ .

كما أن سوء تنظيم السياحة الشاطئية متعددة و تهدد على وجه الخصوص بقاء المساحات المخصصة لها ومن بين هذه الأضرار نذكر : إتلاف الطبقات السطحية للأراضي ، انحدار الشواطئ ،تفتت الصخور التي تزيد من انحدارها .

1-7-7-2- المناطق الصحراوية :

تعد الحظائر الوطنية للطاسيلي و الأهقار و مناطق الأطلس الصحراوي أكثر المناطق الأثرية تضررا بسبب الأضرار الطبيعية التي يصعب التحكم فيها مثل الزوابع الرملية العنيفة و كذا الأمطار الراعدة التي تؤدي مياهها إلى إزالة الرسوم و النقوش الصخرية بفعل تفتت الصخور ، ولكن هذه الآثار مهددة أكثر بالأضرار البشرية بسبب ممارسات السياح الذين يبحثون عن أشياء تذكارية اقتطاع رسوم و نقوش أو أخذ الصور التذكارية ،و هذا يؤدي إلى إتلاف و فقدان المعالم الوحيدة لحضارات ما قبل التاريخ ، و مما يزيد الوضع أكثر خطورة هو نقص الوسائل البشرية و المادية لحمايتها و إعادة ترميمها دون إتلاف جزء كبير منها .

1-8-8- ضعف الإعلام و غياب الثقافة السياحية :

إن عدم وجود ثقافة سياحية سواء بالنسبة للأفراد أو حتى بالنسبة لمسيري المؤسسات السياحية يؤدي إلى ضعف السياحة داخل البلد ،و يعود سبب ذلك

(1) - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ،مرجع سبق ذكره ،ص: 85 .

إلى ضعف الإعلام على المستوى الداخلي و الخارجي و اقتصره فقط على الموسم الصيفي ، و ضعف توعية الأفراد بعدم الإساءة للسياح و بأهمية السياحة فالإعلام من شأنه أن يحسن صورة الجزائر و ينشط الحركة السياحية .

1-9- تردد القطاع الخاص إزاء الإستثمار :

إن المشكل الرئيسي الذي يواجهه المستثمرين في هذا القطاع هو مشكل الحصول على العقار السياحي بسبب عدم تهيئته و تحضيره على مستوى مناطق التنمية السياحية و التي تم تحديدها من طرف القطاع ، بالإضافة إلى مشكل عدم وجود تحفيزات مالية خاصة للمستثمرين في هذا القطاع مثل القرض الفندقية الذي يتماشى مع خصوصياته ، حيث أن المشاريع السياحية تتطلب استثمارات ضخمة و بأسعار فائدة مرتفعة و التي تعد أحد المشاكل التي تحول ووصول الاستثمارات إلى مناطق التوسع السياحي التي شهدت و مازالت تشهد تداولاً عليها من قبل الأجانب و غيرهم دون أن تفضي ذلك إلى استثمارات حقيقية، كما أن مجمل الإجراءات القانونية المتخذة لم تكفي لإنعاش الإستثمار انتعاشاً حقيقياً ، و يقتضي اتخاذ إجراءات خاصة و جديدة من شأنها أن توجد حلاً لهذه المشاكل التي تعيق الإستثمار في هذا القطاع .

2- الإطار التشريعي للاستثمار :

لقد شرعت الجزائر في إبرام إصلاحات عديدة بهدف الانتقال من التسيير الإداري و المركزي للاقتصاد إلى تسيير قائم على قواعد اقتصاد السوق ، و الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إصدار عدة نصوص تشريعية لتقديم العديد من المزايا و الضمانات المتعلقة بالاستثمار .

إن القيام بأي نشاط اقتصادي يخضع لأنظمة معينة ، فوضع جهاز تشريعي للاستثمارات السياحية هدفه تشجيعها و تنميتها و قد صدرت عدة نصوص قانونية متمثلة فيما يلي :

1-2- مرحلة التسعينات :

1-1-2- قانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 و الخاص بالنقد و القرض :

يعتبر هذا القانون حجر الزاوية للإصلاحات الاقتصادية و يرتكز على رفع العراقيل و الاحتكار المضروب من قبل القطاع العمومي و تكريس مبدأ حرية الإستثمار الوطني و الأجنبي ، حيث يسمح هذا القانون للأجانب غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر من أجل الاستثمار في النشاط السياحي أو أي نشاط آخر

سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين رغم كون نشاطهم خارج الجزائر ووفق الشروط التالية:

x يجب أن يكون الاستثمار كأداة لتحقيق مناصب الشغل و المساهمة في الحد من البطالة .

x التسيير يكون بتأهيل إطارات و مستخدمين جزائريين.

x نقل التكنولوجيا و كذا العمل على توازن سوق الصرف.

2-1-2- قانون الإستثمار 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 :

ينص هذا القانون على ضمان حرية الاستثمار في إطار احترام التشريع و التنظيم و عدم التمييز بين المستثمرين، كما يضمن ما يلي⁽¹⁾:

x تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و الفوائد المترتبة عليها .

x منح تحفيزات جبائية و جمركية هامة .

x اللجوء إلى المحاكم الدولية في حالة النزاعات بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين في الجزائر .

x تغطية الاستثمارات عن طريق المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف و المتعلقة بتشجيع الاستثمارات و الضمانات التي وقعت عليها الجزائر .

x يحظى الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الوطنيون و الأجانب بنفس المعاملة من حيث الحقوق و الالتزامات المتعلقة بالاستثمار .

x كما أنه لا يتم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة .

x من أجل تنفيذ هذه السياسة التشجيعية فقد أنشأت و كالة مكلفة بترقية و متابعة الإستثمار و حولت لها المهام التالية :

1. دعم و مساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية .

2. ضمان ترقية الاستثمارات .

3. تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات.

(1) - الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية ، العدد 64 ، 06 أكتوبر 1993 ، ص:15.

1-2-1-2-1- مواقع الاستثمارات المستفيدة من الامتيازات :

تتمثل هذه المواقع فيما يلي⁽¹⁾ :

• النظام العام :

و يتعلق هذا النظام بالاستثمارات التي تم إنجازها في المناطق غير المناطق الحرة و النوعية و خارج نظام الاتفاقيات .

• النظام النوعي :

يخص هذا النظام المناطق التي أعطيت لها الأولوية في التنمية أو ما تسمى بمناطق التوسع السياحي .

• النظام الخاص بالجنوب الكبير :

و تخص ولايات أقصى الجنوب الكبير و هي ولايات أدرار ،إليزي ، تمنراست ، تندوف ، بالإضافة إلى مناطق الطوق الثاني من الجنوب و يتعلق الأمر بالولايات التي لها أولوية التنمية و هي : غرداية ، النعامة ، ورقلة ، الأغواط ، وادي سوف ، بسكرة و الجلفة .

• النظام المتعلق بالمناطق الحرة :

هذه المناطق لا تخضع للأنظمة الجبائية و الجمركية الداخلية .

• نظام الاتفاقيات :

تخص الاستثمارات الإستراتيجية ، بحيث يستفيد المستثمر من المزايا التي تمنحها الدولة من خلال إبرام اتفاقية خاصة .

و تصنف الاستثمارات التي تنجز في هذه المناطق إلى : الاستثمارات المنشأة ، استثمارات التوسع و الاستثمارات المعاد تأهيلها أو هيكلتها .

1-2-2-2- الامتيازات المرتبطة بترقية المناطق الخاصة و مناطق الجنوب :

ولقد حددت الامتيازات المرتبطة بترقية المناطق حسب عدة أنماط و مواقع

الاستثمارات و تتمثل هذه الامتيازات فيما يلي :

1- الامتيازات المرتبطة بترقية المناطق الخاصة :

يستفيد من هذه الامتيازات كل استثمار منجز في شكل إسهم من

طرف شخص معنوي أو طبيعي ، عام أو خاص ، مقيم أو غير مقيم بهذه

(1) - قويدر لويزة، مرجع سبق ذكره ، ص: 173 .

المناطق و المتمثلة في المناطق الخاضعة للترفيه و التي توجد ب671 بلدية⁽¹⁾ و كذا مناطق التوسع الاقتصادي (ZEE)⁽²⁾ و تتمثل هذه الامتيازات فيما يلي :

• الامتيازات الممنوحة في إطار الإستثمار :

× حقوق التسجيل :

* الإعفاء من حقوق التحويل للممتلكات العقارية المتحصل عليها من خلال الاستثمار .
* تطبيق الحق الثابت بنسبة 5% .

× رسوم على رقم الأعمال :

* الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمتااعات و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

* تتكفل الدولة بإنجاز المرافق القاعدية اللازمة للاستثمار .

* إعفاءات مرحلة الإنجاز لا يمكن أن تتجاوز 3سنوات أو المدة التي حددتها وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)⁽³⁾ .

× الامتيازات الممنوحة للأشخاص الطبيعيين و المعنوية للمقيمين بصفة نهائية :

* دخل الأشخاص الطبيعيين :

الدخل القابل للاستفادة من إعفاء قدره 5% هو الذي لا يدخل في إطار الضريبة على الدخل الإجمالي ، الدخل الصناعي و التجاري ، الربح غير التجاري ، المنح و الأجور ، الدخل على رؤوس الأموال العقارية ، الدخل الزراعي ، الدخل العقاري ، فائض قيمة التنازلات العقارية .
ولقد حدد تاريخ الدخول في التطبيق يوم 01جانفي 1995 وهذا لمدة 04سنوات .

• الامتيازات الممنوحة في إطار الاستغلال :

× الضرائب المباشرة :

- الإعفاء الكلي من الضريبة من 02 إلى 10سنوات تشمل :

* فوائد الشركات المقدره ب42% .

(1) - تلاجية نوة ،ماضي بلقاسم ، دور الدولة و الجماعات المحلية في ترقية الإستثمار، المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية،إشارة إلى حالة الجزائر ،جامعة سكيكدة ،2004، ص:05 .

(2) -ZEE: Zone d'Extension Economique.

(3) -APSI: Agence Pour Suivis l'Investissement.

* الرسم على النشاط الصناعي والتجاري المقدر بـ5.25% من رقم الأعمال .

* الدفع الجزافي بمقدار 07% .

x امتيازات أخرى ممنوحة لمدة 10 سنوات :

- فيما يخص الأرباح المعاد استثمارها :

تخفيض 05% على نسبة الأرباح المعاد استثمارها في المناطق الخاصة والتي حددت في المرسوم التنفيذي رقم 94-321 بتاريخ 17 أكتوبر 1994، كذلك تجدر الإشارة إلى أن الدولة تتكفل كلياً أو جزئياً بمساهمة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي⁽¹⁾، و يمكن تمديد هذه المدة بقرار من وكالة ترقية و متابعة الاستثمار (APSI) كما تستفيد هذه الاستثمارات من أملاك عقارية داخلية في إطار الإنجاز مقابل دينار رمزي ومن تخفيض في نسبة الفائدة المصرفية على قروض الإستثمار تقدر بـ 05% .

ب- الامتيازات المرتبطة بمناطق الجنوب الكبير :

يزخر جنوب الجزائر بموارد معتبرة على المستوى العالمي لكن قيمتها الحقيقية مازالت مهملة و تعاني من نقص طاقات الإقامة إضافة إلى تهديد منشآتها التقليدية ، لهذا السبب فقد تم تحديد مجموعة من الامتيازات منحت لهذه المنطقة من أجل تشجيع الاستثمار السياحي فيها و إقامة منشآت جديدة لتلبية حاجات الطلب المتزايد عليها ، وتتمثل هذه الامتيازات فيما يلي :

• الامتيازات الممنوحة في إطار إنجاز الإستثمار :

ترتبط هذه الامتيازات بالمتاع و الخدمات التي تدخل في إطار إنجاز

الاستثمار و لمدة 03 سنوات انطلاقاً من تاريخ قرار منحها و تتمثل في⁽²⁾:

* الإعفاء من حقوق التحويل المكلفة على الاقتناءات العقارية .

* تطبيق حقوق تسجيل منخفضة قدرها 0.5% لعقود إنشاء الشركات

ورفع رؤوس أموالها .

* الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة للمتاع و الخدمات التي

تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

(1) - تلاجبية نوة ،ماضي بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ،ص: 05 .

(2) - الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ،النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الإستثمار في الجزائر ،منشورات

، 2003، ص: 08 .

* تطبيق نسبة منخفضة قدرها 03% في مجال الرسوم الجمركية على عتاد الإستثمار.

* تتكفل الدولة كلياً بأشغال البنايات القاعدية و التنازل عن الأراضي الحكومية بدينار رمزي.

* اقتناء الأراضي الصحراوية داخل محيطات الإصلاح للمشاريع الزراعية .

* الانتقال إلى الملكية العقارية الزراعية بالدينار الرمزي عن طريق إصلاح الأراضي .

* تخفيض قدره 50% لنسبة الفوائد على قروض الإستثمار⁽¹⁾.

• الامتيازات الممنوحة في إطار الاستغلال :

✓ يستفيد الإستثمار انطلاقاً من استغلاله لمدة 05 سنوات من⁽²⁾ :

* تتكفل الدولة بمساهمة أرباب العمل للضمان الاجتماعي لمدة عشر سنوات .

* الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات (IBS) و الدفع الجزافي (VF) ورسم النشاط الصناعي و التجاري (TAIC) و الرسم العقاري لمدة عشر سنوات من تاريخ اقتناء الأرض.

✓ بعد انقضاء مدة الإعفاء المحددة أعلاه ، يأتي محلها وبصفة دائمة :

* فرض ضريبة و بنسبة 160% على الأرباح المستثمرة ثانية بالجنوب الكبير .

* يتم الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات (IBS) و الدفع الجزافي (VF) ورسم النشاط الصناعي و التجاري (TAIC) ، بالتناسب مع رقم الأعمال المحقق .

إن قانون المالية لسنة 1995 ، قدم امتيازات إضافية تتعلق بالاستثمار بحيث يسمح ولمدة 5 سنوات بتخفيض 50% من قيمة ضريبة أرباح الشركات على عوائد النشاطات القائمة بالجنوب ، للأشخاص الطبيعيين و المعنويين المقيمين بهذه الولايات⁽³⁾ .

(1) - تلايجية نوة ، ماضي بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص: 05 .

(2) - تيغوسي الهواري ، آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي الفلاحة و السياحة دراسة حالة إيليزي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص: 96 .

(3) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 67 ، 19 أكتوبر 1994 ، ص: 09 .

2-2- قوانين الاستثمار الجديدة :

حظي الاستثمار بتدابير دعم وتشجيع من خلال إصدار نصوص قانونية جديدة تتمثل في :

1. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار جاء فيه ماييلي⁽¹⁾ :
 - المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب .
 - إلغاء التمييز في الاستثمار بين القطاع العام و الخاص .
 - إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)⁽²⁾ و قد حددت مهامها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 و المتمثلة في :
 - x ترقية الاستثمارات الوطنية و الأجنبية و تطويرها و متابعتها .
 - x استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية .
 - x تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
 - x تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التنظيم المعمول به .
 - x نتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء من كل الالتزامات التي تعهدوا بها .
 - x تسيير صندوق دعم الإستثمار .

2. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 و الذي بموجبه تم إنشاء صندوق ضمان القروض وهو صندوق تابع لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يعتبر أول أداة مالية متخصصة في معالجة مشكل الضمانات الضرورية للمؤسسات من أجل الحصول على القروض البنكية ،وقد تصل نسبة الضمان إلى 70% ، بالمقابل تدفع المؤسسة المستفيدة من القرض علاوة للصندوق تقدر بـ 02% من مبلغ القرض على امتداد فترة القرض ولقد قدم هذا الصندوق سنة 2005 «ضمانات لـ 70 مشروعا وفي مختلف القطاعات تجاوزت 2.94 مليار دينار و هو ما يمثل 63% من القيمة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية»⁽³⁾

(1) - الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ،مرجع سبق ذكره ،ص:25 .

(2) - ANDI: Agence Nationale de Développement de l'Investissement.

(3) - فيصل سراي ،صندوق ضمان القروض يدعم 70 مشروعا ،جريدة الشروق ،العدد 1526 ، 2005 ،ص: 05 .

التي تقدم بها المستثمرون ، لكنه لم يرد في قائمة المشاريع المضمونة قطاع السياحة و الفنادق و يعود سبب ذلك إلى تخوف البنوك من تقديم قروض لأصحاب مشاريع هذا النوع بسبب قلة مردودية القطاع و تأخره في الجزائر .

3. القانون رقم 01-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 و المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة و يهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل⁽¹⁾:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة .
 - إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية .
 - إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحية قصد رفع قدرات الإيواء و الاستقبال .
 - تنويع العرض السياحي و تطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية .
 - المساهمة في حماية البيئة و تحسين إطار المعيشة و تثمين القدرات الطبيعية و الثقافية و التاريخية .
 - تحسين نوعية الخدمات السياحية .
 - ترقية و تنمية الشغل في الميدان السياحي .
 - التطوير المنسجم و المتوازن للمنشآت السياحية و تثمين التراث السياحي الوطني .
 - حماية و تهيئة و تسيير مناطق التوسع و المواقع السياحية و تكفل الدولة بإعداد دراسات و أشغال التهيئة و إنجاز منشآت في هذه المناطق و الأماكن السياحية و إمكانية دعم أسعار العقار السياحي داخلها .
- إضافة إلى هذه الإجراءات و الأطر القانونية التي وضعتها الدولة ضمن إستراتيجيتها الاقتصادية الجديدة وفتح المجال أمام الإستثمار بكل أشكاله ، وأمام ما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات سياحية كبيرة يقابله عجز في طاقات الإيواء السياحي و تدني الخدمات ، و من أجل إعطاء دفع و أولوية لهذا القطاع فقد قررت الحكومة انتهاج إستراتيجية خوصصة المؤسسات التابعة له و إحداث شراكة مع المستثمرين الأجانب و اقترحت برنامج واسع للاستثمار و الخوصصة .

(1) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 11 ، 19 فيفري 2003 ، ص: 04.

المبحث الثاني : الخصوصية و الشراكة في قطاع السياحة

تمتلك الجزائر إمكانيات سياحية هائلة و لكنها لم تستغل بصفة عقلانية نظرا لعدم إعطاء الفرصة أمام القطاع الخاص من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات، و بهدف تحسين أداء المؤسسات السياحية و النهوض بالقطاع السياحي و تحسين مردوديته و ترقية الاستثمارات فقد انتهجت الجزائر سياسة جديدة تمثلت في خصصة هذا القطاع و فتح المجال أيضا أمام المستثمرين الأجانب .

1- خصصة القطاع السياحي :

إن البرنامج الذي وضعتة الحكومة فيما يخص التسيير يتمثل في وضع إستراتيجية خصصة الوحدات الفندقية و السياحية للقطاع العمومي و تشجيع مبادرات الخواص بهدف تسهيل بروز صناعة سياحية في الجزائر، وتعود أسباب اللجوء إلى الخصصة فيما يلي (1) :

- لم يستطع القطاع في أي وقت من الأوقات أن يعكس صورة الجزائر كصورة سياحية و تبقى مكانتها في السوق الدولي ضعيفة .
- سجلت في سنة 1992 عجزا ماليا لـ 13مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية اقتصادية للتسيير الفندقي و السياحي .
- أسعار الخدمات الفندقية و السياحية مرتفعة مقارنة بنوعيتها .
- مستوى المستخدمين في المؤسسات الفندقية و السياحية لم تكن في المستوى المطلوب عند تقديمهم للخدمات وذلك بسبب ضعف المستوى التكويني و الثقافي .
- مشاركة القطاع السياحي في خلق مناصب الشغل و امتصاص البطالة جد ضئيلة .

1-1- تقنيات الخصوصية التي تتناسب مع خصوصيات القطاع السياحي :

تختلف هذه التقنيات باختلاف المؤسسات من حيث طبيعة نشاطها و حسب الأهداف التي ترجوه منها الحكومة ، وعموما فالتقنيات المستعملة بكثرة هي :

1-1-1- عقد التسيير Contrat de management :

تستعمل هذه الطريقة بكثرة في خصصة القطاع السياحي خاصة الفنادق و تتمثل في اللجوء إلى مسير خاص يتوفر على الكفاءة و الخبرة و المهارة، من أجل التكفل بتسيير الفندق أو المطعم وذلك وفق دفتر الشروط المحدد في العقد

(1) -Hachini madouche ,op-cit ,p :80 .

ويتحمل كامل المسؤولية في التسيير و المراقبة لكل النشاطات مقابل حصوله على الأجر ومهما كانت نتيجة المؤسسة سواء كانت ربح أو خسارة.

1-1-2- عقد الإيجار (الكراء) Contrat de franchise :

هو عقد يقوم فيه شخص خاص بإيجار الهياكل السياحية لمصلحته الخاصة ،شريطة أن يتحمل المسؤولية الكاملة لكل المخاطر التجارية التي قد يتعرض لها وإذا قامت الدولة بتسليمه عقد الإيجار ففي المقابل سوف يقوم بدفع مبلغ دوري كقيمة جزافية ، وهو ملزم بتسديده مهما كانت النتيجة المحققة من خلال نشاطه سواء كانت ربحاً أو خسارة ، من جهة أخرى فإن العقد يسمح له باختيار الموظفين كما أن له الحرية الكاملة في الاحتفاظ بالطاقم الموجود أو زيادة عددهم أو التخفيض منه .

1-1-3- بيع الأصول للمسيرين و المستخدمين :

يمكن للمسيرين و العمال الذين تتوفر فيهم الكفاءة و الخبرة في مجال السياحة أن يقترحوا شراء أصول المؤسسة أو ملكيتها وهذا يسمح لهم بإظهار طاقاتهم و قدراتهم في هذا المجال ، ولقد انتهجت هذه الطريقة مؤسسة التسيير السياحي موريتي سنة 1992 و النادي السياحي الجزائري (TCA) .

1-1-4- الاكتتاب في رأس المال :

يتمثل في بيع الدولة لجزء من الأسهم التي تمتلكها في المؤسسات السياحية للجمهور بمعناه الواسع، و الهدف من البيع الجزئي للأسهم هو إمكانية الرقابة الجزئية أو التامة للدولة على المؤسسة الخاضعة للخصوصية ويجب على المؤسسة المعنية أن تتوفر فيها مجموعة من الأوصاف و الشروط القانونية و المالية كما أن عملية البيع للأسهم تتم حسب الإجراءات القانونية التالية⁽¹⁾ :

- × دراسة المترشحين المقبولين من ناحية المقدرة المالية وقدرة التسيير .
- × التطهير المالي للمؤسسة العمومية المراد خوصصتها مسبقا ومنحها رأس مال اجتماعي .
- × العناية بقضية تسريح العمال .
- × نشر النصوص القانونية التي تحدد أهداف الحكومة و الإجراءات القانونية و الاختيار المسبق .

(1) - علي موفق ، مرجع سبق ذكره ،ص:73 .

1-1-5- بيع الوحدات و الفنادق :

وذلك ببيع مؤسسة فندقية و سياحية تابعة للدولة وتكون في أغلب الأحيان حديثة الإنجاز أو في طور الإنجاز، عن طريق مناقصات دولية لمستثمرين خواص أو شركات مختلطة وفق شروط محددة قانونا .

1-2- مراحل الخصصة :

لقد مرت خصصة القطاع السياحي في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما :

x المرحلة الأولى :

وتمثلت في العرض الفردي للمشاريع الفندقية التي هي في طور الإنجاز أو في طريق الإنتهاء من خلال مناقصة وطنية ودولية لبيعها وتمس خمس فنادق⁽¹⁾ مرتبة في الجدول التالي :

جدول رقم(4): أهم الفنادق المراد خصصتها :

المشروع	الترتيب	طاقة الإيواء	نوع المنتج	نسبة الإنجاز
الفندق الدولي لمطار الجزائر العاصمة	4*	660 سرير	حضري	90%
فندق اللوس بالوادي	3*	300 سرير	صحراوي	98%
فندق بجاية	3*	300 سرير	حضري	50%
فندق المسيلة	2*	300سرير	حضري	85%
فندق شاطوناف بوهران	4*	600 سرير	حضري	60%

المصدر :وزارة السياحة : مديرية الإحصائيات .

ولقد أسفرت عملية العرض لهذه الفنادق على عدم بيع أي فندق رغم أن فندق شاطوناف بوهران حظي بطلب لشرائه من طرف أحد المستثمرين الخواص بمبلغ 20 مليار دينار إضافة إلى 500 مليون كإيجار سنوي للأرض⁽²⁾ إلا أنه لم تتم العملية لأن المشتري لم يتوفر على المبالغ اللازمة ، كما أن فندق اللوس بالوادي لم يلقى أي طلب لشرائه، وكذلك الحال

(1)-ONT, l'industrie touristique et la privatisation , Algérie tourisme, publication d'information ,Juillet - Août 1995, p :18.

(2)- بوخوني وهيبية،تقييم أصول المؤسسات العمومية للقطاع السياحي في إطار عملية الخصصة دراسة حالة فندق السفير ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،1999، ص:86 .

بالنسبة للفندق الدولي لمطار الجزائر العاصمة لم يلقى هو الآخر أي طلب لشرائه كون عملية تسديد قرض إنجاز له لم تتم بعد .
x المرحلة الثانية :

تمثلت هذه المرحلة بعرض إضافي لمجموعة من المؤسسات الفندقية قيد الاستغلال ، ونظرا لعدم تمتعها بنفس الوضعية التجارية ، المالية و المادية فقد تم تصنيفها إلى ثلاثة أصناف وهي (1) :

x الجيدةالصنف أ .

x المتوسطةالصنف ب .

x دون المتوسطة.....الصنف ج .

ويتم ترتيبها إلى هذه الأصناف وذلك باعتماد 05 معايير هي :

الموقع ، السوق الاحتمالي ، المردودية التقديرية ، حالة تجهيزات المؤسسة ، الإنجازات السابقة .

ولقد وضعت وزارة السياحة نموذجا لتصنيف 60 مؤسسة فندقية قيد

الاستغلال من أجل خصوصتها و هي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (5) : تصنيف 60 فندقا لغرض الخصوصية :

الوحدة : فندق

المؤسسات	الصنف أ	الصنف ب	الصنف ج	المجموع
فنادق حضرية من الطراز العالي	03	-	-	03
فنادق حضرية من الطراز المتوسط	06	10	02	18
مركبات شاطئية	07	02	01	10
فنادق صحراوية	06	07	05	18
محطات معدنية	-	07	01	08
محطات مناخية	-	02	-	02
مركز الاستحمام بمياه البحر	01	-	-	01
المجموع	23	28	09	60

المصدر: وزارة السياحة ، مديرية الإحصائيات .

(1) -Hachini madouche , op-cit , p :92 .

وبناء على هذا الجدول فقد قامت الوزارة بتحديد وترتيب المستثمرين الذين سوف يقومون بخصوصة كل نوع من هذه الأنواع حسباً لإمكاناتهم المالية .

1-3- مشاكل خصوصة القطاع السياحي :

هناك بعض المشاكل التي واجهت عملية الخصصة وعملت على تأخيرها وتتمثل في :

× غياب سندات ملكية الأراضي التي أقيمت عليها المؤسسات السياحية و الفنادق .
× غياب روح المخاطرة و اللجوء إلى المشاريع ذات الربح السريع دون الاهتمام بإحداث تنمية حقيقية في المجتمع .

× الافتقار إلى سوق مالي و الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة المدخرات الموجهة للاستثمار .

× خوفا من تدهور الوضع الاجتماعي يسعى المسؤولون، موظفي المؤسسات النقابات العمالية و التي تقف موقفا معارضا لعملية الخصصة و تسريح العمال و ترى أن المشكل الرئيسي الذي يواجه هذه الفنادق هو مشكل سوء التسيير أو الأوضاع الأمنية⁽¹⁾ .

× نقص رؤوس الأموال لدى المشتريين .

× عدم توفر بنك معطيات سياحي من أجل توفير المعلومات الضرورية لتسهيل العملية .

× المشكل المتعلق بتقييم المؤسسات العمومية وذلك بسبب غياب أجهزة حديثة للتسيير ، كما أن التقييم المحاسبي للمؤسسات شبه منعدم وعدم النزاهة في الوثائق المحاسبية و غياب السوق الذي يسمح بالتقييم الموضوعي لقيمة الأصول .

كل هذه المشاكل أدت إلى تأخر عمليات الخصصة لاسيما و أنها أيضا قد أنجزت في ظروف اقتصادية و سياسية جد صعبة، و يمكن تدارك ذلك و الاستفادة من تجارب الدول الأخرى من أجل تحديد مشروع للخصصة أكثر تناسبا .

(1) -Rafik hamou , les privatisations au cas par cas ,liberté ,N°3733 ,03 janvier 2005 ,p :04.

2- الشراكة في قطاع السياحة :

من أجل احتلال مكانة في الأسواق العالمية و تحسين الموارد الوطنية خارج المحروقات ، كان لابد من تطوير قطاع السياحة و تحسين أداء المتعاملين العموميين و الخواص و تطوير الشراكة خاصة و أن الجزائر تتوفر على إمكانيات لم تستغل بعد و من أجل استعاب التدفقات المستقبلية للسياح و التي يتوقع أن تكون أزيد من مليار سائح في سنة 2010 .

و علاوة على تحديد المحاور الإستراتيجية للمؤسسات المعنية بالشراكة ، لابد من إيجاد متعاملين تتوفر فيهم المعايير التالية⁽¹⁾:

- × وضعية مالية متوازنة و برنامج تنمية و تطوير محدد بدقة .
- × الاستعداد للمشاركة الفعلية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة و التعاون في الميدان التجاري و التقني و الإستثمار (ترقية ، تكوين ، عمليات شراء مشتركة ...).
- × جلب الأسواق السياحية نحو الجزائر .
- × الاستعداد للاستثمار المشترك في مجال إنعاش القطاع السياحي الوطني .

2-1- مزايا الشراكة :

إن الهدف من وضع هذه الإستراتيجية هو الاستفادة من الامتيازات العديدة و الفورية التي يمكن الحصول عليها من جراء إقامة الشراكة مع المجموعات الدولية نذكر منها :

- × إقامة استثمارات سياحية و هذا يسمح بخلق فرص عمل جديدة و تحسين الشغل عن طريق استغلال أمثل للإمكانيات المتوفرة .
- × تحسين أداء المؤسسات و قدرتها على المنافسة .
- × تكوين المستخدمين .
- × تحسين المداخيل من العملة الصعبة عن طريق استعمال شبكات جديدة للتوزيع و التسويق .
- × المشاركة في تحسين صورة البلاد السياحية عن طريق نوعية المنتجات و العمليات الخاصة و الاحترافية للترفيه .
- × المساعدة في تعبئة التمويل الموجه للاستثمارات الخاصة بإعادة استغلال القدرات المتوفرة و توسيعها .

(1) - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 61-62 .

2-2-اتفاقيات الشراكة :

من أجل الإحاطة بعملية الشراكة لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأساسية التي تمكن من اجتياز الحواجز الموجودة مثل: توفير البيئة الاجتماعية و السياسية التي تشجع المستثمر ، توفير المعلومات الخاصة بشروط الإستثمار ، إقامة مناخ ملائم لتنمية الشراكة في ميدان السياحة ، اتخاذ إجراءات من شأنها تدعم المستثمرين المحتملين و أن تكون أكثر جاذبية من تلك المعروضة من طرف المنافسين، ولقد دخلت بعض الدول مجال السياحة في الجزائر مثل : إسبانيا و إيطاليا حيث توجد حاليا شركتان مختلطتان جزائرية إسبانية و جزائرية إيطالية للتسيير و الدراسات السياحية قد باشرت عملهما ، بالإضافة إلى بعض الدول العربية .

1. تم في 05 ديسمبر 1994 إمضاء عقد للشراكة الجزائرية الإيطالية للسياحة SIATA بمقر الديوان الوطني للسياحة ONT من أجل القيام بالدراسات و إقامة الاستثمارات ، الترقية ، البيع و التسيير في المجال السياحي برأسمال قدره 3ملايين دج ، 65% منه ملك لجزائر و 35% منه ملك لإيطاليا وهي شركة ذات أسهم لمدة 50 سنة برئاسة مجلس إدارة إيطالي و إدارة عامة جزائرية وقد ضمت هذه الشركة متعاملون اقتصاديون من الجزائر وهم⁽¹⁾ :

× الديوان الوطني للسياحة ONT .

× مؤسسة التسيير السياحي بيسكرة .

× مؤسسة التسيير السياحي لتمنراست .

× مؤسسة التسيير السياحي لوهران .

بينما كان يمثل الجانب الإيطالي شركة M.P.SIAT و المكونة من

إتحاد شركتين هما :

× شركة Metro Progetti (M .P.) المتخصصة في التكوين و الاستشارات .

× شركة SIAT المتخصصة في التسويق و التسيير السياحي .

(1)- كريم قاسم ،ترقية السياحة في الجزائر ،دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة ،رسالة ماجستير في علوم التسيير

،جامعة الجزائر ،1998، ص:139 .

2. أما فيما يتعلق بالشراكة الجزائرية الإسبانية فقد تم الاتفاق بعد زيارة وفد إسباني اقتصادي يقوده وزير التجارة الإسباني في الفترة من 14 إلى 19 جانفي 1996 وبعد سلسلة من اللقاءات التي أسفرت على منح الجزائر قروضا قدرت بـ900 مليون دولار بنسب مقبولة ، بالإضافة إلى سلسلة من الإجراءات تتعلق بـ:

- × الدعم التقني من أجل تمكين الجزائر بوضع مخطط متكامل لتنمية السياحة .
- × تشجيع الإستثمار و كل أشكال الشراكة مع المتعاملين الإسبانين .
- × مساعدة تقنية لوضع إستراتيجية الترقية و الاتصال و التسويق للسياحة بالجزائر .
- × دعم وتنمية التبادلات بين مختلف الجمعيات السياحية .
- × تدعيم هذه الشراكة بوسيلة القانون حتى تضمن حسن سيرها .

كما استقبل وزير السياحة المجموعة الإسبانية Flamingo Intercontinental و على رأسها المدير العام السيد Diego Soria Pérez في إطار التعاون في المجال السياحي و الفندقية و ترفيته ، « ولقد تم إنشاء شركة مختلطة للاستثمار تحت اسم Flamin-tour، 55% منها ملك للشركاء الإسبانين و 45% منها ملك للجزائر وستقوم بإنجاز استثمارات في سيدي فرج ، تيبازة ، وفي منطقة بوزجار الموجودة في عين تيموشنت ، كما تم الاتفاق على عقد للتسيير بين الشركة الإسبانية و مؤسسات التسيير السياحي لسيدي فرج و تلمسان من أجل تسيير فندقين هما الرياض و الزيانين»⁽¹⁾.

3. الاتفاق المنعقد مع مجموعة أكرو الفرنسية و مجموعة مهري التي يمتلكها رجل الأعمال الجزائري جيلالي مهري على إنجاز 37 فندقا من فئة 03 و 04 نجوم⁽²⁾، موزعة على العديد من كبريات المدن و المناطق الجزائرية منها ثلاثة فنادق في مرحلة أولى تقام بالعاصمة و مركب فندقية بقسنطينة ثم وهران، عنابة و تليها مدن أخرى هامة بالجنوب الجزائري وذلك بهدف ترقية النشاط السياحي في الجزائر و توسيع نشاط المجموعة الفرنسية الدولية أكرو التي تسيير فندق مركير ، وبذلك ستتمكن هذه المجموعة الفرنسية من الحصول على سلسلة فنادق في الجزائر.

(1) -ONT ,contrat de management et société mixte Algero - Espagnole ,Algérie tourisme, publication d`information , Novembre – décembre 1995, p : 06.

(2) -M. A, accro va construire un complexe touristique à Constantine, le quotidien d`Oran, N°3045, 03 janvier 2005, p : 09.

4. كما سجلت طلبات مختلفة للاستثمار العربي المباشر ومن بين ما تم اعتماده منها مشاريع ذات طاقة إيواء تقدر بـ30000 سرير⁽¹⁾، من بينها مشروع مجموعة الدار الدولية سیدار السعودية و التي كانت بدايتها في الجزائر بمشاريع محدودة ولكنها توسعت لتشمل مشاريع ضخمة منها « مشروع المركز التجاري و حاضرة السيارات بالشرافة و التي بلغت نسبة الأشغال به 60% وتتجاوز قيمته 60 مليون دولار حيث قدرت مساحته بـ100 ألف متر مربع»⁽²⁾ ، ولقد اتجهت للاستثمار في قطاع السياحة حيث قدمت طلبات بناء قرى سياحية نموذجية في الشمال وهي الآن قيد الدراسة من قبل المجلس الأعلى للاستثمار للموافقة عليها، كما أنها تفكر في قيامها بمشاريع استثمارية في الصحراء الجزائرية خاصة بعد مشاركة المدير العام للشركة في مهرجان السياحة الصحراوية و إعجابه الشديد بثقافة التوارف و التي تعد حافزا للمستثمرين في القطاع السياحي .

هذا بالإضافة إلى مشروع مجموعة الحامد من الإمارات العربية ومشروع آخر للشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، ومما لا شك فيه أن الاستثمارات الغربية ستعرف دفعا قويا في المستقبل، هذا بالإضافة إلى التعاون الكوبي في المجال السياحي خاصة بعد زيارة سفيرها إلى الجزائر و الاتفاق مع وزير السياحة حول ضرورة تهيئة العلاقات بين البلدين من جهة والعمل على إيجاد صيغ و آليات أفضل للتعاون لاسيما في الميدان السياحي من جهة أخرى .

في الأخير وبصفة عامة يمكن القول أن خصوصية القطاع ضرورة لابد منها بالإضافة إلى اعتماد سياسة الشراكة كإجراءين متكاملين و ليس بالضرورة متعارضين كما أنه لابد من اتخاذ إجراءات أساسية من أجل اجتياز مختلف الحواجز ووضع إستراتيجية لتنمية القطاع و إقامة مناخ ملائم لتنمية الإستثمار في ميدان السياحة.

(1) - الديوان الوطني للسياحة، مجموعة الدار الدولية - سیدار - السعودية مشروع إنجاز مركبين سياحيين، الجزائر

سياحة، نشرة إعلامية، رقم 32، ص: 10.

(2) - الديوان الوطني للسياحة ، ستعرف الاستثمارات العربية دفعا قويا ،الجزائر سياحة ، نشرة إعلامية، رقم 33 ،

ص: 08 .

المبحث الثالث : إستراتيجية الدولة لدعم و تنمية الاستثمارات السياحية المستقبلية :

نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات سياحية على غرار باقي البلدان فقد وضعت الدولة إستراتيجية من أجل النهوض بهذا القطاع وذلك حتى تستفيد من المزايا التي يقدمها ومن أجل أن يلعب دور المحرك للاقتصاد الوطني .

1- تدابير دعم و ترقية الاستثمار السياحي :

في إطار برنامج الحكومة من أجل الإنعاش الاقتصادي و الذي من أهدافه الأساسية تامين كل الطاقات ومضاعفة إنتاج الثروات ،هناك حركة جديدة منتهجة من طرف قطاع السياحة من أجل تحقيق أهداف الأفق العشرية للقطاع و إزالة مختلف العقبات التي تقف أمام تنمية النشاطات السياحية وترويجها و تشجيع الإستثمار على مستوى التراب الوطني وذلك باتخاذ تدابير تحفيزية ووضع أدوات تنفيذية قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة و تسمح بتوفير دعم دائم للمستثمرين ،المتعاملين و المهنيين الذين ينشطون في ميدان السياحة وتشجع ظهور مناطق سياحية كثيرة قادرة على استيعاب التدفقات السياحية⁽¹⁾ .

1-1- تدابير دعم النشاط السياحي و طرق تمويله :

ويتم ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والمتمثلة في :

1-1-1- التهيئة و التحكم في العقار السياحي:

تتمثل في مواصلة الأعمال المنجزة خلال الفترة 2002-2003 و التي تمثلت فيما يلي⁽²⁾:

× استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة ، العقار السياحي

استعمال و استغلال الشواطئ لأغراض سياحية .

× إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالتنمية و الدراسات السياحية .

× الشروع في دراسات التهيئة لـ 19 منطقة توسع سياحي .

× إنشاء صندوق لدعم الإستثمار السياحي .

من أجل دعم الإستراتيجية القطاعية و تحقيق الأهداف المتمثلة في

الاستغلال الأمثل للطاقات السياحية و إحداث توافق مع محطات التنمية فقد تم

⁽¹⁾-ONT , la planification de la croissance ,Algérie tourisme, publication d'information ,

N° 02,1997 ,p :09 .

⁽²⁾-وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013 ، مرجع سبق ذكره، ص: 20 .

إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) في سنة 2004-2005 وقد تم تسطير الأعمال الرئيسية التالية⁽¹⁾ :

- الشروع في دراسة لتحديد و إعادة تشكيل لمناطق التوسع وكذا المواقع السياحية .
 - مواصلة دراسات التهيئة لـ 100 منطقة توسع سياحي .
 - التنازل عن طريق التراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة من القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) وذلك بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين .
 - إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لـ 70 منطقة توسع سياحي .
 - تدعيم الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) بالوسائل المادية ، البشرية و المالية التي تمكنها من القيام بجميع المهام الموكلة لها .
 - تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الإستثمار السياحي تقدر بـ 6.4 مليار دج أي بدفعة تصل إلى 640 مليون دينار في السنة .
- إن مجموع الأعمال التي تم ذكرها أعلاه بالنسبة للعشيرة القادمة تتطلب تخصيص غلاف مالي قدره 31.32 مليار دينار جزائري .

1-1-2- تأطير وتمويل المشاريع السياحية :

نظرا للخصوصيات التي يتميز بها الإستثمار في مجال السياحة ،لابد من تكييف طريقة التمويل وفقا له ، وفي هذا الباب كان لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات هي :

× تأسيس منتوجات مالية ذات خصوصية : في إطار إصلاح النظام البنكي كان لابد من العمل على تشجيع إنشاء منتوج مالي يتمثل: في قرض فندقي يتوافق مع طبيعة الإستثمار السياحي الذي يتطلب قروض طويلة الأجل بسبب خصوصيات استرجاع رأسمال هذا النوع من الاستثمارات .

× تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الإستثمار السياحي والتي يمكن أن تنشئها المؤسسات العمومية الاقتصادية السياحية كشركات التأمين البنوك أو المتعاملون الخواص... الخ .

(1)- المرجع السابق، ص: 21 .

- x تخفيض نسبة الفائدة كإجراء إضافي لتشجيع وتحفيز الاستثمارات مثلما هو معمول به في العديد من البلدان .
- x من أجل تحفيز و تشجيع الإستثمار لابد من إعداد حصىلة للطاقة الحموية و التي تقدر حاليا بـ200 منبع ودراستها من أجل تحديد الخصوصيات الاستثنائية لكل منبع حموي ، فهذه الطاقة تشكل أداة لدعم و توجيه الإستثمار في الميدان الحموي مستقبلا .
- x تنمية مناطق الجنوب بالقيام بمشاريع تهيئة المسالك الموجودة بغرض تسهيل استعمالها و فتح مسالك جديدة و محطات سياحية من أجل تقليص مدة التنقل ، فضلا عن إنجاز نقاط الماء على طول الدورات السياحية .

1-2- تدابير دعم النوعية :

من النقاط الأساسية لضعف السياحة في الجزائر هي تدهور نوعية الخدمات الموجودة و كذا طرق تقديمها ، لهذا السبب كان لابد من السلطات العمومية منح عناية خاصة لهذا الجانب ومن أجل ذلك فقد حددت مجموعة من الأعمال تتمحور حول :

1-2-1- تحسين نوعية الخدمة :

- أهم الأعمال المقترحة من أجل تحسين نوعية الخدمات تمثلت في⁽¹⁾ :
- x مواصلة عمليات التنظيم و مراقبة النشاطات و المهن في قطاع السياحة وذلك من خلال تطبيق النصوص التشريعية و التنظيمية التي تحكمها .
- x توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمد في العالم و المعمول به في ميدان السياحة المستديمة .
- x تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات و القواعد المتعلقة بالنظافة العمومية ،حماية الصحة ، حماية المستهلك ،حماية الموارد الطبيعية و التراث الثقافي و المتاحف ،أمن الأشخاص و الممتلكات تسهيل الإجراءات الإدارية للدخول إلى الجزائر وتنقل السياح .

(1) - Ministère du tourisme ,éléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010 ,p : 66 .

x فتح مكاتب صرف دائمة بالتنسيق مع القطاع البنكي على مستوى الموانئ، المطارات، مراكز الحدود، الفنادق المصنفة و الشوارع الرئيسية للمدن الساحلية و حتى في نهاية الأسبوع .

x تطبيق إجراءات تهدف إلى تعميم نظام الدفع ببطاقة القرض .

x تكييف النقل مع الطلب السياحي مع الأخذ في عين الاعتبار توقعات التدفقات السياحية وتقديم تحفيزات جبائية و تنظيمية بالإضافة إلى⁽¹⁾ :

1. تحسين الخدمات الموجهة إلى السياح من خلال مختلف طرق النقل البحري و الجوي .

2. فتح خطوط جوية مباشرة باتجاه الأقطاب السياحية من البلدان الرئيسية الموفدة للسياح .

3. تكثيف الشبكة الداخلية لربط مختلف الأقطاب و المدن السياحية خاصة تلك المتواجدة بالجنوب .

4. تكثيف خطوط النقل البحرية في البحر الأبيض المتوسط باتجاه الدول الكبرى الموفدة للسياح .

1-2-2- دعم التكوين:

من أجل تقديم أفضل للمنتجات السياحية كان لابد من توفير مراكز تكوينية من أجل الحصول على الإطارات المتخصصة في مجال السياحة، وتتوفر الجزائر في الوقت الحالي على ثلاثة مراكز تكوين متخصصة و هي⁽²⁾ :

- مركزين متخصصين في تكوين اليد العاملة و في مجال التنفيذ .
- مركز متخصص في تكوين إطارات التسيير .

وتبلغ طاقة استيعاب هذه المراكز بـ600 مقعد بيداغوجي، وهي ضعيفة مقارنة مع ما يحتاجه هذا القطاع، ونظرا لأن هذا العنصر يعتبر محوريا لتقديم الخدمات فإنه سيستفيد من مجموعة من العمليات الأساسية التالية :

x من أجل التكيف مع التطورات و التقنيات الحديثة لتسيير النشاط و الخدمة فسيتم إعادة النظر في البرامج التكوينية و اقتناء دعائم بيداغوجية عصرية و إعادة تأهيل سلك الأساتذة .

(1) - وزارة السياحة، تصور تطوير السياحة للعشرية 2004-2013، مرجع سبق ذكره، ص: 26 .

(2) - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص: 107 .

- x من أجل توفير ما يحتاج إليه القطاع من مهنيين و متخصصين و مسيرين فقد تقرر تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة بالإضافة إلى فتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعات و توسيعه إلى ما بعد التدرج .
- x مواصلة دمج المهن السياحية في النظام الوطني للتكوين المهني و التربية الوطنية و تشجيع إنشاء معاهد خاصة للتكوين من خلال برامج الدعم و تبادل الخبرات مع معاهد دولية متخصصة من أجل تحسين المستوى و مواجهة الطلب المتوقع نتيجة تنمية و تطور القطاع .
- x البحث عن مقر دائم للمدرسة الوطنية العليا للسياحة (ENST) الكائن حاليا في فندق الأوراسي لأن هذا الموقع لا يسمح لها بالاستجابة للانشغالات البيداغوجية للقطاع من حيث الاستيعاب و كلفة التكوين المرتفعة ، قاعات بيداغوجية غير ملائمة و استقلالية محدودة في التسيير... الخ .
- x أن لا يكون التكوين مقتصرًا فقط على الدولة بفتح المجال أمام الشركات الخاصة و الجمعيات الفندقية الدولية الجديدة للاستثمار في ميدان التكوين و تحسين مستوى المستخدمين و يتطلب ذلك إجراءات تحفيزية ذات طابع مالي (ضريبي) .

1-3- تدابير دعم الترويج السياحي :

تعتبر هذه الوظيفة مهمة جدا من أجل التعريف بالسياحة الجزائرية لذلك لا بد من تسخير كل الجهودات و على جميع المستويات و تدعيمها من خلال :

1-3-1- إعادة تنظيم و تقوية أداة الترويج السياحي :

تتمثل هذه الأداة في الديوان الوطني للسياحة (ONT) حتى يتمكن من القيام بمهامه الموكلة إليه ، كان لا بد من دعمه بهيئات جهوية على مستوى الأقطاب السياحية الكبرى و إنشاء ممثلات له في البلدان المهمة و التي يتوافد منها السياح .

من أجل ذلك سيعرف الديوان إعادة النظر في نظامه الأساسي حتى يتوافق مع التدابير التشريعية و القانونية الصادرة خلال سنتي 2002 و 2003، كما سيتم تغيير مقره الحالي الغير ملائم مع المهمة التي أنشأ من أجلها بسبب الحالة المتردية للبنية و التي تشرف على الانتهاء وإنجاز مقر جديد له .

1-3-2- إعداد مخططات متعددة السنوات للاتصال المؤسستي :

الهدف من خلال هذه المخططات هو إعادة بناء و تحسين الصورة السياحية للجزائر ، خاصة نحو البلدان الموفدة للسياح و الأسواق الفعلية ، لذلك لا بد من استبدال المناهج الظرفية المعمول بها الآن و إدراج الترويج بأهداف محددة و اعتماد سياسة قوية و حتى هجومية و يمكن تحقيق ذلك من خلال⁽¹⁾ :

- x اعتماد تقنيات الإعلام و الاتصال الحديثة و تعميمها .
- x اعتماد دعائم مكتوبة ،سمعية ،بصرية و اللجوء إلى استعمال التقنيات الحديثة للتصميم و الإنجاز و الطبع .
- x إنجاز ونشر تحقيقات في المنشورات و قنوات التلفزيون المتخصصة .
- x تنظيم رحلات استكشافية و أسفار إعلامية إلى المناطق التي يراد ترقيةها لفائدة الصحافة المتخصصة .
- x تنظيم مواسم ثقافية ذات بعد دولي على مستوى المواقع السياحية مثل مهرجان تيمثاد وذلك من أجل خلق نشاط دائم على مدار السنة .

1-3-3- إعداد دراسات الأسواق :

أغلبية البلدان السياحية تعتمد على هذا النوع من الدراسات في حين نجدها مهملة في الجزائر ،لذلك كان لا بد من إيجاد مكانة لها ضمن البرامج و سوف تمتد لتشمل ترقية الإستثمار و الشراكة للحصول على معلومات دقيقة فيما يتعلق بالتوقعات المتعلقة بتوافد السياح ،الإيرادات و مناصب الشغل .

1-3-4- إشراك الحركة الجمعوية و المنظمات المهنية في الترويج السياحي :

من أجل توعية أفضل للسكان و إنشاء ثقافة سياحية لديهم كان يجب إشراك الحركة الجمعوية في ترويج المناطق السياحية و الحث على المحافظة على المناطق الأثرية و الطبيعية ،ومن أجل تفعيل دورها أكثر كان لا بد من تشجيع هذه الجمعيات أكثر عن طريق منحها المساعدات الضرورية لاستكمال مهامها .

(1) -Ministère du tourisme , éléments de la stratégie de développement durable du tourisme ,op-cit ,p :70-74 .

1-3-5- تكثيف مشاركة القطاع الخاص في المعارض و التظاهرات المختلفة :

تقام هذه التظاهرات و المعارض في البلدان الموفدة للسياح مع انتهاج سياسة هجومية و مدعمة ببرنامج إعلام و اتصال علاوة على إدماج البلاد في الدورات التجارية الدولية للسياحة ، بهدف جذب رؤوس الأموال للاستثمار و الشراكة هذا بالإضافة إلى إقامة هذه التظاهرات أيضا على المستوى الداخلي و ينبغي تركيز العمل الترويجي على إعادة الاعتبار للأعياد المحلية و التقليدية حتى تكون المناطق التي تحتضنها مقاصد سياحية ذات خصوصية مميزة .

1-3-6- إجراءات دعم النشاطات السياحية على المستوى المحلي :

دعم الإدارة المكافئة بالسياحة و المصالح الخارجية بالموارد المالية و البشرية حتى تتمكن من متابعة و تنفيذ برنامج إنعاش القطاع بالإضافة إلى الإجراءات التالية :

x إنجاز مقرات ملائمة لمديريات السياحة حيث أن معظمها يعمل في ظروف غير ملائمة لا تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها و تزويدها بوسائل النقل و تجهيزات الإعلام الآلي .

x تعزيز سلك مفتشي السياحة المحدث على المستوى المحلي بإنشاء سلك الشرطة السياحية بالتنسيق مع وزارة السياحة و الجماعات المحلية من أجل المحافظة على المواقع السياحية الثقافية و الطبيعية و السهر على طمأنينة السياح كما يجب أن يستفيد هذا السلك بتكوين تكميلي في السياحة⁽¹⁾ .

2- تنمية الاستثمار السياحي و رفع طاقات الإيواء :

مع تزايد الرغبة في الاستثمار في مختلف النشاطات السياحية و التي تبيين الطابع الواعد لقطاع ذو قيمة مضافة كبيرة من باقي فروع النشاطات الأخرى ، كان لابد من تنمية الاستثمار في هذا المجال و رفع طاقات الإيواء .

2-1- تنمية الاستثمار السياحي :

إن تنفيذ جملة الإجراءات الموصى بها لإعادة تفعيل الاستثمار السياحي و تدابير دعمه ، سوف يؤدي إلى أن الاستثمار في هذا المجال سينمو خلال العشرية

(1)-وزارة السياحة،تصور تطوير قطاع السياحة للفترة 2004-2013 ، مرجع سبق ذكره ، ص: 31 .

القادمة و سيعرف وتيرة توسع حسب مرحلتين مختلفتين :

2-1-1- المرحلة الأولى 2004-2007 :

نمو القطاع في هذه المرحلة مرهون بإنجاز طاقة إيواء إضافية تقدر بـ 55000 سرير من طرف المتعاملين ،و كذا المشاريع التي هي في طور الإنجاز و تلك المتوقفة و يتوقع إنهاؤها خلال المرحلة 2004-2013 .

2-1-2- المرحلة الثانية 2008-2013 :

في هذه المرحلة سندعم عن طريق إقامة مشاريع جديدة عند نهاية 2007 و بداية 2008 وهي من النوع المتوسط و الرفيع يتضمن بعضها مشاريع شراكة و استثمار أجنبي مباشر و هذا بفضل إجراءات الدعم المتعلقة برفع العقوبات المرتبطة بالحصول على العقار ، القرض البنكي و أيضا العمل الترويجي الذي سيبادر به القطاع .

« سيتم استثمار مبلغ 150 مليار دج لإنجاز 60000 سرير و بذلك سيصل الاستثمار المتوقع خلال هذه المرحلة 232.5 مليار دج مع عدم إدراج مبالغ لاقتناء القطع الأرضية في هذا التقييم بسبب الفوارق الكبيرة التي تبقى تميز سوق العقار»⁽¹⁾.

2-2- رفع طاقات الإيواء :

رغم الصعوبات و العراقيل التي تقف أمام المتعاملين من أجل المبادرة بالمشاريع و استكمالها إلا أنه يلاحظ حركة جديدة ميزت السنوات الأخيرة لتطويع القطاع ،و ذلك بفضل التدابير التحفيزية للاستثمار و نظرا للمجهودات التي بذلت و أدوات الدعم الواجب تنفيذها لوحظت مرحلتين متعاقبتين ستميزان طاقات الإيواء و هما :

2-2-1- المرحلة الأولى 2004-2007 :

في المراحل السابقة لهذه المرحلة المتمسة بمحيط غير ملائم و ذلك بسبب غياب عقار سياحي مهياً و انعدام طرق التمويل التي تتماشى مع الإستثمار فقد تركزت جهود المتعاملين أساسا على مشاريع الفنادق الصغيرة

(1) - المرجع السابق ،ص: 17 .

« ففي سنة 2002 سجلت 387 مشروع في طور الإنجاز بحيث بلغت النسبة المتوسطة للإنجاز 75% و طاقة تقديرية للإيواء في حدود 38000 سرير كما سجل أيضا توقف 245 مشروع استثماري في نفس الفترة و هي في مستوى إنجاز 50% طاقتها الإضافية أكثر من 17000 سرير»⁽¹⁾ ، من جهة أخرى فإن هناك طلبات استثمار معطلة بسبب عدم الحصول على قطع أرضية فهي بذلك مازالت تمثل مخزونا فعليا للمشاريع ،بالإضافة إلى طاقة إضافية أخرى تقدر بـ 55000 سرير ستدخل حيز التنفيذ .

في النهاية فإن استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز وتلك المتوقفة لا يمكن تحقيق ذلك إلا بإزالة مختلف العقبات و هذا ما سيتم في هذه المرحلة .

2-2-2- المرحلة الثانية 2008-2013 :

يتوقع أنه خلال هذه المرحلة ستكون طاقات الإيواء أقل تطورا من المرحلة السابقة لأسباب اقتصادية وتجارية معينة ،وبذلك سوف يسجل في نهاية هذه المرحلة طاقة إضافية محتملة تكون أكثر من 60000 سرير .

وبإضافة 72000 سرير التي تم إحصائها في نهاية 2002 إلى الطاقات المحتملة إنجازها خلال المرحلتين 2004-2007 و 2008-2013 فإنه سيتم الحصول على مجموع كلي يقدر بـ 187000 سرير في أفق 2013 بطاقة سنوية تمتد على كل مرحلة قدرها 11500 سرير، وذلك من أجل مواجهة التدفقات السياحية و التي « ستصل سنة 2013 إلى 1200000 مليون سائح أجنبي منهم 607000 إلى 980000 سائح بالنسبة للسياح الجزائريين غير المقيمين »⁽²⁾ .

(1) - المرجع السابق، ص: 18 .

(2) - Stratégie de développement du tourisme en Algérie horizon 2010 ,<http://www.Consaly-jeddah.org/tourisme.Htm> ,19/11/2003. p : 03.

خاتمة الفصل :

أصبح الاستثمار في أي قطاع من المؤشرات التي تبين مدى اهتمام الدولة به، وبالنظر إلى القدرات البشرية و المادية و الطبيعية التي تمتلكها الدولة الجزائرية يبقى الإستثمار في قطاع السياحة لم يرق بعد إلى المكانة التي تمكنه من دفع عجلة التنمية بسبب المشاكل الكثيرة التي يعاني منها هذا القطاع ،ومن أجل الخروج من هذه الوضعية كان لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية التي تم ذكرها في هذا الفصل ، كما أن الدولة قد انتهجت سياسة جديدة تمثلت في عملية الخوصصة و البحث عن الشراكة مع الدول الأجنبية و حتى العربية و فتح المجال أمامهم للاستثمار بالإضافة إلى وضع إستراتيجية مستقبلية لتنمية هذه الاستثمارات السياحية حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع و هذا ما يدل على زيادة الاهتمام به كقطاع إستراتيجي لا يقل أهمية عن باقي القطاعات الأخرى .

الفصل الثالث

تقييم تجربة بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحية

المبحث الأول : مدخل للتعريف ببنك الجزائر
الخارجي - وكالة جيجل - .

المبحث الثاني : تطور عدد الملفات و مساهمة
بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع
السياحية خلال الفترة 1980-2005 .

إن إقامة أي مشروع مرهون بالدرجة الأولى بمدى توفره على التمويل اللازم، وفي ظل عدم كفاية المدخرات الذاتية خصوصاً لدى الشباب، فقد أنشأت عدة أجهزة من أجل تقديم لهم الإعانات المختلفة لتشجيعهم على إقامة المشاريع وفي قطاعات مختلفة و حتى في قطاع السياحة ، ومن بين هذه الأجهزة المستحدثة في المجال السياحي و التي تم ذكرها سابقاً منها الوكالة الوطنية للتنمية السياحية و المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بالإضافة إلى الهيئات التي أنشأت من أجل دعم الاستثمار نذكر منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التي تمنح تسهيلات في شكل إعفاءات جبائية وشبه جبائية وذلك ضمن شروط محددة ، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، و اللذان تكون إعانتهم في شكل مساهمة في تحمل نسبة معينة من تكلفة المشروع ضمن شروط محددة أيضاً ، و بالتالي فالجزء المتبقي من تكلفة المشروع سوف يكون بدخول البنك كطرف ثالث في تمويل هذه المشاريع و تتراوح نسبة مساهمته ما بين 70% للمناطق العادية و 74% للمناطق الخاصة .

من أجل معرفة أكثر لمدى تطابق هذه الجوانب النظرية بشأن مساهمة الوكالات البنكية في تمويل المشاريع خصوصاً السياحية منها من الجانب التطبيقي توقفنا على معطيات بنك الجزائر الخارجي ووكالة جيجل - ، و سنتناول مختلف الجوانب المرتبطة بالتمويل من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول سنتناول فيه تطور و نشأة بنك الجزائر الخارجي و الوكالة رقم 48 بجيجل، أين سنركز على صيغ التمويل التي يعرضها و كذا المراحل التي تمر بها عملية منح القروض ، لننتقل إلى المبحث الثاني الذي سنخصصه لتقييم تجربة بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - في تمويل المشاريع السياحية خلال فترتين ،الفترة الأولى الممتدة من 1980 إلى 1999 و الفترة الثانية الممتدة من 2000 إلى سنة 2005 و سنحاول في كلا الفترتين عرض لتطور عدد الملفات ثم بعدها نحاول معرفة حصيلة التمويل من طرف البنك .

المبحث الأول : مدخل للتعريف ببنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - :

سوف نتعرف من خلال هذا المبحث على بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - من حيث نشأته وكذا صيغ التمويل التي يعرضها لنصل في الأخير إلى المراحل التي تمر بها عملية منح القروض وتسييرها من قبل هذا البنك .

1- التعريف ببنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - و صيغ التمويل المعروضة :

قبل أن نوضح صيغ التمويل التي يعرضها بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل - لابد أولاً من التعرف على نشأة هذا البنك ثم نتعرف على هيكله التنظيمي .

1-1- لمحة تاريخية عن بنك الجزائر الخارجي والتعريف بالوكالة :

كانت المنظومة المالية الجزائرية إلى غاية عام 1966 منظومة ليبرالية و منفتحة خارجياً ، فالى جانب البنوك الجزائرية التي أنشأت كانت هناك حوالي 20 مؤسسة نقدية و مالية أجنبية لاسيما منها الفرنسية ، ولقد كان تدخل البنوك يتميز بنوع من التخصص القطاعي ، و كان بنك الجزائر الخارجي الذي أنشأ بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري يتمتع بإنفتاح واسع نحو الخارج و مهمته الأساسية تمثلت في تسهيل العلاقات الإقتصادية و المالية للجزائر مع باقي دول العالم و قد أنشأ بنك الجزائر الخارجي عن طريق شراء بنوك أجنبية التي كانت متواجدة في الجزائر المتمثلة في : القرض اللبوني crédit lyonnais في 01 أكتوبر 1967 ، وبنك باركلي barklays banque في 30 أبريل 1968 ثم قرض الشمال crédit du nord و البنك الصناعي الجزائري المتوسطي Industrielle Algérienne et méditerranée banque في 31 ماي 1968 و الشركة العامة⁽¹⁾ .

و لقد تم تأكيد المهام التي يقوم بها بنك الجزائر الخارجي عام 1970 و المتمثلة في⁽²⁾:

- × عمليات الصندوق و الخزانة و الحافظة .
- × منح القروض على المديين المتوسط و القصير للمنشآت .
- × عمليات التجارة الخارجية .

(1) - معلومات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

(2) - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية : عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي ، الدورة 16 ، نوفمبر 2000 ، ص: 17 .

وعلى إثر هيكلة المؤسسات و التغييرات الجذرية التي أجرتها الحكومة و إصدارها لعدة قوانين قصد تنظيم المنظومة المصرفية ألا وهي القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض الصادر في 1986 و القوانين المتعلقة بالاستقلالية الصادرة في جانفي 1988 و أخيرا القانون المتعلق بالنقد و القرض الصادر في أفريل 1990⁽¹⁾ ، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيير في هيكله و أصبح شركة ذات أسهم تخضع لقواعد التسيير التي يحددها بنك الجزائر و كذا إلى مراقبته و لقد ارتفع رأسماله من مليار دينار جزائري سنة 1988 يملكها ما عرف سابقا بصناديق المساهمة و التي تمثل القطاعات المكونة للمحافظة التجارية للبنك وهي قطاع المحروقات ، البناء ، الخدمات ، الكيمياء ، الصيدلة ، الإلكترونيك ، الاتصالات و الإعلام الآلي ، ليصل سنة 1991 مليار و ست مائة مليون دينار جزائري و حتى بعد حل صناديق المساهمة بقي رأسمال البنك ملك للدولة⁽²⁾ .

يضم بنك الجزائر الخارجي شبكة متكونة من 83 وكالة موزعة على التجمعات الحضرية الكبرى و المناطق الصناعية و مراكز إنتاج البترول، و قد أعطت التوجهات الأخيرة نحو تحرير التجارة الخارجية دفعا قويا لمبادلات البنك و جمع الموارد وكذا العروض الجديدة ، و يتضح ذلك من خلال حجم المعاملات التي يقوم بها البنك و حجم الشبكة التي يتعامل معها و التي وصلت إلى حوالي 300 بنك مراسل موزعة على حوالي 80 بلد كما أن بنك الجزائر الخارجي يسير 70% من التجارة الخارجية للبلد⁽³⁾ .

• التعريف بوكالة بنك الجزائر الخارجي رقم 48 بجيجل :

أنشأت الوكالة الأولى لبنك الجزائر الخارجي بجيجل سنة 1975 تحت رقم 48 و هي تابع للمديرية الجهوية بقسنطينة و تمارس هذه الوكالة أغلب المهام للبنوك التقليدية و هي⁽⁴⁾ :

- x جمع الودائع الجارية .
- x منح القروض قصد تمويل العمليات الاقتصادية الدولية .
- x تقديم الدعم المالي للمصدرين الجزائريين و تأمينهم .

(1) - المرجع السابق ، ص: 21 .

(2) - معلومات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

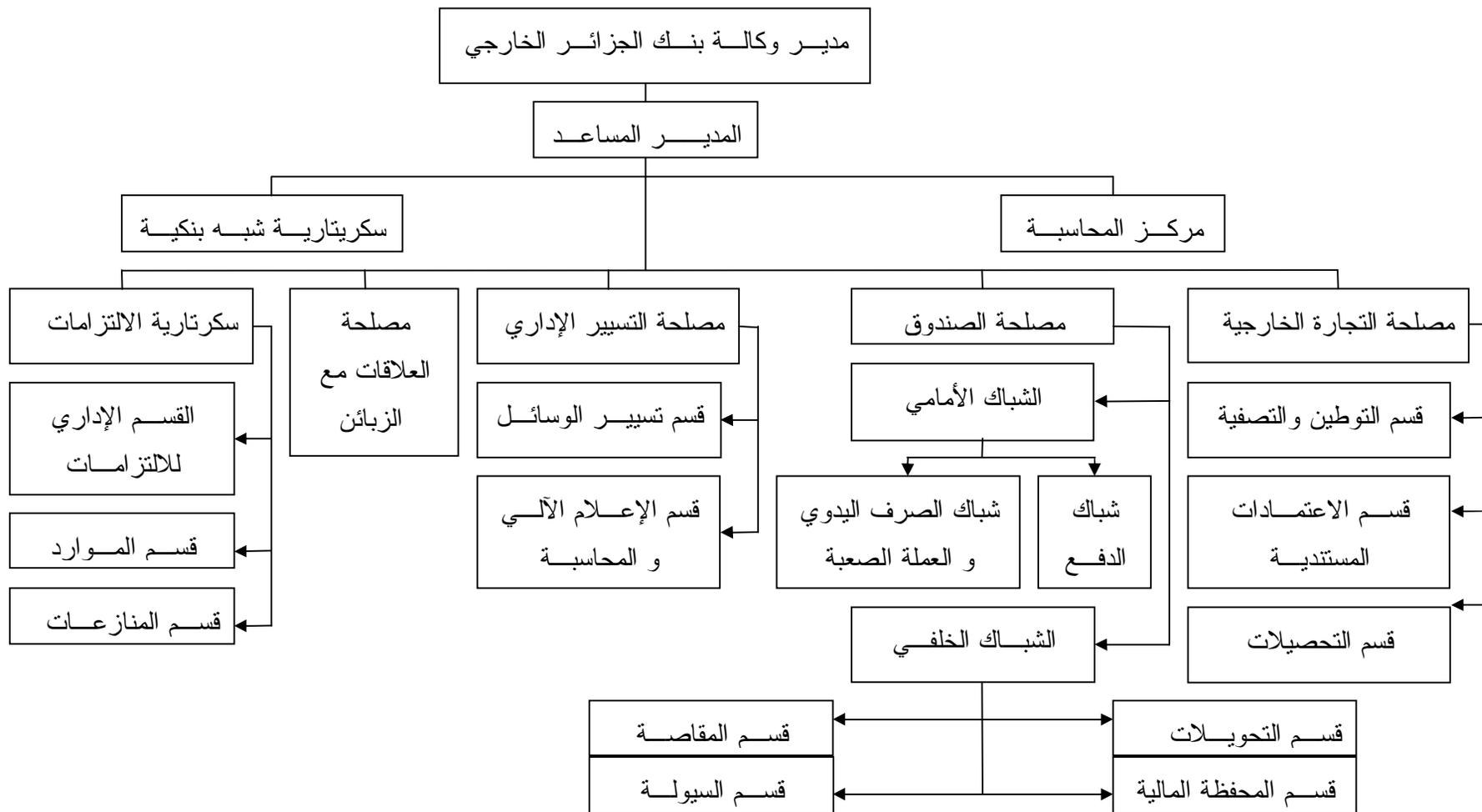
(3) - المرجع السابق .

(4) - المرجع السابق .

الفصل الثالث : تقييم تجربة بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحية.....القسم الثاني .

و في هذه الوكالة تركز العمليات المالية على الشركات الكبرى مثل :
سوناطراك و شركات الصناعات الكيماوية و البترو كيميائية كما تمتد النشاطات
الإقراضية لوكالة بنك الجزائر الخارجي إلى قطاعات أخرى على عكس ما كان
منصوص عليه فيما يتعلق بتخصيص النشاط البنكي السابق .
تعمل الوكالة الأولى لبنك الجزائر الخارجي بجيجل ضمن الهيكل التنظيمي
الممثل في الشكل التالي :

الشكل رقم (7) : الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - :



المصدر : معلومات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

1-1-1- شرح الهيكل التنظيمي :

عمد بنك الجزائر الخارجي -وكالة جيجل - إلى تنظيم و تسيير أعماله من خلال هيكل تنظيمي عام يمكنه من مراقبة و متابعة كل الأنشطة التي يمارسها إضافة إلى خلق العلاقات اللازمة لتسهيل تسيير المعلومات بين مختلف مصالحه و فيما يلي شرح لوظائف كل مصلحة :

أ- مدير البنك :

يعتبر أعلى المستويات الإدارية و يقوم بالمهام الرئيسية التالية :

- الإشراف على السير الحسن لمختلف نشاطات البنك و اتخاذ القرارات اللازمة لتسييره و إدارته حسب البرامج و الأهداف المسطرة مركزيا .
- المصادقة على مختلف الوثائق التي تستدعي ذلك .
- الاهتمام بكبار رجال الأعمال و المتعاملين مع البنك لكسب ثقتهم و جلبهم للتعامل أكثر .
- إعداد خطة تكوين الموظفين .

ب- المدير المساعد :

يتمثل دوره في مساعدة المدير في مهامه كما أنه ينوب عنه في حالة غيابه .

ج- سكرتارية شبه بنكية :

يعتبر مكتب السكرتارية من المكاتب الحساسة و السريعة مهمتها مساعدة المدير و نائبه في مهامهما ، لكنها لا تقوم بالعمليات البنكية ، كما أنها تقوم بالمهام التالية :

- إعداد مختلف الوثائق سواء كانت استدعاءات أو وثائق تهم الإدارة نفسها .
- تنظيم الزيارات و اللقاءات الموجهة للمدير .
- استقبال البريد الصادر و الوارد .
- التنسيق بين مختلف المصالح و المدير .

د- مركز المحاسبة :

مهمته مراقبة العمليات المحاسبية و ضبطها .

ه - سكرتارية الالتزامات :

مهمتها جلب موظفي الأموال وحفظ الودائع ،ومنح القروض للزبائن ،وتضم الأقسام التالية :

× القسم الإداري للالتزامات :

مهمته متابعة الالتزامات .

× قسم الموارد :

مهمته توظيف الأموال .

× قسم المنازعات :

مهمته النظر في المنازعات المالية من الناحية القانونية.

و- مصلحة العلاقات مع الزبائن :

تتلخص مهمتها في :

- توفير الزبائن و اختيارهم .
- تقديم المعلومات اللازمة للمتعاملين.
- الاتصال بالمتعاملين و إشعارهم بكل العمليات الخاصة بحساباتهم .

ز- مصلحة التسيير الإداري :

وتضم قسمين هما :

× قسم تسيير الوسائل :

تتلخص مهامه في توفير وسائل العمل كالآلات و الأجهزة ... الخ .

× قسم الإعلام الآلي و المحاسبة :

هو عبارة عن قسم مبرمج لكنه غير موجود فعليا .

ح- مصلحة الصندوق :

هي المصلحة التي تقوم بأكثر قسط من العمليات البنكية و تتكون من :

× الشباك الأمامي :

يتكون بدوره من :

* شباك الدفع .

* شباك الصرف اليدوي و العملة الصعبة :

وتتم فيه العمليات المباشرة كالدفع و السحب بالدينار من و إلى

الحساب .

x الشباك الخلفي :

ويتكون بدوره من :

*** قسم المقاصة :**

مهمتها تنحصر في تحصيل الشيكات كل يوم وذلك بالخصم من الحسابات و الإيداع في حسابات أخرى داخل وخارج البنك وتتم هذه العمليات من خلال البنك المركزي .

*** قسم التحويلات :**

يقوم بعمليات التحويلات بكامل أشكالها بما في ذلك التحويل من حساب إلى آخر سواء كان ذلك داخل أو خارج البنك .

*** قسم المحفظة المالية :**

مهمته تحصيل الأوراق المالية (السفينة و الشيكات) لكن في هذه الوكالة نلاحظ قلة استعمال السفينة ، فأغلب الأوراق المالية التي تم تحصيلها عبارة عن شيكات .

*** قسم السيولة :**

مهمته توفير ومراقبة حسابات السيولة المالية .

ط- مصلحة التجارة الخارجية :

و هي المصلحة المسؤولة عن كل عمليات التجارة الخارجية سواء تعلق الأمر بالاستيراد أو التصدير ، كما تقوم بالإشراف على المعاملات و التنسيق بين المتعاملين ، وتتكون من الأقسام التالية :

x قسم التوطين و التصفية :

مهمة هذا القسم تنحصر في إتمام عمليات التوطين بعد التأكد من كل المعلومات المقدمة من طرف العميل ، وكذا توفير كل الوثائق المطلوبة في هذه العملية ، كما تقوم بتصفية هذه المعاملات بعد إتمامها نهائيا .

x قسم الاعتمادات المستندية :

يهتم هذا القسم بالمعاملات الخاصة بالاعتمادات المستندية حيث يشرف على تنظيم و ترتيب الوثائق و مراقبة تنفيذ المعاملات ، وكذا الاتصال المباشر بالمتعامل الأجنبي أو بنكه .

x قسم التحصيلات المستندية :

ينكفل بإتمام عمليات التحصيل المستندي حيث يقوم بالتأكد من الوثائق و المراقبة المستمرة لكل هذه العمليات حتى إتمامها و إرسال الملفات إلى مصلحة التصفية و التوظيف لتصفيتها .

1-2-1- صيغ التمويل المعروضة من طرف بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - :

عموما يمكن تقسيم القروض التي تمنحها بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - إلى قسمين رئيسيين و هما (1) :

1-2-1-1- القروض بالسيولة :

و هي القروض التي تكون في شكلها النقدي و التي يمكن تقسيمها حسب الزمن إلى :

1-1-2-1-1- قروض بالسيولة قصيرة الأجل :

في أغلب الأحيان تكون موجهة لتمويل العمليات الإستغلالية ، أسعار الفائدة عليها تكون محصورة ما بين 7% و 8.5% نذكر منها :

أ- تسهيلات الصندوق :

و يشترط فيها أن يكون الزبون متعاملا دوريا أو شهريا و معروف عنه أنه يسدد المبلغ المقترض في المدة المحددة مع الفوائد ، تبلغ مدة تسهيلات الصندوق من يومين إلى أقل من شهر .

ب- تسبيق على البضائع :

و هي القروض التي يمنحها البنك من أجل تمويل المخزون الخاص بالمنشآت المقترضة و تعتبر السلع ضمانا في حالة عدم قدرة الزبون على السداد ،مدتها من شهر إلى أقل من سنة و في بعض الأحيان قد تمتد إلى 18 شهرا و ذلك حسب دورة الإنتاج .

ج- القرض الموسمي:

يخصص لتمويل النشاطات الموسمية ، مدته من شهر حتى 06 أشهر على الأكثر .

د - السحب على المكشوف :

مدته من شهر حتى 18 شهرا حسب دورة إنتاج المنشأة .

(1)- رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن ، بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - ، 12 ديسمبر 2005 ، الساعة

1-2-1-2- قروض بالسيولة متوسطة الأجل :

مخصص هذا النوع لتمويل الاستثمارية التي تكون مدتها تتراوح ما بين سنتين و سبع سنوات ويكون سعر الفائدة عليها محصور ما بين 5.5% و 7.0% .

1-2-2- قروض بالإمضاء :

تتمثل القروض بالإمضاء أو بالالتزام في الضمان الذي يمنحه البنك إلى المنشآت لتمكينها من الحصول على ثقتة فقط و ليس على الأموال ، حيث أنه في حالة عجز المنشأة عن الوفاء بالتزاماتها فالبنك هو الذي سيتحمل ذلك ، ويمكن أن نميز أيضا نوعين من القروض بالإمضاء حسب الأجل و هما⁽¹⁾ :

1-2-2-1- قروض بالإمضاء قصيرة الأجل :

ترتبط في أغلب الأحيان بالعمليات الاستغلالية أسعار الفائدة عليها تكون ما بين 1% و 2% و تتمثل أنواعها في :

أ- الضمان الاحتياطي البنكي :

وهو تعهد من قبل البنك لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية و قد يحدد البنك شروط تنفيذ الالتزام كما قد لا تكون هناك شروط ، كما أن البنك يمنحه لعملية واحدة فقط و تكون مدته أقل من سنة .

ب- الكفالة البنكية :

هو تعهد بموجبه يلتزم البنك بتسديد الدين الموجود على عاتق المنشأة في حالة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، وتستفيد المنشأة من هذه الكفالة عند تعاملها مع الجمارك و الضرائب... الخ .

ج- الاعتماد المستندي :

و الذي يتم في إطار التجارة الخارجية ، إذا كانت مدة صلاحية الاعتماد المستندي أقل من 18 شهرا .

د- التحصيل المستندي : مقابل قبول ورقة مالية (الكمبيالة) و تكون مضمونة .

(1)- رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن ، بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - ، 15 ديسمبر 2005 ، الساعة

1-2-2-2- قروض بالإمضاء متوسطة الأجل :

تتراوح مدتها ما بين سنتين و سبع سنوات و أسعار الفائدة عليها تكون محصورة ما بين 2% و 3% وأنواعها هي (1) :

أ- الضمان الإحتياطي البنكي :

و الذي تزيد مدته عن سنتين .

ب- الكفالة البنكية :

و الذي تزيد مدتها عن سنتين أيضا .

ج- الإعتماد المستندي قابل للتمويل :

و الذي تكون مدته ما بين سنتين و سبع سنوات و يكون ممول من طرف بنك المصدر ومضمون من طرف بنك المستورد و الذي يمثله بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

د- قرض المشتري :

يتمثل في قرض يمنحه البنك المصدر للمستثمر المحلي على شرط أن يقوم البنك الخارجي الجزائري بكفالة المستثمر المحلي .

(1)- رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن ، بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - ، 18 ديسمبر 2005 ، الساعة

2- مراحل منح وتسيير القروض على مستوى بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - :

تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض من قبل البنك فيما يلي :

1-2- إعداد وتقديم ملف طلب القرض :

إن تقديم ملف القرض يبدأ أولاً بحضور الزبون إلى البنك و تقديم نفسه أمام رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض و يتم معرفة المشروع الذي سينجزه ، بعد ذلك يتم الطلب من الزبون تكوين ملف طلب القرض و ذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض ، و يشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون .

و يتكون ملف القرض من الوثائق التالية :

1-1-2- الوثائق الإدارية القانونية :

و التي تتمثل في :

- * طلب خطي من طرف الزبون يوضح فيه مبلغ القرض و نوع المشروع الذي سيستثمر فيه . (أنظر الملحق رقم 01) .
- * نسخة طبق الأصل من السجل التجاري للمنشأة .
- * نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي بالنسبة للمنشأة .
- * نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية (BODL) .
- * نسخة مصادق عليها من عقود الملكية أو عقود الإيجار .
- * شهادة الميلاد و شهادة الإقامة .
- * وثيقة التأمين عن كل الأخطار .
- * إذا كان مشروعه في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيجب إحضار وثيقة تثبت ذلك . (أنظر الملحق رقم 02) .

2-1-2- الوثائق المحاسبية و الجبائية :

1-2-1-2- الوثائق المحاسبية :

× بالنسبة لطلب قرض الإستغلال :

- * الميزانيات المحاسبية و جداول حسابات النتائج و الجداول الملحقة الأخرى لثلاث دورات سابقة .

x بالنسبة لطلب قرض الاستثمار :

* الميزانيات المحاسبية التقديرية و جدول حسابات النتائج للخمس سنوات المقبلة . (أنظر الملحق رقم 03) .

1-2-2- الوثائق الجبائية :

* أما بالنسبة للوثائق الجبائية و شبه الجبائية فيجب إحضار وثيقة عدم وجود أي التزام اتجاه مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي لفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر .

1-2-3- الوثائق المالية و التقنية :

* دراسة تقنو - اقتصادية للمشروع و تكون مفصلة . (أنظر الملحق رقم 03).
* دراسة تقنو - اقتصادية التي أعدت من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ . (أنظر الملحق رقم 04) .
* مخطط التمويل .

* برنامج إنجاز المشروع .
* الفواتير التقديرية أو العقود التجارية للمشتريات . (أنظر الملحق رقم 05) .

2-2- الدراسة الأولية للقرض :

بعد تقديم ملف القرض من طرف العميل ، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات و التدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني و المحاسبي ، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها ، كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشأة و كذا من عقود الملكية أو الإيجار ، نشاط الزبون و مختلف الوثائق المقدمة .

و إذا كانت هذه المراجعات تمت في ظروف عادية و تضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها و أسفرت عن نتائج مرضية ، بعد ذلك يتم دراسة ملف القرض و تحليل المعلومات المقدمة من طرف العميل تحليلا ماليا ، و يتطلب هذا التحليل استعمال الميزانيات المحاسبية التقديرية و جداول حسابات النتائج الموجودة في ملف القرض ، ويتم حساب بعض النسب من أهمها :
التوازن المالي ، السيولة العامة ، نسبة التمويل الذاتي ، نسبة الملاءة المالية ، احتياجات رأس المال العامل ، المردودية المالية ، مدة دوران المخزون ، مدة الزبائن ، مدة الموردين . (أنظر الملحق رقم 06) .

ثم يتم التعبير عن أرقام هذه النسب المتحصل عليها من طرف المكلف بالدراسات .

2-3- دراسة الضمانات :

يطب البنك من الزبون الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض و يقوم المكلف بالدراسات من دراستها وذلك من أجل معرفة إمكانية تحقيقها هذا الشرط و هو تناسب الضمانات مع قيمة القرض ، و تتمثل الضمانات التي يطلبها بنك الجزائر الخارجي - وكالة بجيجل - في :

2-3-1- الضمانات الشخصية :

تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض ، ويشترط أن يتمتع الضامن بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدى البنك و الشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال و هي :

2-3-1-1- الكفالة :

ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق .

2-3-1-2- الضمان الاحتياطي :

هو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين حيث يقوم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض .

2-3-2- الضمانات العينية :

ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيء المقدم كضمان و تتمثل في قائمة من السلع و التجهيزات و العقارات التي تمنح على سبيل الرهن و ليس تحويلا للملكية، و يتميز بين نوعين من الضمانات العينية و هي :

2-3-2-1- الرهن الحيازي :

وينقسم هذا النوع بدوره إلى :

أ- الرهن الحيازي للمعدات و الأدوات :

ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات و الأثاث و معدات التجهيز ، و قبل قيام البنك برهنها يقوم أولا بالتأكد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبولها كرهن ، و يمكن للبنك من بيعها و تملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض .

ب- رهن البضائع :

يقبل البنك أيضا من الزبون البضائع كرهن من أجل حصوله على القرض وذلك بمراعاة مجموعة من الشروط و هي :

- * أن تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة .
- * أن تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنها .
- * أن يحتفظ البنك في مستودعه الخاص أو أن يحتفظ بها المقرض شريطة عدم استخدامها .

ج- رهن الأوراق المالية :

تعتبر من أحسن الرهونات و ذلك بسبب سرعة و سهولة إجراءات تحويلها إلى سيولة .

د - الرهن الحيازي للمحل التجاري :

يقبل البنك أيضا رهن شهرة محل المنشأة التجارية ، ويشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري و بشكل دقيق و صريح للعناصر التي ستكون محلا للرهن .

2-2-3-2- الرهن العقاري :

هو عبارة عن رهن للعقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك و بموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه و يشترط أن يكون هذا العقار غير مقيد بأي قيد و يجب أن يكون صالحا للتعامل به و قابل للبيع و يتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته و موقعه ، وعند وصول تاريخ الاستحقاق و لم يتم تسديد القرض ، فإنه يمكن للبنك و بعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالمدين و إلا سيقوم بنزع ملكية العقار منه وطلب بيعه و قفا للأشكال و الإجراءات القانونية المعمول بها في مثل هذه الحالات .

2-4- تحديد المخاطر :

بناء على التحاليل السابقة لملف القرض و بالاعتماد على المعطيات التي تضمنها الملف بخصوص القرض و الزبون ، يقوم المكلف بالدراسات من تحديد المخاطر التي يمكن أن تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع ذكر الأسباب المؤدية إلى ذلك .

- في الأخير يقوم المكلف بالدراسات من تقديم تقريره يلخص فيه مايلي :
- **مدخل للتعريف بالعميل أو المنشأة:** يحتوي على كل المعلومات الخاصة.
 - **الهيكل المالي :** يتم فيه تحليل جدول التحليل المالي .
 - **النشاط:** يبين نتيجة النشاط و مقارنتها برقم الأعمال و إبراز المنافسة الموجودة و غيرها من الملاحظات التي يراها المكلف بالدراسات ضرورية .
 - **موضوع القرض :** يتم فيه تبيان سبب طلب القرض و الغاية من استعماله .
 - **الأخطار :** يسجل المكلف بالدراسات كل ما يمكن أن يؤثر على تسديد القرض .
 - **النتيجة :** يعطي المكلف بالدراسات رأيه حول الزبون و مدى إمكانية تقديم القرض له و يجب أن يبرر سبب حكمه بالاستدلال بالنتائج التي تحصل عليها .

2-5- قرار البنك بشأن طلب القرض :

- بعد دراسة و تحليل ملف القرض نصل إلى مرحلة اتخاذ قرار منح القرض و الذي يتم عبر ثلاث مستويات و هي :
- x على مستوى بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .
 - x على مستوى المديرية الجهوية بقسنطينة .
 - x على مستوى المديرية العامة للبنك الجزائري بالجزائر العاصمة .

2-5-1- على مستوى بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - :

بعد الإنتهاء من دراسة ملف القرض و إعداد التقارير الخاصة به من طرف المصالح المختصة ، تجتمع لجنة القروض بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - و هي متكونة من :مدير البنك ، نائب المدير ، رئيس مصلحة الالتزامات ، رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن وأخيرا المكلف بالدراسات ، و تتم مناقشة الملف من طرف اللجنة المذكورة سابقا تعطي رأيها حول إمكانية تقديم القرض أو رفضه ، و يجذر بالذكر هنا أن بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - محدد له حد أقصى لمنح القروض و التي لا تزيد عن 6 ملايين دج بالنسبة لقروض الاستثمار ، أما بالنسبة لقروض الاستغلال فالحد الأقصى هو 3.5 ملايين دج .

2-5-2- على مستوى المديرية الجهوية بقسنطينة :

يقوم بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - بإرسال نسخة من الملف إلى المديرية الجهوية بقسنطينة في حالة تجاوز مبلغ القرض المطلوب الحدود القصوى لاتخاذ القرار من طرفه و المذكورة سابقا ، ويتم فحص الملف من طرف المديرية الجهوية من الناحية القانونية و التأكد من صحة الوثائق و المستندات التي تضمنها ثم تقوم بدراسته و من خلالها يتم إعداد تقريرا توضح فيه رأيها في الملف و بعد اتخاذها القرار النهائي يتم إرساله إلى بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

على مستوى المديرية الجهوية فإنها تقرر منح القروض التي لا تزيد عن 14 مليون دج بالنسبة لقروض الاستثمار و 08 ملايين دج بالنسبة لقروض الاستغلال .

2-5-3- على مستوى المديرية العامة لبنك الجزائر الخارجي بالعاصمة :

تتدخل المديرية العامة لبنك في اتخاذ قرار منح القروض كمستوى ثالث و أخير في حالة واحدة و هي أن قيمة القرض المطلوبة بالنسبة لقروض الاستثمار تتجاوز 14 مليون دج و بالنسبة لقروض الاستغلال تتجاوز قيمة القرض 08 ملايين دج ، بحيث تقوم المديرية الجهوية بإبداء رأيها في ملف القرض ثم تقوم بإرساله إلى المديرية العامة أين ستقوم هذه الأخيرة بدراسته وتحليله للمرة الأخيرة وتراعي في ذلك جميع القرارات السابقة وتصدر القرار النهائي من طرف المدير العام للبنك الخارجي إما بالرفض أو بالقبول .

بعد اتخاذ المديرية العامة أو المديرية الجهوية للقرار النهائي فيما يتعلق بالقرض ، يتم إرساله إلى بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - و هنا نجد حالتين :

x حالة رفض تقديم القرض :

في حالة رفض تقديم القرض يتم إرجاع ملف القرض إلى بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - مع رسالة تبين سبب الرفض ، فيقوم البنك بإرجاع الملف إلى الزبون و إعلامه برأي المديرية الجهوية أو المديرية العامة أو برأيه .

x حالة قبول تقديم القرض :

تبعث المديرية العامة للبنك بالجزائر العاصمة أو المديرية الجهوية بقسنطينة وثيقة إلى بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - تسمى رخصة القرض و التي تحتوي على بعض المعلومات و الشروط الواجب مراعاتها مثل : قيمة القرض ، مدته ، تحديد الضمانات...الخ .

عندئذ يقوم بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - باستدعاء طالب القرض و إعلامه شفويا بالقرار و بالضمانات الواجب إحضارها حتى يتمكن من الحصول على القرض .

2-6- إعداد إتفاقية القرض و صرف قيمته :

بعد موافقة بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - على منح القرض يتم الاتفاق مع الزبون على كل المعلومات المتعلقة بالقرض مثل :

- نسبة الفائدة .
- جدول استهلاك القرض إذا تعلق الأمر بقروض الاستثمار .
- التزامات كل من البنك و الزبون .

كما يتخذ البنك كل الإجراءات القانونية المتعلقة بالضمانات المقدمة و التي تتناسب قيمتها مع قيمة القرض وذلك من أجل ضمان استرجاع قيمة القرض و فوائده ثم يتم تسجيل إتفاقية القرض بعد توفر كل الشروط (أنظر الملحق رقم 07) .

يقوم البنك بوضع القرض تحت تصرف الزبون عن طريق إصدار شيك للمقترض أو في حسابه المفتوح لدى البنك وإذا لم يكن لديه حساب فيتم فتح حساب له داخل البنك ، وفي حالة قرض الاستثمار يتم تحديد مواعيد الاستحقاق في جدول الاهتلاكات مع إنتاج سلسلة من أوراق الدفع أو الكمبيالات الموافقة لهذه الأجال ، و عموما تحدد الدفعات في البنك على أساس السداسيات مع العلم أنه تعطى للمقترض مدة يعفى فيها من الدفع تقدر عموما بستتين أوليتين من بدأ نشاطه .

2-7- متابعة عمليات التأخر عن الدفع :

عند وصول تاريخ استحقاق الدفعة الأولى من القرض و لم يقم المدين بتسديدها فإن البنك يتخذ الإجراءات التالية :

× يرسل البنك إلى المقترض تذكير وذلك من أجل تنبيهه بوصول وقت التسديد ومنحه 15 يوما لتسديد قيمة الدفعة و الفائدة .

× عند عدم حضوره يبعث له بإنذار وينتظره لمدة 15 يوم و يبين فيه أن البنك سوف يتخذ الإجراءات القانونية ضده .

× إذا لم يحضر يبعث له إنذار أخير و يمنحه مدة 15 يوما كمهلة أخيرة وهناك حالتين :

* فإذا حضر المقترض يطلب منه البنك تقديم سبب التأخر عن الدفع ، وإذا كان السبب مقنع فإن البنك يمنحه فرصة لتسديد ما عليه من مستحقات ، أما إذا لم يكن السبب غير مقنع و ثبت أنه يتهرب من دفع ما عليه من دين فإن البنك سيطلبه بتسديد كامل القرض أو سوف يتعرض إلى المتابعة القضائية .

* إذا لم يحضر المستفيد من القرض أو ثبت عدم قدرته على الدفع وعجزه تماما فإن البنك يقوم بتعيين محامي من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية ووضع الضمانات المقدمة من طرف المقترض حيز التنفيذ ويسعى للحصول على رخصة من المحكمة تخول له التصرف في الضمانات من أجل تسديد قيمة القرض و الفوائد وذلك ببيعها في المزاد العلني وفق التنظيمات و القوانين المعمول بها في هذا المجال .

**المبحث الثاني : تقييم تجربة بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحية
خلال الفترة 1980-2005 :**

من أجل تقييم تجربة بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحية خلال الفترة 1980-2005 سوف نقوم خلال هذا المبحث بتقديم مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بمساهمة البنك في تمويل المشاريع السياحية خلال مرحلتين أساسيتين : المرحلة الأولى من 1980-1999 و المرحلة الثانية من 2000-2005 .

**1- تطور حجم الملفات وحصيلة تمويل بنك الجزائر الخارجي للمشاريع السياحية
خلال الفترة 1980-1999 :**

كانت المهمة الأساسية لبنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - ومنذ نشأته هي الاهتمام بتمويل عمليات التجارة الخارجية و لكنه ومنذ نهاية مرحلة التخصص البنكي الذي كان مفروضا على كل البنوك الجزائرية ، و منذ بداية الثمانينات بدأ البنك في تمويل مشاريع من قطاعات مختلفة لاسيما منها المشاريع السياحية ، ومن أجل معرفة مساهمته في تمويل هذا النوع من المشاريع سوف نحاول أولا معرفة حجم الملفات خلال هذه الفترة ثم نعرض حصيلة التمويل.

1-1- تطور حجم الملفات خلال الفترة 1980-1999 :

في ظل التسهيلات الممنوحة من قبل بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - ضمن صيغ التمويل المعروضة ، و لمعرفة مدى إقبال المستثمرين على البنك لتمويل مشاريعهم السياحية نستعرض الجدول التالي :

الجدول رقم (6) : تطور عدد الملفات للفترة 1980-1999 :

الوحدة:ملف.

1999-1990	1989-1980	الفترة البيان
02	07	عدد الملفات المودعة
02	04	عدد الملفات المقبولة
00	03	عدد الملفات المرفوضة
100	57.14	نسبة الملفات المقبولة إلى الملفات المودعة (%)
0	42.85	نسبة الملفات المرفوضة إلى الملفات المودعة (%)

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

من هذا الجدول و الذي يمثل حجم الملفات المودعة ، المقبولة و المرفوضة من قبل البنك ونسبهما خلال الفترة 1980-1999 والتي يمكن تجزئتها إلى مرحلتين أيضا وهما :

المرحلة الأولى : الممتدة من 1980 حتى 1989 :

وهي المرحلة التي بدأ فيها بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - في تمويل المشاريع السياحية حيث يسجل فيها الملاحظات التالية :

الملفات المودعة :

خلال هذه الفترة تم تسجيل حجم ضئيل من الملفات المودعة قدرت بـ 07 ملفات وهذه النتيجة تبين أن المستثمرين لا يقبلون على هذا النوع من المشاريع وذلك بسبب الصعوبات التي تواجههم للاستثمار في هذا المجال خصوصا تلك المتعلقة بالحصول على العقار الملائم لإقامتها وعدم وجود تحفيزات كافية للاتجاه نحو الاستثمار فيه، وهذا ما يعكس عدم اهتمام السلطات به .

الملفات المقبولة :

من خلال أرقام الجدول السابق يظهر لنا أنه من بين 07 ملفات التي تم إيداعها لدى البنك ، فإنه قد تم قبول سوى 04 ملفات فقط ،لكنه وبالنظر إلى نسبة الملفات المقبولة إلى الملفات المودعة و التي تمثل 57.14% نجدها معقولة، و هي تدل على أن البنك لا يمتنع من تمويل هذا النوع من المشاريع رغم أنه حديث التعامل معها و ليست لديه الخبرة الكافية في تمويلها .

الملفات المرفوضة :

يظهر لنا من خلال الجدول أنه تم رفض 03 ملفات المتعلقة بالمشاريع السياحية أي ما يمثل نسبة 42.85% من الملفات المودعة و هي مرتفعة ،ويعود سبب رفضها إلى :

- x بعد هذه المشاريع عن الشواطئ .
- x نقص الطلب على السياحة خلال هذه الفترة ووجود خطر عدم الدفع .
- x السياسة التجارية للبنك و التي لم تكن موجهة أساسا لهذا النوع من المشاريع .
- x نقص خبرة البنك في التعامل مع هذه المشاريع .

المرحلة الثانية: الممتدة من 1990 إلى 1999 :

والتي يسجل فيها الملاحظات التالية :

الملفات المودعة :

خلال هذه المرحلة يسجل فيها ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (6) بأن عدد الملفات المودعة قد انخفض وبشكل كبير عن المرحلة السابقة، حيث وصل إلى 02 ملف بعد ما كان 07 ملفات ، أي أنه سجل انخفاض في عدد الملفات المودعة بنسبة 71.42% وهذا ما يدل على أن الاستثمارات خلال هذه المرحلة انخفضت كثيرا و أن الاتجاه إلى هذا المجال يكاد يكون منعدما، كما أن الملفين المودعين لدى البنك يتعلقان بتمويل مشاريع موجودة أصلا وكان طلب التمويل من أجل استمرار نشاطهما ، ويعود سبب ذلك إلى الأوضاع الأمنية التي عاشتها المنطقة و الجزائر ككل خلال هذه الفترة وحالت

دون توافد السياح، وهذا ما جعل المستثمرين أيضا يبتعدون عن هذا المجال خصوصا على الشواطئ ، كما أن هذه الأوضاع أثرت سلبا على المشاريع السياحية الموجودة .

الملفات المقبولة :

لوحظ أنه خلال هذه المرحلة قد قبل بنك الجزائر الخارجي تمويل الملفين المودعين، وبالتالي كانت نسبة الملفات المقبولة إلى المودعة تمثل نسبة 100% وذلك رغم المشاكل الأمنية المتردية و التي قد تتسبب في ظهور مشكل عدم الدفع ، ويعود سبب قبول البنك لتمويل المشروعين هو أن كلا المشروعين كانا يحققان دخلا رغم أن توافد السياح كان قليلا ولكنه لم يكن منعدما .

الملفات المرفوضة :

كانت حصة الملفات المرفوضة منعدم لأنه لم تكن هناك ملفات كثيرة مودعة أصلا، كما أن البنك لم يرفض كلا الملفين المودعين، و بالتالي كانت نسبة الملفات المرفوضة إلى المودعة مساوية لـ 0% وما يدل أيضا أن البنك كان مدركا للوضع التي تمر بها المشاريع السياحية .

بعد ما تطرقنا إلى عدد الملفات سواء تعلق الأمر بالملفات المودعة ، المقبولة أو المرفوضة ونسبها، ومن أجل توضيح أكثر لعلاقة بنك الجزائر الخارجي بتمويل المشاريع السياحية ، سوف نحاول التعرف على نوع هذه المشاريع الممولة وغير الممولة من قبلها .

• نوع المشاريع السياحية الممولة وغير الممولة من قبل البنك :

كما هو معروف أن المشاريع السياحية قد تتخذ عدة أشكال و التي تم ذكرها في الفصل الثاني من القسم الأول ، ومن أجل معرفة أنواع هذه المشاريع الممولة من قبل البنك وتلك التي رفضت سوف نعرض الجدول التالي :

الجدول رقم (7) : توزيع الملفات المقبولة و المرفوضة حسب نوع المشروع
السياحي للفترة 1980-1989 :

الوحدة: مشروع.

1999-1990		1989-1980		الفترة نوع المشروع السياحي
عدد المشاريع المرفوضة	عدد المشاريع المقبولة	عدد المشاريع المرفوضة	عدد المشاريع المقبولة	
-	-	03	01	فنادق على الشواطئ
-	01	-	01	فنادق العبور وسط المدينة
-	01	-	02	مطاعم على الشواطئ
-	02	03	04	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

من خلال هذا الجدول والذي يبين نوع المشاريع السياحية المقبولة
و المرفوضة من طرف البنك و يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

المرحلة الأولى الممتدة من 1980 إلى 1989 :

خلال هذه المرحلة و التي تبين أن نوع المشاريع التي يقبل عليها
المستثمرون هي الفنادق و المطاعم ، فبالنسبة للفندق الذي أقيم على الشاطئ
قدرت عدد غرفه بـ 90 غرفة بالإضافة إلى توفر مرافق للتسليّة ، أما الفندق
الذي أقيم وسط المدينة فقد كانت عدد غرفه 22 غرفة هذا بالنسبة للملفات
المقبولة ، أما بالنسبة للملفات المرفوضة فقد كان عددها 03 فنادق ، ويعود
سبب رفض البنك لهذه الملفات هو أن السياح خلال هذه الفترة كانوا يتجهون
أكثر إلى المخيمات عوض الفنادق بفضل توفر الأمن وبالتالي كان الطلب
عليها قليل لذا رفض البنك تمويل تلك المشاريع ، كما أن زيادتها قد يؤثر
على مردودية المشاريع فيما بينها ، وهذا ما ينعكس ذلك سلبا على تحصيله
للقروض الممنوحة .

المرحلة الثانية : الممتدة من 1990 إلى 1999 :

خلال هذه المرحلة و التي عرفت انخفاضا كبيرا في عدد المشاريع السياحية و التي تكاد تكون منعدمة ، كما أن المشاريع الموجودة ونظرا للمشاكل الأمنية التي أثرت وبشكل كبير على نشاط هذه المشاريع فقد لجأت إلى البنوك لمحاولة إيجاد منفذ للخروج من مشاكلها التمويلية ، و يلاحظ من خلال الجدول أن البنك ورغم تلك الأوضاع إلا أنه قبل بتمويل المشروعات وذلك لأن المشروع الأول كان وسط المدينة وبالتالي هناك نوع من الأمن على عكس الشواطئ ، أما بالنسبة للمشروع الثاني فرغم أنه كان على الشاطئ إلا أنه كان نوعا ما يحقق دخلا .

في الأخير يمكن القول أنه من خلال تتبعنا للمعطيات المتحصل عليها من البنك الخارجي الجزائري وكالة جيجل - و المتعلقة بتمويل المشاريع السياحية من زاوية تطور حجم الملفات خلال الفترة 1980-1999 قد شهدت تغيرات كبيرة خلال مرحلتين أساسيتين ، المرحلة الأولى و الممتدة من 1980 إلى 1989 و التي عرفت وتيرة ضعيفة لعدد الملفات المودعة ، كما أن قبول البنك لها كان نوعا ما مقبول مقارنة مع حجم الطلب السياحي الذي كان ضعيفا، ولقد احتلت الفنادق و المطاعم النصيب كله من تمويلات البنك ، لكنه خلال المرحلة الثانية الممتدة من 1990 إلى 1999 و التي تميزت بانخفاض كبير في عدد الملفات المودعة ، حيث كانت متعلقة بحصول المشاريع السياحية على تمويلات لاستمرار نشاطها بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدتها هذه المرحلة، كما أن القطاع السياحي فيها لم يعد يستقطب المستثمرين لإقامة مشاريعهم في هذا المجال الذي أصبح يتميز بوجود مخاطر كبيرة .

ومن أجل توضيح أكثر لدور البنك الجزائري الخارجي في تمويل المشاريع السياحية، سوف نركز على جانب آخر لا يقل أهمية عن تطور عدد الملفات و المتمثل في المبالغ التي رصدها البنك في تمويل هذا النوع من المشاريع .

1-2-1- حصيلة تمويل بنك الجزائر الخارجي للمشاريع السياحية خلال الفترة 1980-1999 :

من أجل تمويل أي مشروع لابد من توفر رأس المال اللازم ، جزء يدفعه صاحب المشروع و الجزء المتبقي و الذي يمثل النسبة الأكبر يقع على عاتق البنك و المتمثل في دراستنا هذه في بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل .

1-2-1-1- مساهمة بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحية خلال الفترة 1980-1999 .

ومن أجل معرفة النسبة التي يساهم بها بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - في تمويل المشاريع السياحية ، يكون ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (8) : تطور نسبة تمويل المشاريع السياحية من قبل بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - خلال الفترة 1980-1999 :

الوحدة : ألف دج .

1999-1990		1989-1980		البيان	الفترة
مطاعم	فنادق	مطاعم	فنادق		
-	-	24000	95000	مبلغ التكلفة الإجمالية	
2000	6400	19000	36000	مبلغ القرض الممنوح من قبل البنك	
-	-	79.16	37.89	النسبة الممولة (%)	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

من خلال هذا الجدول و الذي يبين نسبة مساهمة بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - في تمويل المشاريع السياحية يمكن ملاحظة المراحل التالية :

المرحلة الأولى : الممتدة من 1980 إلى 1989 :

إن هذه المرحلة الممتدة من بداية الثمانينات حتى نهايتها تبين أن النسبة التي مولها البنك بالنسبة للمشاريع السياحية المتمثلة في الفنادق قدرت بـ 37.89% من مبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع وهي نسبة منخفضة مقارنة

بنسبة تمويل المطاعم التي تتواجد على الشواطئ حيث قدرت نسبتها بـ79.16% من التكلفة الإجمالية للمشروع، وهذا ما يؤكد على أن بنك الجزائر الخارجي يسعى إلى توفير التمويل في حدود الحد الأقصى الذي يسمح به القانون والمتمثل في 80% من تكلفة المشروع .

المرحلة الثانية : الممتدة من 1980 إلى 1989:

في هذه المرحلة المشاريع السياحية التي تحصلت على تمويل من قبل البنك كانت من أجل مواصلة نشاطها، وبالتالي فقد حصلت على تمويل بقروض قصيرة الأجل لمدة سنة واحدة لكل من الفندق و المطعم مع تجديدها فالفندق حصل على تمويل لمدة 08 سنوات متتالية و بالتالي بلغت قيمة القرض الممنوحة له خلالها 6400000 دج، أما بالنسبة للمطعم فقد تم تجديد المدة لـ05 سنوات متتالية وبلغ حجم القرض خلالها 2000000 دج، والملاحظ هنا هو أن البنك ورغم مخاطر عدم الدفع التي كانت تميز هذا النوع من المشاريع والناجمة عن تدهور الأوضاع الأمنية ونقص توافد السياح إلا أنه يسعى إلى تكريس كل جهوده من أجل تشجيع هذه المشاريع على مواصلة نشاطها من خلال منحها التمويل المطلوب هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم تحقيق خسائر بمنحه للقروض إلا إذا كانت تحقق دخلا من أجل ضمان استرداد أمواله .

1-2-2- حجم القروض المسددة للفترة 1980-1999 :

توجب اتفاقية القرض الذي تجمع البنك و صاحب المشروع السياحي تطبيق الشروط المنفق عليها المحددة في العقد، و المتمثلة في الوفاء بأقساط القرض المحدد ضمن جدول تسديد القرض مضافا إليه مبالغ الفوائد ، مع الاستفادة من فترة إعفاء من دفع القسط و قد تكون مدتها ما بين سنة و سنتين وذلك حسب نوع المشروع السياحي، في المقابل يدفع قيمة الفوائد خلال مدة القرض وحتى خلال مدة الإعفاء، وذلك حسب سعر الفائدة التي يحددها البنك و التي تختلف من فترة لأخرى وحسب خصوصية النشاط الممارس .

للدلالة أكثر حول تأثير ذلك على البنك وما هي حجم المشاكل التي تواجهه، والذي يمكن تجسيدها من وجهة البنك من خلال معرفة حجم المبالغ المسددة من قبل المستفيدين من القروض طيلة المرحلة الأولى و المرحلة الثانية نقوم بإدراج الجدول التالي :

الجدول رقم (9) :حجم القروض المسددة للفترة 1980-1999 :

الوحدة :ألف دج.

1999-1990	1989-1980	الفترة البيان
8400	55000	المبالغ المستحقة
8275	55000	المبالغ المسددة
98.51	100	نسبة المبالغ المسددة إلى المبالغ المستحقة (%)

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

وكتعليق على معطيات الجدول رقم (09) يلاحظ أنه خلال المرحلة الأولى الممتدة من 1980 إلى 1989 كانت نسبة الوفاء بالتزامات البنك تقدر بـ 100% ولم يواجه أية مشاكل في استحقاقها، وهذا يدل على أن فترة الإعفاء التي منحها البنك و التي تراوحت ما بين سنة و سنتين كامتياز لأصحاب المشاريع السياحية سمحت لهم بتحصيل القروض الممنوحة في وقتها المحدد وعدم وقوعه في مشاكل عدم الدفع، أما في المرحلة الثانية و التي امتدت من 1990 إلى 1999 فقد شهد البنك مشكل عدم التسديد للتزامات مقدارها 125000 دج رغم أنه خلال هذه الفترة قد انخفض سعر الفائدة من 24% إلى 16.5% ثم إلى 13.5% و رغم ذلك فالمشاريع السياحية كانت تعاني من المشاكل الأمنية التي تقف أمام استمرارها ، لكن البنك كان يتطلب عليه اتخاذ الإجراءات الكفيلة لاسترداد أمواله .

• الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر الخارجي لتحصيل القروض
غير المسددة :

قام البنك باتخاذ مجموعة من الإجراءات المذكورة في المبحث الأول من هذا الفصل مع العميل الذي لم يسدد ما عليه من أموال و المقدرة بـ125000دج حيث تم ملاحقته قضائيا عن طريق محامي ،هذه المتابعة القضائية دامت عدة سنوات بسبب الإجراءات القانونية الطويلة ولقد استطاع المحامي في الأخير من الحصول على تصريح من طرف المحكمة من أجل الحجز على المطعم ،لكن العميل حضر بعد ذلك إلى البنك وتم الاتفاق معه على وضع جدول مدفوعات جديد مع تطبيق عقوبة رفع معدل الفائدة وزيادة 0.5% إلى المعدل المتفق عليه من قبل، هذا بالإضافة إلى دفع فائدة بمعدل 8.5% بالنسبة للسنوات التي لم يسدد فيها المبلغ المقرض .

عموما يمكن القول أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل البنك باللجوء إلى المتابعة القضائية لا تمكنه من استيفاء حقوقه كاملة لأنها تدوم لعدة سنوات كما أنه وفي المقابل هذه الإجراءات تتطلب من البنك تكاليف من أجل الحصول على تغطية حقوقه ،لذلك لابد من على البنك من المتابعة الدورية لوضعية المشروع من خلال الزيارات الميدانية .

1-2-3- تأثير قرار البنك على خلق مناصب العمل:

رغم المشاكل التي تواجه البنوك عند تمويلها للمشاريع عامة و المشاريع السياحية خاصة ،إلا أن هذه المشاريع تساهم في خلق مناصب عمل عند حصولها على الموافقة البنكية ،ويمكن معرفة ذلك أكثر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (10) : تأثير قرار البنك على خلق مناصب العمل :

الوحدة : عامل.

1999-1990		1989-1980		الفترة البيان
مؤقتين	دائمين	مؤقتين	دائمين	
05	07	32	38	عدد مناصب العمل

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل .-

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم(10) نلاحظ أن هناك فرق كبير في عدد العمال الدائمين خلال المرحلة الأولى الممتدة من 1980 إلى 1989 و المرحلة الثانية الممتدة من 1990 إلى 1999 بحيث انخفض عددهم بأكثر من 05مرات ، وكذلك الحال بالنسبة للعمال المؤقتين و الذين يزاولون العمل خاصة في فصل الصيف فقد انخفض عددهم بأكثر من 06 مرات ، ويعود سبب ذلك إلى نقص المشاريع السياحية المنجزة خلال المرحلة الثانية وكذا انخفاض رقم الأعمال المحقق من قبل المشاريع السياحية الموجودة مما أثر ذلك على عدد العمال، والسبب الرئيسي الذي أدى إلى كل هذه النتائج هو كما ذكرناه سابقا راجع إلى الأوضاع الأمنية المتردية و انخفاض عدد السياح خلالها ، وبذلك لم يتمكن أصحاب المشاريع الموجودة من زيادة عدد العمال الدائمين أو حتى المؤقتين وهذا ما جعلهم يساهمون بنسبة قليلة في خلق مناصب العمل .

أما بالنسبة للبنك فإن هدفه الرئيسي هو استرجاع أمواله دون أن يتطلب ذلك منه بذل مجهودات كبيرة و الدخول في نزاعات مع أصحاب هذه المشاريع بل يبحث دائما عن المشاريع التي تحقق مردودية أكبر ولا تواجهها مخاطر كبيرة تؤثر عليه ،لكنه بقبوله تمويل هذه المشاريع فقد أدى بطريقة أو بأخرى إلى خلق مناصب للعمل أو استمرارها ،رغم أنها ليست من أهدافه الأساسية كما ذكرنا سابقا بل هناك هيئات أخرى تسعى إلى تحقيق هذا الهدف مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لكننا في هذه المرحلة لا نجد أن المشاريع السياحية قد تمت من خلالها .

2- تطور حجم الملفات وحصيلة تمويل بنك الجزائر الخارجي للمشاريع السياحية خلال الفترة 2000-2005 :

منذ نهاية التسعينات و بداية سنة 2000 بدأت الأوضاع الأمنية في التحسن بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع الذي يظهر من خلال الجهود المبذولة لتحسين صورة الجزائر في الخارج ،إعادة تنظيمه ،وضع مجموعة من القوانين و إنشاء هيئات رسمية لتشجيع المستثمرين وفتح المجال أمامهم .

ولكن هل أثر ذلك فعلا على حجم المشاريع السياحية ؟ .

من أجل معرفة مدى تأثير ذلك على حجم المشاريع السياحية و بالتالي على نشاط بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - ومن مختلف الجوانب التي تم دراستها في العنصر الأول من هذا المبحث، سوف نبدأ أولاً بدراسة حجم الملفات خلال هذه الفترة ثم نحاول معرفة حجم التمويل الممنوح من طرف البنك للمشاريع السياحية .

2-1- تطور حجم الملفات خلال الفترة 2000-2005 :

لاستبيان مدى تأثير الأوضاع الجديدة على حجم الملفات المودعة ،المقبولة و المرفوضة لدى بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - نستعرض أولاً التغيرات التي طرأت على حجم الملفات المودعة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (11) :تطور عدد الملفات المودعة للفترة 2000-2005 :

الوحدة :ملف .

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات البيان
06	04	07	06	10	06	عدد الملفات المودعة
50	-42.85	16.66	-40	66.66	-	نسبة تغير الملفات المودعة (%)

المصدر : من إعداد لطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن عدد الملفات المودعة قد عاودت إلى الارتفاع مقارنة بسنوات التسعينات والتي كانت خلالها الملفات تكاد تكون منعدمة وذلك للأسباب التي تم ذكرها من قبل ، ولكن ومنذ سنة 2000 بلغ حجم الملفات المودعة 06 ملفات لتبقى طيلة الفترة المدروسة الممتدة حتى سنة 2005 تعرف عدم استقرار ،حيث انخفضت خلال سنتي 2002 بنسبة 40% وسنة 2004 بنسبة 42.85% لكنها شهدت أعلى ارتفاع لها سنة 2001 لتصل إلى 10ملفات أي أنها ارتفعت بنسبة 66.66% مقارنة بالسنة السابقة وكذلك ارتفعت سنة 2003 محققة زيادة مقدارها 16.66% لتصل سنة 2005 إلى 06 ملفات، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تحسن الأوضاع الأمنية حيث تم التكفل بالتغطية الأمنية للشواطئ وكذا الطرق المؤدية لها وذلك بتواجد رجال للدرك الوطني و الحرس البلدي على مستوى كل الولاية، وهذا أدى بدوره إلى تزايد توافد السياح على المنطقة بعدما كاد ينعدم في السنوات السابقة خصوصا على الشواطئ هذا من جهة ، وزيادة الاهتمام بهذا القطاع من طرف السلطات وتشجيعها للاستثمار بصفة عامة من جهة أخرى، خاصة بعد إنشائها للأجهزة الداعمة التي تم دخولها أيضا المجال السياحي ، فأغلب الملفات المودعة تمت في إطار إحدى هذه الأجهزة وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة من 2000 حتى 2004 ، وهناك جهة داعمة أخرى دخلت المجال السياحي و المتمثلة في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وتخص الملفات المودعة خلال سنة 2005 .

وإذا قارنا حجم الملفات المودعة خلال هذه الفترة بتلك الملفات المودعة للفترة السابقة الممتدة من 1980-1999 نجدها قد ارتفعت محققة زيادة قدرها حوالي 30 ملف، وهذا ما يدل على رغبة المستثمرين من الاستفادة من المزايا التي تمنحها الأجهزة الداعمة و كذا زيادة اهتمامهم بالاستثمار في هذا المجال .

ولكن هل البنك مستعد للاستجابة إلى كل هذه الطلبات ؟ .

يمكن معرفة ذلك بالنظر إلى تطور حجم الملفات المقبولة والمرفوضة ومقارنتها بالملفات المودعة.

بداية سوف نتعرف على حجم الملفات المقبولة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور عدد الملفات المقبولة للفترة 2000-2005 :

الوحدة: ملف .

السنوات						البيان
2005	2004	2003	2002	2001	2000	
06	04	05	02	03	02	عدد الملفات المقبولة
50	-20	150	-33.3	50	-	نسبة تغير الملفات المقبولة (%)
100	100	71.42	33.33	30	33.33	نسبة الملفات المقبولة إلى الملفات المودعة (%)

المصدر : من إعداد لطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد الملفات المقبولة من طرف البنك تشهد عدم استقرار في عددها حيث أنها تتغير من سنة إلى أخرى، ففي بداية الفترة كانت منخفضة ولقد كانت تمثل نسبة 33.33% بمقارنتها بعدد الملفات المودعة سنة 2000 ، لتتخف مرة أخرى سنة 2001 وكذلك سنة 2002 ويعود سبب ذلك إلى إفقار أغلبية الملفات للوثائق الضرورية والمتمثلة أساسا في التصريح المقدم من طرف الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT والمتعلق بالسماح لهم باستغلال مناطق التوسع السياحي الموجودة على مستوى المنطقة لكنه ومنذ سنة 2003 يلاحظ ارتفاعا في عدد الملفات المقبولة حيث كانت تمثل نسبة 71.42% من الملفات المودعة، لترتفع هذه النسبة في السنتين التاليتين إلى 100% ويعود سبب ذلك إلى أن الملفات المقدمة للبنك قد توفرت فيها كل الشروط المطلوبة من طرفه .

من أجل معرفة أكثر لمدى استجابة البنك للملفات المقدمة من طرف المستثمرين نستعرض تطور عدد الملفات المرفوضة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (13) :تطور عدد الملفات المرفوضة للفترة 2000-2005 :

الوحدة :ملف .

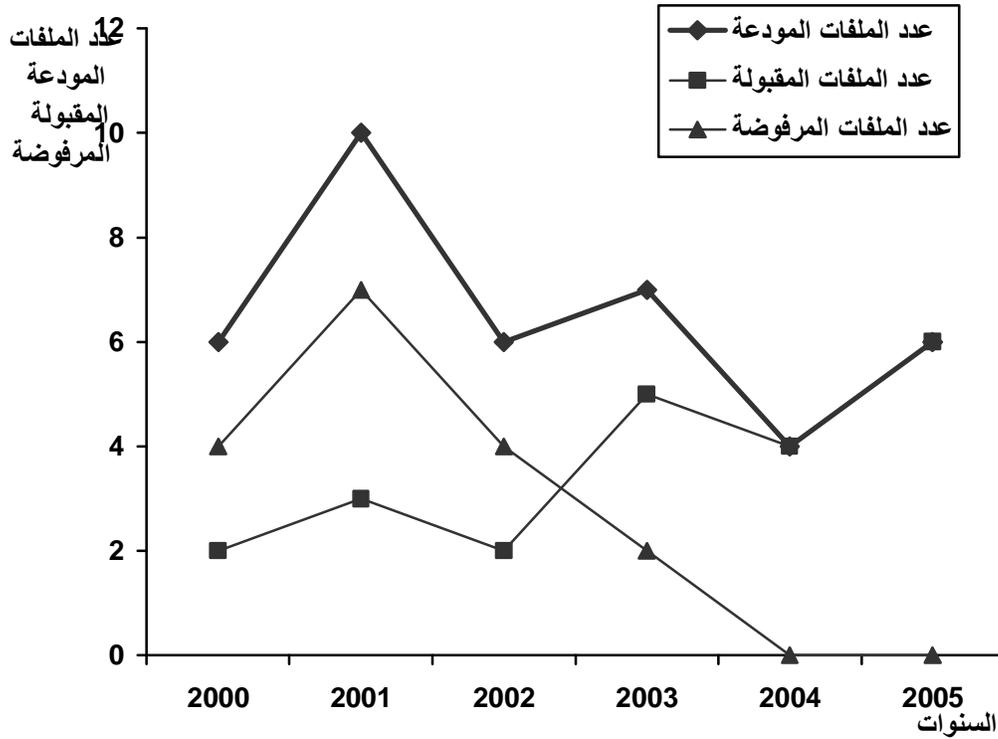
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
البيان						
عدد الملفات المرفوضة	04	07	04	02	-	-
نسبة تغير الملفات المرفوضة (%)	-	75	-42.85	-50	-	-
نسبة الملفات المرفوضة إلى الملفات المودعة (%)	66.66	70	66.66	28.57	-	-

المصدر : من إعداد لطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن عدد الملفات المرفوضة كان مرتفعا في بداية الفترة حيث كانت تمثل نسبة 66.66% ويعود سبب ذلك إلى تخوف البنك من تمويل هذا النوع من المشاريع و التي مازال خطر عدم الدفع قائما بسبب ما أفرزته المشاكل الأمنية خلال السنوات السابقة، هذا بالإضافة إلى الأسباب التي تم ذكرها سابقا و المرتبطة بعدم حصول أصحاب هذه المشاريع على التصريح من الأجهزة المختصة بمنحه ، لكنه ومنذ سنة 2003 بدأ نسبة الملفات المرفوضة بالنسبة إلى الملفات المودعة في الانخفاض لتصل سنة 2005 إلى 0% وهذا ما يدل على أن البنك لم يعد يرفض المشاريع التي تنتمي إلى المجال السياحي .

عموما يمكن القول أنه قد لوحظ تحسن سواء في عدد الملفات المودعة و المقبولة من طرف البنك، في المقابل فقد انخفض عدد الملفات المرفوضة و للتدليل أكثر نوضح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (8) :تطور حجم الملفات المودعة ،المقبولة و المرفوضة
للفترة 2000-2005 :



المصدر : من إعداد لطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

يوضح لنا هذا الشكل أنه خلال الفترة 2000-2005 شهدت الملفات المودعة ،المقبولة و المرفوضة حالة عدم استقرار و تخضع لتغيرات كبيرة و يلاحظ أيضا أنه خلال الفترة الأولى الممتدة من سنة 2000 حتى سنة 2002 أن عدد الملفات المرفوضة كان كبيرا مقارنة بعدد الملفات المقبولة ، لكنه ومع بداية المرحلة الثانية من سنة 2003 يلاحظ تغير الوضع حيث أصبحت الملفات المقبولة هي المرتفعة و استمرت في ذلك حتى سنة 2005 في المقابل انخفض

عدد الملفات المرفوضة من طرف البنك إلى أن وصل سنة 2005 أنه لم يرفض أي ملف .

كما يسجل أيضا من الشكل السابق أن أكبر عدد للملفات المودعة كان سنة 2001 وكذلك الأمر بالنسبة للملفات المرفوضة ،أما أعلى رقم سجلته الملفات المقبولة كان سنة 2005 .

بعدهما تطرقنا إلى عدد الملفات سواء المودعة ،المقبولة و المرفوضة من قبل البنك ، و للتحليل أكثر سوف نتعرف على نوع المشاريع السياحية التي قبل البنك بتمويلها .

* نوع المشاريع السياحية التي قام البنك بتمويلها :

لقد تعرفنا في الفترة السابقة الممتدة من 1980-1999 أن المشاريع السياحية الممولة من قبل البنك تمثلت خاصة في الفنادق و المطاعم ،أما خلال هذه الفترة فقد ظهرت أنواع أخرى من المشاريع السياحية ،و يمكن ملاحظتها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(14) : توزيع الملفات المقبولة من طرف البنك حسب نوع المشروع السياحي للفترة 2000-2005 :

الوحدة : مشروع .

النسبة المئوية (%)	المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات البيان
4.54	01	-	01	-	-	-	-	الفنادق
59.09	13	04	01	02	02	02	02	مطاعم للوجبات السريعة
18.18	04	-	02	02	-	-	-	مطاعم متنقلة على الشواطئ
9.09	02	-	-	01	-	01	-	مخيمات
9.09	02	02	-	-	-	-	-	قاعات للشاي وتقديم الحلويات
100	22	06	04	05	02	03	02	المجموع

المصدر : من إعداد لطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

من معطيات هذا الجدول يتضح لنا أن هناك أنواع جديدة من المشاريع السياحية و التي لم تكن ممولة من طرف البنك خلال الفترة السابقة ، و تتمثل في المطاعم المتنقلة و المخيمات و أخيرا قاعات الشاي و المتخصصة أيضا في تقديم الحلويات ، كما يلاحظ أيضا أن المشاريع الممولة من طرف البنك بنسبة أكبر كانت متمثلة في المطاعم التي تقدم الوجبات السريعة وكانت نسبتها هي 59.09% ، ثم تأتي بعدها المطاعم المتنقلة بنسبة 18.18% و في المرتبة الثالثة كانت المخيمات و قاعات الشاي بنسبة 9.09% لكل على حدى

لتحتل الفنادق المرتبة الأخيرة بنسبة 4.54% ويعود سبب ذلك إلى صعوبة حصول المستثمرين على العقار المناسب لإقامتها، كما أنها تتطلب أموال ضخمة، و بالتالي فقد تراجع عدد الملفات المودعة من هذا النوع من المشاريع، كما أن الملفات المودعة لدى البنك قد رفضت و يمكن التعرف على عدد المشاريع المرفوضة التي تخص الفنادق و كذلك الأنواع الأخرى من المشاريع السياحية من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (15) : توزيع الملفات المرفوضة من طرف البنك حسب نوع المشروع السياحي للفترة 2000-2005 :

الوحدة : مشروع.

النسبة المئوية (%)	المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات البيان
41.17	07	-	-	-	01	03	03	الفنادق
23.52	04	-	-	01	-	02	01	مطاعم للوجبات السريعة
23.52	04	-	-	-	02	02	-	مخيمات
11.76	02	-	-	01	01	-	-	مراكز لكراء ألعاب للتسليّة
100	17	-	-	02	04	07	04	المجموع

المصدر : من إعداد لطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن المشروع السياحي الذي عرفت ملفاته عددا أكبر من حالات الرفض مقارنة بالأنواع الأخرى هو الفنادق إذ يمثل نسبة 41.17%، ويعود سبب ذلك إلى أن المستثمرين في الفنادق يواجههم مشكل العقار الذي يتطلبه إقامة هذا النوع من المشاريع السياحية، كما أن مدة الإيجار للأراضي التي منحتها الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT

والتي تقدر بـ30 سنة هي غير كافية من وجهة نظر البنك ،أما بالنسبة لملفات المطاعم المرفوضة و التي تمثل نسبة 23.52% ويعود سبب رفضها إلى أن مكان إقامتها لم تكن مناسبة و هي بعيدة عن الشاطئ ، كما أن المستثمرين لم يستطيعوا الحصول على أماكن أفضل و التي تكون موجودة داخل مناطق التوسع السياحي نظرا لما يواجهونه من عراقيل للحصول على التصاريح أما بالنسبة للمخيمات و مراكز كراء ألعاب التسلية و التي كانت نسبهما تمثل على التوالي 23.52% و11.76% فيعود سبب رفض البنك لها هو عدم حصول أصحابها على التصريح من الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT.

للدلالة أكثر على دور بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحية نحاول توضيح ذلك من خلال مقارنة عدد المشاريع السياحية التي قام البنك بتمويلها بتلك التي تخص القطاعات الأخرى .

• **تطور حجم المشاريع في قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى :**

لمعرفة ما تمثله المشاريع السياحية بالنسبة لعدد المشاريع للقطاعات الأخرى نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف البنك حسب القطاعات :

الوحدة : مشروع .

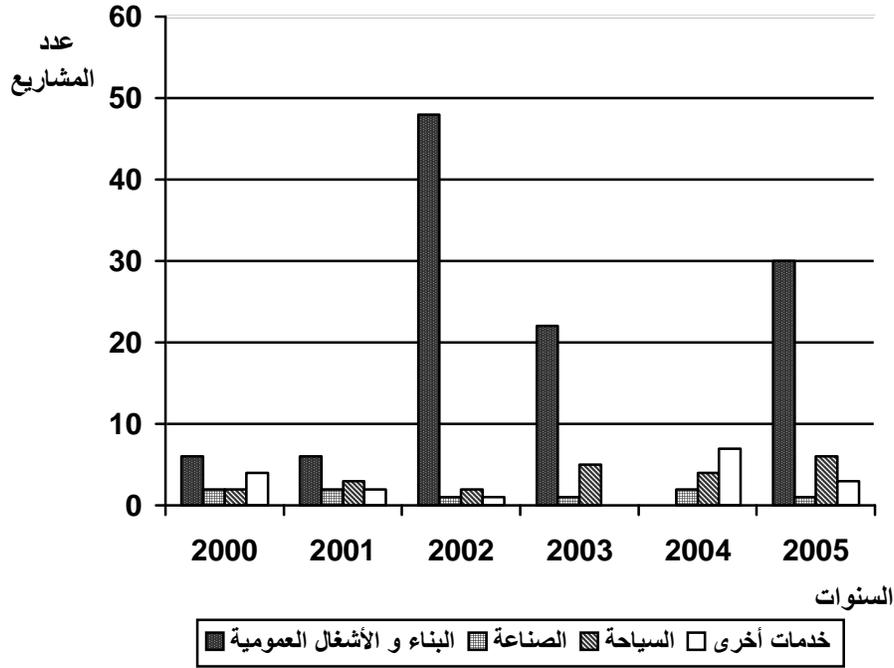
المرتبة	النسبة (%)	المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
									القطاع
1	70	112	30	-	22	48	06	06	البناء والأشغال العمومية
4	5.62	09	01	02	01	01	02	02	الصناعة
2	13.75	22	06	04	05	02	03	02	السياحة
3	10.62	17	03	07	-	01	02	04	خدمات أخرى
-	100	160	40	13	28	52	13	14	المجموع

المصدر : من إعداد لطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن أكبر عدد من المشاريع هي تلك المرتبطة بقطاع البناء و الأشغال العمومية وهذا ما يبرز رغبة البنك في تمويل مثل هذه الأنشطة لما تعكسه من آثار إيجابية على التنمية ونظرا لما تحققه من مردودية ، حيث إحتل هذا الأخير المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ70% من عدد المشاريع الإجمالي ، ثم يأتي بعد ذلك قطاع السياحة بنسبة 13.75% ، لتحتل بعدها المنشآت التي تقدم خدمات أخرى المرتبة الثالثة بنسبة 10.62%، أما في المرتبة الأخيرة فكان قطاع الصناعة وذلك بنسبة تقدر بـ5.62% ، أما بالنسبة لباقي القطاعات و التي لم يتم ذكرها كقطاع النقل ، الزراعة و التجارة فإن البنك لم يقيم بتمويلها ، وذلك بسبب أن هناك مشاريع كثيرة في قطاع النقل وهذا ما أدى إلى تشبعه ، أما بالنسبة لقطاع الزراعة فهناك بنوك أخرى تقوم بتمويله كما أنه يخرج عن نطاق تخصص البنك ، وأخيرا قطاع التجارة فإن قانون البنك الأساسي يمنعه من تمويله .

من أجل توضيح أكثر لتطور عدد المشاريع التي قام البنك بتمويلها في قطاع السياحة و مقارنته مع القطاعات الأخرى خلال الفترة من 2000 إلى 2005 نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (9) : تطور حجم المشاريع الممولة من طرف البنك حسب القطاعات للفترة 2000-2005 :



المصدر : من إعداد لطلابية بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

يلاحظ من خلال هذا الشكل أنه ومنذ سنة 2000 وعدد المشاريع الممولة من طرف البنك التي تتعلق بقطاع البناء و الأشغال العمومية هي التي تمثل النسبة الأكبر حتى سنة 2004 أين لا توجد مشاريع لهذا القطاع ويعود سبب ذلك إلى القيود التي وضعتها الدولة على إقامة مثل هذه المشاريع ، لكن عددها عاود إلى الارتفاع سنة 2005 لتحتل المرتبة الأولى قبل القطاعات الأخرى ، أما بالنسبة لقطاع السياحة ومنذ سنة 2000 وحتى سنة 2005 وهو يعرف عدم استقرار في عدد المشاريع ليشهد أعلى ارتفاع له سنة 2005 و يحتل المرتبة الثانية خلال أغلب السنوات ، أما المنشآت التي تنشط في مجال تقديم الخدمات ما عدا مجال الخدمات السياحية فقد شهدت مشاريعها أعلى ارتفاع لها سنة 2004 وتحتل المرتبة الأولى رغم أنه في السنة السابقة

لم يكن هناك مشاريع قد أقيمت ، وأخيرا بالنسبة لقطاع الصناعة فهو أيضا عرف عدم استقرار في عدد المشاريع كما أنها تعتبر منخفضة حيث أنه يحتل المرتبة الأخيرة في أغلب السنوات .

للتعرف أكثر على دور بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحية نحاول التركيز على حجم القروض الممنوحة من طرفه لهذا النوع من المشاريع ، ثم مقارنتها بحجم القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى.

2-2-2- حصيلة تمويل بنك الجزائر الخارجي للمشاريع السياحية خلال الفترة 2005-2000 :

تميزت هذه الفترة بدخول هيئات الدعم مجال الاستثمار السياحي التي تم وضعها من طرف الدولة من أجل تشجيع الأفراد للدخول مجال الاستثمار و المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و كذا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولقد كانت أغلب المشاريع الممولة من قبل البنك خلال هذه الفترة قد تمت في إطارهما .

2-2-2-1- مساهمة بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحية خلال الفترة 2005-2000 :

لمعرفة مدى مساهمة بنك الجزائر الخارجي للمشاريع السياحية خلال هذه الفترة خصوصا و أن أغلبها كانت ممولة من قبل الجهات الداعمة و المذكورة سابقا ، يمكن ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (17) : تطور نسبة تمويل المشاريع السياحية من قبل

بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - خلال الفترة 2000-2005 :

الوحدة : ألف دج .

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات البيانات
74571	262030	53429	7858	13429	9286	مبلغ التكلفة الإجمالية
52200	135967	37400	5500	9400	6500	مبلغ القرض الممنوح من قبل البنك
70	51.89	70	70	70	70	نسبة التمويل (%)
18.11	-18.11	0	0	0	-	نسبة التغير (%)

المصدر : من إعداد لطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

من خلال استعراض هذا الجدول و الذي يبين نسبة مساهمة بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحية، والتي يمكن ملاحظة أنه خلال هذه الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2002 يلاحظ أن نسبة التمويل من طرف البنك ثابتة وتقدر بـ 70% من مبلغ التكلفة الإجمالية لكل المشاريع السياحية، لكنه في سنة 2004 انخفضت هذه النسبة بـ 18.11% من مبلغ التكلفة الإجمالية، وذلك بسبب المشروع الممول من طرف البنك بنسبة 40% والذي لم يتم في إطار الوكالات الداعمة، كما يلاحظ أيضا أن نسبة مساهمة البنك قد عاودت إلى الارتفاع سنة 2005 لتصل إلى 70% أي بزيادة قدرها 18.11%، وهذا يدل على أن البنك يمنح التمويل ليقارب الحد الأقصى المحدد وذلك بسبب زيادة خبرته للتعامل مع هذه المشاريع و انخفاض الأخطار التي كانت تحوم حولها وتحول دون تمويله لها خلال السنوات السابقة .

كما أن هذه المشاريع كانت تتم في إطار الأجهزة الداعمة ، وأن جزء من سعر الفائدة كانت تتحمله خزينة الدولة و المقدر ب 02% بالنسبة للمشاريع التي كانت تتم في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 03% إذا كانت تتم في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .
لكن في ظل تحمل خزينة الدولة لجزء من سعر الفائدة ، هل يعني ذلك أن البنك لم تواجهه مشاكل لاسترداد أمواله ؟ ، لتبيان ذلك سوف نتعرف على حجم القروض المسددة خلال هذه الفترة .

2-2-2- حجم القروض المسددة خلال الفترة 2000-2005 :

خلال هذه الفترة لم يواجه البنك مشاكل عدم دفع المستحقات من العملاء إلا عميل واحد فقط و الذي كان مشروعه متمثل في مطعم متقل على الشاطئ حيث أنه قام بتسديد السداسي الأول فقط من سنة 2003 ، ولقد عمد البنك إلى اتخاذ الإجراءات المتبعة في هذه الحالة و التي تم ذكرها في المبحث الأول من هذا الفصل ، لكن العميل لم يستجيب لها وبالتالي فقد قام البنك بتعيين محامي من أجل متابعته قضائيا و الحصول على تصريح من طرف المحكمة من أجل التصرف في الضمانات التي قدمها العميل إلى البنك ، و تعتبر هذه الحالة الوحيدة حتى سنة 2005 التي واجهها البنك عند تمويله لهذا النوع من المشاريع ، أما بالنسبة للمشاريع الأخرى فهناك من انتهى من تسديد ما عليه من التزامات وأخرى لم يصل تواريخ استحقاقها بعد و هذا ما يدل على أن المشاريع السياحية التي أنجزت خلال هذه الفترة تسيّر بشكل جيد و تحقق مداخيل جيدة مكنتها من تسديد القروض التي حصلت عليها من قبل البنك ، كما أن مدة الإعفاء التي حصلت عليها قد ساعدتها على ذلك، بالإضافة إلى الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية التي منحتها لها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و المقدر ب 05 سنوات للمشاريع المرتبطة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 03 سنوات بالنسبة للمشاريع التي تمت في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

إن هذه الهيئات التي قامت الدولة بإنشائها قد ساعدت المستثمرين وشجعتهم على دخول مجال الاستثمار في هذا المجال وكذلك مجالات أخرى وفي قطاعات متنوعة ، وكذلك البنك الذي يقوم بتمويلها ، ولكن ما هي هذه المجالات ؟ وما هو نصيب السياحة و القطاعات الأخرى من التمويل الممنوح من طرفه ؟

- نصيب قطاع السياحة من تمويلات البنك مقارنة بالقطاعات الأخرى :
نحاول في هذا العنصر إبراز نصيب قطاع السياحة من تمويلات البنك
من خلال مقارنتها بحجم التمويل الممنوح من طرفه إلى القطاعات الأخرى
ويتم ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (18) : تطور حجم التمويل الممنوح من طرف البنك حسب القطاعات :

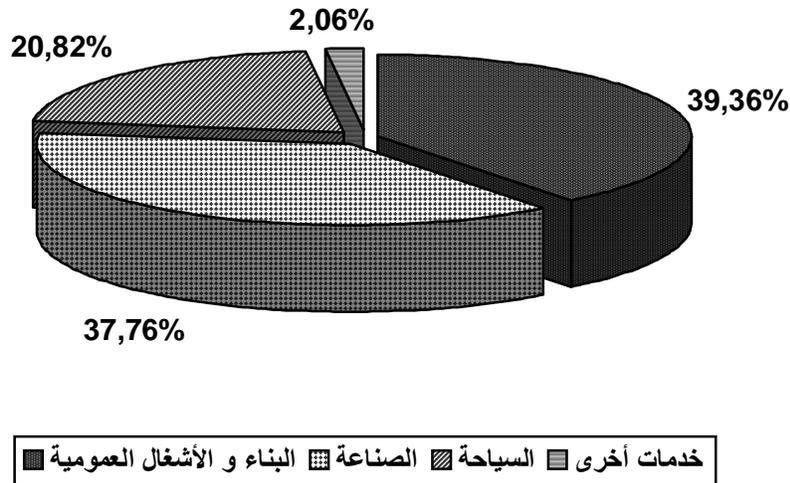
الوحدة : ألف دج .

المرتبة	النسبة (%)	المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات القطاع
1	39.36	467000	270000	-	118000	58000	14000	7000	البناء و الأشغال العمومية
2	37.76	448000	116000	33000	77000	22000	60000	140000	الصناعة
3	20.82	246967	52200	135967	37400	5500	9400	6500	السياحة
4	2.06	24500	4500	13000	-	900	1300	4800	خدمات أخرى
-	100	1186467	442700	181967	232400	86400	84700	158300	المجموع

المصدر : من إعداد لطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن النسبة الأعلى من حجم التمويل الممنوح من طرف البنك هي تلك الموجهة لقطاع البناء و الأشغال العمومية حيث قدرت بـ39.36% وبذلك فقد احتل المرتبة الأولى قبل القطاعات الأخرى ، ليحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية بنسبة 37.76% رغم أننا لاحظنا في الجدول السابق رقم (16) أن عدد المشاريع لهذا القطاع الممولة من طرف البنك منخفضة ويعود سبب ذلك إلى الأموال الضخمة التي يتطلب إنشاء مثل هذه المشاريع أما بالنسبة لقطاع السياحة فقد كان حجم التمويل الممنوح من طرف البنك يمثل نسبة 20.82% ليحتل بذلك المرتبة الثالثة ، وهذا ما يدل على أن البنك يرغب في تمويل مثل هذه الأنشطة الثلاثة و التي تمثل قطاعات حيوية والتي لا تزال تحتاج إلى الاستثمار ، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب المنشآت التي تقدم خدمات أخرى من غير الخدمات السياحية بنسبة 2.06% وهي نسبة منخفضة . ويمكن تلخيص كل ذلك وتبيان نصيب كل قطاع من تمويلات البنك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (10) : نصيب قطاع السياحة من تمويلات البنك مقارنة بالقطاعات الأخرى :



المصدر : من إعداد لطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

من خلال الشكل السابق و الذي يبين حجم التمويل الممنوح من قبل بنك الجزائر الخارجي لكل قطاع على حدى ، و يوضح أيضا نصيب قطاع السياحة من هذا التمويل و الذي سمح بإنجاز مجموعة من المشاريع والتي بدورها قد تساهم في توفير مناصب للعمل .

2-2-3- تأثير قرار البنك على خلق مناصب العمل :

لمعرفة مدى تأثير موافقة البنك تمويله للمشاريع السياحية في خلق مناصب للعمل نستدل بالجدول التالي :

الجدول رقم (19) : تأثير قرار البنك على خلق مناصب العمل :

الوحدة : عامل .

المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات	
							البيان	
76	12	36	13	04	07	04	الدائمين	عدد مناصب العمل
116	16	28	36	08	20	08	المؤقتين	
192	28	64	49	12	27	12	المجموع	

المصدر : من إعداد لطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - .

من خلال معطيات الجدول رقم (19) نلاحظ أن عدد العمال و منذ سنة 2000 وحتى سنة 2005 يعرف عدم استقرار وذلك راجع إلى حجم المشاريع السياحية المنجزة خلال هذه الفترة و التي يكون لقرار البنك أثر كبير على زيادتها ، حتى وإن حصلت على شهادة التأهيل من طرف الوكالات الداعمة و التي كان الغرض من استحداثها هو خلق أكبر عدد ممكن من مناصب العمل و بالتالي فقرار البنك له تأثير كبير على هذه المشاريع و ذلك بدوره يؤثر على مناصب العمل الممكن خلقها .

خاتمة الفصل :

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيل - رغم أنه لم يكن لديه الخبرة في تمويله للمشاريع السياحية، إلا أنه و منذ سنة 1980 بدأ بتمويل هذه المشاريع رغم أن عدد الملفات المودعة كانت تمثل نسبة ضئيلة، وذلك بسبب قلة إقبال المستثمرين على هذا المجال، كما أن عدد السياح الوافدين أيضا كان منخفضا .

لقد كانت أغلب المشاريع السياحية الممولة من طرف البنك خلال هذه الفترة تتركز خاصة في الفنادق و المطاعم، لكنه في سنوات التسعينات و نظرا للأوضاع الأمنية التي سادت البلاد فقد تراجع تمويل البنك لإقامة مثل هذه المشاريع، ما عدا بعض التمويلات الموجهة لبعض المشاريع السياحية لأجل مواصلة نشاطها، ورغم التدابير و الإحتياطات التي اتخذها البنك خلال هذه الفترة إلا أنه صادفته بعض مشاكل عدم الدفع، و التي كان لتدهور الأوضاع الأمنية دورا كبيرا في حدوثها، لكنه مع تحسن هذه الأوضاع فقد عاود تمويله لهذا النوع من المشاريع مع نوع من التحفظ عليها، كما أنها كانت تتم في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ سنة 2000 وحتى سنة 2003 فقد عرفت عدد المشاريع الممولة من قبل البنك في الإرتفاع، كما أنه قام بتمويل مشاريع في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، لتصل المشاريع المقبولة في سنة 2005 إلى قبولها كلها، وبذلك أصبحت نسبة مساهمة البنك في التكلفة الإجمالية تقارب الحدود القصوى، و أصبح نشاط البنك يتوسع ليشمل أنواع أخرى من المشاريع السياحية .

لكن رغم كل هذا فإن البنك تواجهه مجموعة من المشاكل عند تمويله لهذه المشاريع، و المتمثلة خاصة في الموسمية التي تتميز بها المشاريع السياحية و التي تقف عائقا أمامه و أمام المستثمرين لتحقيق مدا خيل و بالتالي دفع مستحقاتهم للبنك، بالإضافة إلى المشاكل البيئية التي يتسبب بها المستثمرين وعدم خضوعهم لشروط النظافة، هذا ما يضطر الهيئات المعنية إلى غلقها و بالتالي عدم حصول البنك على مستحقاته .

الخطبة

في ختامنا لهذا البحث ، نصل إلى أن السياحة لها دور كبير في زيادة النمو الاقتصادي نظرا لما تقدمه من مرد ودية سريعة و إمكانيتها في امتصاص اليد العاملة ، و بالتالي يساهم في تقليص البطالة ، إذا لا يمكن للجزائر من أن تهمل هذا القطاع خاصة و أنه أصبح تنويع الاقتصاد و الموارد على الصعيد المحلي ضرورة لا بد منها .

من أجل تحقيق ذلك يجب منح مكانة أكبر للسياحة في إطار السياسة التنموية العامة ، كما يجب على السياسة الوطنية للسياحة أن تركز على مخطط رئيسي للتنمية على المدى الطويل و السهر على توافقه مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية ، وذلك بتحديد الأولويات في مناطق التوسع السياحي وفي أشكال السياحة التي يجب ترفيتها و كذا في نوع الزبائن المستهدفين و طنيين كانوا أو أجانب .

و لكون السياسة السياحية ولأول مرة منذ 25 سنة ، تكتسي طابع السياسة الوطنية في برنامج الحكومة ، ينبغي إعادة النظر في الإطار العام للتنظيم بمراعاة الاختيارات الإستراتيجية الكبرى و الأهداف العامة للمخطط الرئيسي و تحويلها إلى أهداف وسيطية و قطاعية ضمن تقسيم المهام بين الدولة و المتعاملين الخواص ، و السعي لتنمية الاستثمار السياحي و الذي نجده يتركز على المشروعات الفندقية مع إهمال الأنواع الأخرى من المشاريع السياحية ، بالإضافة إلى تحسين الخدمات و التسهيلات المتعلقة بالنقل، الحرف ، الصناعات التقليدية و أنشطة التسويق وتنسيقها مع مختلف وكالات السياحة و السفر المحلية و الأجنبية في الداخل و الخارج .

فبالرغم من الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر نجد أن هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل حالت دون تطوره، و التي وقفت حجرة عثرة أمام المستثمرين لدخول هذا المجال وتحقيق المردودية التي كان يفترض أن يحققوها ويمكن تلخيص تلك المشاكل في :

- الضعف و التأخر الذي عانى منه القطاع بسبب قلة الاهتمام به منذ الاستقلال ، ففي أغلب المخططات التنموية أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي ، بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية (الاجتماعية) على حساب السياحة الدولية ، وهذا أدى إلى ضعف البنية التحتية للقطاع ، كما أن

المنشآت السياحية لم تعرف تطورا كبيرا سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص رغم كل التدابير القانونية خاصة المتخذة من طرف الدولة للاستثمار في السياحة .

• إهمال المعالم التاريخية وتدهورها ،كما أن المنتجات التقليدية و الحرفية تعاني من مشاكل خصوصا في مجال تسويقها وكذا حصولها على المواد الأولية .

• مشاكل التسيير التي صادفها القطاع ومنذ الاستقلال ،فأغلب مؤسساته تابعة للقطاع العمومي و لقد كانت تحقق عجزا ماليا كبيرا ،كما أن معظمها يحتاج إلى إصلاحات كثيرة .

كل هذه المشاكل أدت إلى ضعف و تأخر هذا القطاع ،ومن أجل ذلك فقد سطرت السلطات المعنية برنامجا يهدف إلى ترقية وتنشيط السياحة الجزائرية ويرتكز على عدة محاور ، يتمثل المحور الأول في رفع قدرات الإيواء عن طريق الاستثمار و الخصخصة و الشراكة وتوقيع العرض ،أما المحور الثاني لهذا البرنامج فإنه يركز على تدعيم النوعية وذلك بتحسين الخدمة المقدمة و المحيط السياحي وتكوين الموارد البشرية ،أما المحور الثالث فيرتبط بتحسين صورة الجزائر السياحية في الخارج .

هذا بالإضافة إلى الإصلاحات التي عمدت الدولة على القيام بها وذلك بمحاولة تكييف القوانين مع مقتضيات السوق، و التي من شأنها أن تمنح تحفيزات و ضمانات للمستثمرين الوطنيين و الأجانب العموميين و الخواص ،كما أنشأت عدة هيئات لتدعيم الاستثمار بشكل عام مثل: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،أما في المجال السياحي فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحة و التي تهتم بالعقار السياحي و المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ، كما تم تحديد مناطق التوسع السياحي وقائمة المشاريع المتعلقة بالحمامات المعدنية المعروضة للاستثمار ولكن بالرغم من ذلك فإن المشاريع السياحية كانت ضعيفة ،ومن أجل تسليط الضوء أكثر على نتائج هذه الإجراءات على المجال السياحي ، سوف نحاول معرفة ذلك من خلال مساهمة بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - الذي خاض تجربة تمويل هذه المشاريع وذلك خلال الفترة 1980-2005

ونظرا لطول الفترة المدروسة هذا ما سيمكننا من محاولة الحكم على الإجراءات المتخذة من طرف الدولة على مستوى هذا القطاع ويمكننا عرض النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة .

النتائج :

إن هذه الدراسة و التي تناولنا فيها دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية ومن خلال معطيات بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - ، فقد سمحت لنا بالوصول إلى عدة نتائج نذكر منها :

- مهما اختلف نوع المشروع السياحي إلا انه يتطلب تمويله من طرف البنوك التجارية .
- نقص الاحترافية و الحواجز البيروقراطية المتعلقة بصعوبة الحصول على العقار السياحي خصوصا في مناطق التوسع السياحي وعدم تهيئته، كما أن المناطق الأخرى تكون غير مناسبة لإقامة المشاريع السياحية عليها ، وهذا ما أدى في كثير من الحالات إلى رفض البنك تمويل مثل هذه المشاريع .
- رغم المشاكل التي قد تحدث للبنك عند تمويله لهذه المشاريع و التي تتميز بالموسمية إلا أنه قد قام بتمويل كل المشاريع التي تحققت فيها الشروط التي يطلبها وذلك بالاعتماد على الضمانات المقدمة ، لكن ذلك لم ينف حدوث مشاكل ، خصوصا مع نقص المتابعة الميدانية من طرف البنك .
- أغلب المشاريع التي قام البنك بتمويلها خصوصا خلال الفترة من 2000-2005 كانت قد تمت في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكذا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، في حين نجد نقص لتلك المشاريع التي كان تمويلها من طرف المستثمر فقط .
- رغم أن الدولة وضعت صندوق ضمان مخاطر القروض ، إلا أنه لم يتم تدخله في تعويض البنك في المجال السياحي .
- لم يواجه البنك حالات كثيرة لعدم دفع المستحقات وهذا ما يدل على استفادة المستثمرين من الامتيازات البنكية وغير البنكية المتمثلة في أسعار الفائدة المدعمة و كذا المزايا الجبائية وشبه الجبائية من طرف الهيئات الداعمة .

- رغم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة و التي تتعلق بتحديد الحد الأقصى للتمويل من طرف البنك للمشاريع بصفة عامة و التي تتم في إطار هيئات الدعم ،لكننا نجد أن البنك لم يقيم بتطبيقها إلا سنة 2000 لتبقى السنوات السابقة غير مطبقة و هذا ما يدل على أن البنك خلال التسعينات كان متحفظا لتمويل مثل هذه المشاريع .
 - إن تمويل المشاريع السياحية من خلال الهيئات الداعمة و البنوك الربوية لا يجعلها تتماشى مع الصيغ التي تتعامل بها البنوك الإسلامية مما يجعلها بعيدة عن هذه الصيغة في التمويل.
 - إن بنك الجزائر الخارجي رغم انه يعرض مجموعة من صيغ التمويل ووفق شروط معينة حسب ما تقتضيه مبادئ النشاط البنكي ،إلا أنه نجد أن مساهمته في تمويل المشاريع السياحية لم تصل إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى عددها ،وهذا راجع خاصة إلى الصعوبات التي يواجهها في هذا المجال و المرتبطة بالمستثمرين من جهة و بالقطاع والمحيط من جهة أخرى .
- الاقتراحات :**

وفيما يلي مجموعة من الاقتراحات و التي من شأنها أن تخفف من المشاكل التي يواجهها القطاع السياحي ويحفز المستثمرين وكذا البنوك للدخول أكثر في هذا المجال :

- العمل على إزالة المعوقات التي تواجه النشاط السياحي في الجزائر و استغلال الإمكانيات السياحية المتوفرة بكفاءة وفعالية ،وذلك من خلال إعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع احتفاظ السلطة العمومية بوظيفة التخطيط المرن و المراقبة .
- أن يتم تحديد وتوزيع الاستثمارات حسب النشاطات و المناطق و أن يتم وضع مخططات للتهيئة مع الأخذ في عين الاعتبار الاتجاهات و التعليمات المتعلقة بحماية البيئة مع مراعاة التنمية المستدامة .
- العمل على معالجة المشكلات الإدارية التي تواجه عملية الترقية السياحية وخاصة مشكلة التضارب في المهام بين الأجهزة المحلية و المركزية .
- تنمية الكفاءات البشرية بالشكل الذي يمكن من ممارسة النشاط السياحي بشكل سليم وتكثيف عمليات التكوين وتكييفها مع القطاع بكامله (الاستقبال ،الإعلام ،النقل ، خدمات الإطعام ...) .

- توفير الشروط التحفيزية للاستثمار من خلال القرض الفندقي الموجه للمستثمرين في قطاع السياحة ،على اعتبار أن القطاع يتطلب أموال ضخمة وإنشاء صندوق لضمان الاستثمارات السياحية .
- نظرا لتوفر الجوائز على ثروات سياحية كبيرة ومتنوعة ، فيجب القيام بعملية جرد لهذه الثروات وتصنيفها وترتيبها حسب الأهمية و الاعتماد على الأسس العلمية، وأن يتم إقامة دراسات الجدوى من أجل تقييم المستثمرين من حيث التأثير الاجتماعي و الاقتصادي و انعكاساتها على الطبيعة و البيئة .
- ضرورة الاهتمام بالحمامات المعدنية وتهيئتها و تتميتها وإقامة وسائل الاستقبال و الإيواء الضرورية ،وذلك نظرا لاحتياجات المواطنين الجزائريين و السياح الأجانب إلى هذا النوع من السياحة ،خاصة في مجال العلاج و الاستجمام .
- محاولة الاهتمام بالسياحة الصحراوية لما تكتسيه من أهمية كبيرة لاسيما في تطوير السياحة الدولية ،كما يجب زيادة منشآت الإيواء في الجنوب لأنها تعاني من نقص كبير في ذلك .
- محاولة إدخال الثقافة السياحية للمواطنين الجزائريين من خلال إثراء البرامج المدرسية و الإعلام وما يساهم به من نشر لهذه الثقافة ،وذلك لأن مساهمة السكان المحليين يعتبر شرطا أساسيا في نجاح ترقية السياحة ،من خلال مساهمتهم في توفير المناخ الملائم للسياح ،كما أنهم يشكلون أفضل ضمان للدفاع عن التراث السياحي و تنميته .
- لا يمكن تحقيق التنمية السياحية دون توفير نشاطات الدعم وتلك المرتبطة بها مثل :النقل السياحي و الصناعات التقليدية و التنشيط الثقافي و الرياضي والفني بالإضافة إلى النظافة و الأمن ...الخ، وذلك لما لها من أثر كبير على تحسين مستوى الخدمة وجعلها قادرة على التنافس و توسيع السياحة الدولية .
- إن دور الدولة له أثر كبير على تحقيق المنافسة من خلال وضعها للمقاييس بحيث تتناسب و المتطلبات الدولية و السهر على تنفيذها .

- إن الجهود الرامية لترقية السياحة ستظل ضعيفة إذا لم يتبناها إجراءات تخفيف فيما يتعلق بشروط الدخول إلى الجزائر ، من جهة أخرى لابد من تحسين النظام الإعلامي و الاتصالي و إعادة فتح التمثيليات السياحية في الخارج و التي تشكل أساس لهذه العملية .
 - تحسين نظام الإعلام الإحصائي من خلال جمع أفضل للمعلومات و توفيرها بشكل يسمح لأصحاب المشاريع الراغبين في الاستثمار في هذا القطاع من استخدامها في تقييم مشاريعهم .
 - من أجل ترقية الاستثمارات من الضروري تكييف الأدوات التشريعية و التنظيمية ، وكذا الآليات التمويلية التي تتناسب مع خصوصية القطاع ومتطلبات اقتصاد السوق مع الأخذ في عين الاعتبار منافسة البلدان المجاورة و التي لديها شروط استثمار أكثر جاذبية .
 - فيما يخص الشراكة والخصوصية لابد من اختيار أصحاب المشاريع الذين تتوفر لديهم المهارة و التمويل ومعرفة الأسواق بالاستفادة من التجارب السابقة والي حققها القطاع مع مجموعات أجنبية و عربية .
 - إنشاء بنوك متخصصة و تكييف الإجراءات التحفيزية لتخطي صعوبات الاستثمار في القطاع خصوصا تلك المتعلقة بالعقار السياحي ،فيجب أن تتوفر لدى القطاع الوسائل الملائمة لتسييره ومعالجة هذا المشكل الذي يعرقل تنمية التوسع السياحي و المحافظة عليه .
- في الأخير نأمل أننا قد وفقنا في إنجاز هذا البحث ،كما أن وقوفنا عند هذا الحد لا يعني تمام الدراسة لهذا المجال ،بل العكس من ذلك فهو يمثل انطلاقة جديدة لدفع بحوث أخرى مستقبلية أكثر عمقا ونفعا .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1- المراجع باللغة العربية:

1-1- الكتب :

- 1- أحمد ماهر ، عبد السلام أبو قحف ، تنظيم و إدارة المنشآت السياحية و الفندقية ، ط2، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1999 .
- 2- آسيا محمد إمام الأنصاري ، إبراهيم خالد عواد ، إدارة المنشآت السياحية ، ط1، دار صفاء ، عمان ، 2002 .
- 3- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 .
- 4- حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، ط1 ، دار الوراق ، عمان ، 2002 .
- 5- حسن أحمد توفيق ، التمويل الإدارة المالية في المشروعات التجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1969 .
- 6- حميد الطائي ، أصول صناعة السياحة ، ط1 ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2001 .
- 7- خالد مقابلة ، فن الدلالة السياحية ، ط1 ، دار زهران ، عمان ، 1999 .
- 8- رضوان وليد العمار ، أساسيات الإدارة المالية ، ط1 ، دار المسيرة ، عمان ، 1997 .
- 9- رفيق يونس المصري ، المصارف الإسلامية دراسة شرعية ، مركز النشر العلمي ، المملكة العربية السعودية ، 1995 .
- 10- سراب إلياس ، حسن الرفاعي و آخرون ، تسويق الخدمات السياحية ، ط1، دار المسيرة ، الأردن ، 2002 .
- 11- سوزان على حسن ، التشريعات السياحية و الفندقية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2001 .
- 12- سوزان علي حسن ، الأجهزة والمنظمات السياحية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2002 .
- 13- سعيد عبد العزيز عتمان ، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 .

- 14- صلاح الدين حسن السيبي ، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني ، ط1، عالم الكتب ، القاهرة، 2003 .
- 15- عاطف الأخرس ، سمير حمودة ، محاسبة المنشآت السياحية ، ط1، دار البركة ، عمان، 2001 .
- 16- عبد الحق بوعتروس ، الوجيز في البنوك التجارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.
- 17- عبد الحليم كراجه و آخرون ، الإدارة المالية و التحليل المالي ، ط1 ، دار صفاء ، عمان، 2000 .
- 18- عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.
- 19- عبد الحميد محمد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر المصرفية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2002.
- 20- عبد الرحمان دعالة بيله و آخرون ، التمويل الإداري ، دار المريخ ، الرياض ، 1993 .
- 21- عثمان محمد غنيم ، م. بنيتا نبيل سعد ، التخطيط السياحي ، ط2 ، دار صفاء ، عمان ، 2003 .
- 22- فلاح الحسيني ، عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك ، ط1، دار وائل ، عمان ، 2000 .
- 23- فؤاد السيد المليجي ، المحاسبة في الأنشطة السياحية و الفندقية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1996 .
- 24- فؤاد رشيد سمارة ، تسويق الخدمات السياحية ، ط1 ، دار المستقبل ، عمان ، 2001.
- 25- كنجو عبود كنجو ، إبراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية ، ط1 ، دار المسيرة ، عمان ، 1997 .
- 26- ناجي التونسي : دور و أفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2001.
- 27- هشام أحمد عطية ، محمد محمود عبد ربه ، النظام المحاسبي و نظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية - الفنادق - ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .
- 28- محمد أمين محي الدين السيد علي ، إدارة الفنادق و رفع كفاءتها الإنتاجية ، ط1، دار وائل، عمان، 1998 .

- 29- محمد سعيد سلطان ،إدارة البنوك ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993 .
- 30- محمد عبيدات ، التسويق السياحي ،ط1، دار وائل ،عمان، 2000 .
- 31- محمد منير حجاب ، الإعلام السياحي ،ط1 ،دار الفجر ،القاهرة ، 2002.
- 32- محمد نبيل علام ، محاسبة المؤسسات الفندقية ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية، 1992 .
- 33- محي محمد مسعد ، الإطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقى ، المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ، بدون سنة نشر .
- 34- مروان أبو رحمة و آخرون ،إدارة المنشآت السياحية ،دار البركة ،عمان ، 2001 .
- 35- مصطفى عبد القادر ، دور الإعلان في التسويق السياحي ، ط1، المؤسسة الجامعية ، عمان ، 1999 .
- 36- منال عبد المنعم مكية ، السياحة تشريعات و مبادئ ، ط1 ، دار صفاء ، عمان ، 2000 .
- 37- منير إبراهيم هندي ، شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية ،دار النهضة العربية ،القاهرة، 2000 .
- 38- يسري دعيس ، السلوك الاستهلاكي للسائح ،ط1، البيطاش سنتر ، الإسكندرية ، 2002 .

2-1- الرسائل و المذكرات :

- 1- بوخدوني وهيبية ،تقييم أصول المؤسسات العمومية للقطاع السياحي في إطار عملية الخصخصة دراسة حالة فندق السفير ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،1999.
- 2- تيغرسى الهواري ، آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي الفلاحة و السياحة دراسة حالة إيليزي ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2001.
- 3- عداد رشيدة ، التسويق في المؤسسة الخدمية ،دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2002.
- 4- علي موفق ،أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2002.
- 5- قويدر لويزة ، السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها في الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002.

- 6- كريم قاسم ، ترقية السياحة في الجزائر ، دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة ،رسالة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،1998.
- 7- مليكة حفيظ شبايكي ، السياحة و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2003، ص: 107 .

3-1- المجالات و الدوريات :

- 1-أحمد برويز، هل تدخل المصارف الإسلامية في مجال السياحة و السفر؟! ،مجلة المسافر العربي ،العدد16 ، سبتمبر أكتوبر ،1987.
- 2-إجلال راتب، اقتصاديات القطاع السياحي في مصر و انعكاساتها على الاقتصاد المصري ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الأول ، مطبعة معهد التخطيط القومي، مصر ، جانفي 1999.
- 3- الديوان الوطني للسياحة ، الأعياد المحلية من أجل ترقية المنتج السياحي ، الجزائر سياحة ،نشرة إعلامية ،رقم 03 ،مارس 2001.
- 4- الديوان الوطني للسياحة ، مجموعة الدار الدولية سידار - السعودية، مشروع إنجاز مركبين سياحيين ،الجزائر سياحة، نشرة إعلامية ، رقم 32.
- 5- الديوان الوطني للسياحة،ستعرف الاستثمارات العربية دفعا قويا ،الجزائر سياحة، نشرة إعلامية، رقم 33.
- 6- بوهالي محمد الشريف ، تصنيف الحاضرة الوطنية لتازة بجيجل ضمن المحميات العالمية ،مجلة نسيمات الكورنيش ،العدد 03 ديسمبر 2004.
- 7- خالد كواش ، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،السنة الأولى العدد 00 ، السداسي الثاني 2004 ، ص:225.
- 8- خالد كواش ، سوق الخدمات السياحية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 04، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2005 .
- 9- ريمون خليفة ،آمال بتحسين السياحة في الشرق الأوسط عام 2002 ، مجلة المال و العالم ، ،بيروت، فيفري 2002.
- 10- عثمان عائدي ، معوقات السياحة في سوريا ، مجلة السياحة و البيئة ، العدد 29، بيروت ، جويلية 2000 .
- 11- فيصل سراي ، صندوق ضمان القروض يدعم 70 مشروعا ، جريدة الشروق ،العدد1526، 2005 .
- 12-محمد الصياد ، حول السياحة النظيفة ، مجلة المسافر العربي ، العدد 13 ،دار الصقر ، البحرين ، مارس- أبريل 1987.

13- محمد بن مفرح القحطاني ، السياحة في الوطن العربي و دورها في دعم التكامل الإقتصادي ،مجلة العلوم الإجتماعية ،العدد 03 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ،2002.

14- مليكة حفيظ شبايكي ، موقع السياحة في الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، عدد 16 ، 2001 .

1-4- التقارير و الإحصائيات:

1- الديوان الوطني للإحصائيات ONS (معطيات إحصائية لسنوات : 2000-2003،2003-2004) .

2- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ،الدورة 16 ، نوفمبر 2000.

3- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية : عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي ، الدورة 16 ، نوفمبر 2000 .

4- وزارة السياحة ،تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013.

1-5- القوانين و الجرائد الرسمية :

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 64 ، 06 أكتوبر 1993 .

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 67 ، 19 أكتوبر 1994 .

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 11 ، 21 فيفري 1998 .

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 24 ، 07 أفريل 1999 .

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 11 ، 19 فيفري 2003 .

6- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الاستثمار في الجزائر ، منشورات ،2003.

1-6- الملتقيات:

1- تلاجية نوة ،ماضي بلقاسم ، دور الدولة و الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار، المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية،إشارة إلى حالة الجزائر ،جامعة سكيكدة ،2004.

2- شبايكي حفيظ مليكة ، ملتقى واقع السياحة في الجزائر ،جامعة منتوري قسنطينة ، 27 سبتمبر 2001 .

3- محمد بن بوزيان ، خديجة خالدي ، التمويل الإسلامي فرص وتحديات ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغربية ، جامعة سطيف ، من 25 إلى 28 ماي ، 2003.

1-7 المقابلات :

- 1- رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن ، بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل ، 12 ديسمبر 2005 ، الساعة 11:30 .
- 2- رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن ، بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل ، 15 ديسمبر 2005 ، الساعة 10:30 .
- 3- رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن ، بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل ، 18 ديسمبر 2005 ، الساعة 11:30 .

2-المراجع باللغة الأجنبية :

2-1- Livres :

1. Alain lusseault et autre, les fondements de l'entreprise, édition économie d'entreprise, paris, 1992.
2. Farouk bouyacoub, l'entreprise et le financement bancaire, édition casbah, Alger, 2001.
3. Hachini madouche , le tourisme en Algérie jeu et enjeux ,édition houma ,Alger , 2003 .
4. Haddar belkacem , rôle socio-économique du tourisme cas de l' Algérie ,OPU ,Alger ,1988.
5. Huguette durand, Pierre gowrand, et autre, économie et politique du tourisme ،édition France Quercy, paris, 1994.
6. Ives tinard, le tourisme économie et management, 2^{ème} édition, édition édixience internationale, paris ,1994.
7. J.Burkart, S.Medlik, Tourism, Past, Présent and Future ,2^{ème} édition, édition book society heimen annprofetionag, London, 1981.
8. Jean louis barma, marketing du tourisme et de l'hotellrie,2^{ème} édition , édition d'organisation ,paris,2000.
9. Jean-marie hazbroucq, management des projets de tourisme et de loisirs, édition gaëtan Morin, paris, 1999.
- 10.Liliane bansahel ،Myriam donsimon, le tourisme facteur de développement local, édition horizon groupe ،paris, 1999.
- 11.Luc bernet- rollande, principe de technique bancaire, édition dunod, paris, 2002.
- 12.Muriel deneau, Patrick courtin, droit et droit du tourisme ,2^{ème} édition , édition Bréal, France ,1996.
- 13.Pierre Bloc Durafour, Alain mesplier, le tourisme dans le monde, édition Bréal, France, 1992.

14. Pierre py , le tourisme un phénomène économique, édition les études de la documentation française ,Paris,1996.
15. Valery patin, tourisme et patrimoine en France et en Europe, édition la documentation française, paris, 1997.

2-2- Magazines :

1. F.H, une stratégie et des ambitions, revu partenaire, N° 03 ,2001.
2. George cazes, George courad, les masques du tourisme, Revue tiers monde , N°178,2004.
3. M. A, accro va construire un complexe touristique à Constantine, le Quotidien d`Oran, N°3045, 03 janvier 2005.
4. ONT, les organisateurs, Algérie tourisme, publication d`information, Juillet - out - septembre ,1996.
5. ONT, mois du patrimoine, Algérie tourisme, publication d`information, N°: 04, avril 2001.
6. ONT, l`industrie touristique et la privatisation, Algérie tourisme, publication d`information, juillet - out 1995.
7. ONT, contrat de management et société mixte Algero - Espagnole, Algérie Tourisme, publication d`information, novembre - décembre 1995.
8. ONT, la planification de la croissance, Algérie tourisme, publication d`information, N° 02,1997.
9. Rafik hamou , les privatisations au cas par cas ,liberté ,N°3733 ,03 janvier 2005.

2-3- Rapports :

1. Ministère du tourisme, l`avenir de l`industrie touristique, mai 1986.
2. Ministère du tourisme, éléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010.

مواقع الانترنت :

1. L`Artisanat en Algérie, <http://www.mta.gov.dz/ARTISANAT.html>, 19 /11/2003.
2. Stratégie de développement du tourisme en Algérie horizon 2010, [http://www.Consaly-jeddah.org / tourisme. Htm](http://www.Consaly-jeddah.org/tourisme.Htm) ,19/11/2003.
3. <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/date2004/12/20>.
4. <http://www.pogar.org/Arabic/gonews/2005/issue1/tunisia.htm>.
5. <http://www.ins.nta.tn/private/idc/page011331.html>.05/02/2005.
6. <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/date2005/06/30>.
7. <http://www.doc.abhatoo.net.ma/article-php3?id-article=284>.
8. <http://www.elkabar.com/quotidien/lir.php?ida=22184&idc=49>.
9. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issue=9438&article=257938>.
10. [http://elaph.com/Elaph web/économiques/2006/1/119693.htm..](http://elaph.com/Elaph_web/économiques/2006/1/119693.htm..)
11. www.algerie-tourisme.org .
12. www.cnes.dz

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	- حصيلة البرنامج الثلاثي من 1967-1969.	104
2	- توزيع توافد السياح خلال الفترة 1990-2005 .	110
3	- مساهمة الإيرادات السياحية في الإيرادات العامة للدولة في الجزائر للفترة 1990-2001 .	115
4	- أهم الفنادق المراد خوصصتها .	139
5	- تصنيف 60 فندقا لغرض الخوصصة .	140
6	- تطور عدد الملفات للفترة 1980-1999 .	177
7	- توزيع الملفات المقبولة و المرفوضة حسب نوع المشروع السياحي للفترة 1980-1999 .	180
8	- تطور نسبة تمويل المشاريع السياحية من قبل بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيغل- خلال الفترة 1980-1999 .	182
9	- حجم القروض المسددة للفترة 1980-1999 .	184
10	- تأثير قرار البنك على خلق مناصب العمل .	186
11	- تطور عدد الملفات المودعة للفترة 2000-2005 .	187
12	- تطور عدد الملفات المقبولة للفترة 2000-2005 .	189
13	- تطور عدد الملفات المرفوضة للفترة 2000-2005 .	190

193	- توزيع الملفات المقبولة من طرف البنك حسب نوع المشروع السياحي للفترة 2000-2005 .	14
194	- توزيع الملفات المرفوضة من طرف البنك حسب نوع المشروع السياحي للفترة 2000-2005 .	15
196	- تطور عدد المشاريع الممولة من طرف البنك حسب القطاعات.	16
200	- تطور نسبة تمويل المشاريع السياحية من قبل بنك الجزائر الخارجي - وكالة جيجل - خلال الفترة 2000-2005	17
203	- تطور حجم التمويل الممنوح من طرف البنك حسب القطاعات .	18
205	- تأثير قرار البنك على خلق مناصب العمل .	19

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
17	- الفرق بين السائح و غير السائح .	1
27	- معايير تقسيم أنماط السياحة و أنواعها .	2
62	- التكامل بين قطاع السياحة و القطاعات الاقتصادية الأخرى .	3
111	- تطور عدد السياح في البلدان المغربية .	4
112	- دخول السياح عبر الحدود الجزائرية حسب الغرض للسداسي الأول 2004 .	5
113	- توزيع سعة الفنادق حسب نوع السياحة .	6
161	- الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي - وكالة جيغل - .	7
191	- تطور حجم الملفات المودعة ،المقبولة و المرفوضة للفترة 2000-2005 .	8
198	- تطور حجم المشاريع الممولة من طرف البنك حسب القطاعات للفترة 2000-2005 .	9
204	- نصيب قطاع السياحة من تمويلات البنك مقارنة بالقطاعات الأخرى .	10

الملخص:

لقد كان هدف الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر في العشرية الأخيرة هو تنويع الاقتصاد و الاهتمام بقطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، و من بينها قطاع السياحة و الذي يمكنه من أن يوفر موارد مالية لا يستهان بها إذا ما أزيلت العراقيل التي تقف أمام ترقيتها خصوصا تلك المرتبطة بالمحيط عامة كعدم الاستقرار السياسي و الأمني، و تلك المرتبطة بالقطاع خاصة منها صعوبة الحصول على العقار، ضعف الوسائل في مجال الترقية، صعوبة الحصول على القروض المصرفية... الخ، كل ذلك أدى إلى إهمال الاستثمار في هذا القطاع و انخفاض حجم المشاريع السياحية.

هذا الوضع جعل من الدولة تقوم بتطوير مجموعة من البرامج و التي ترجمت في شكل هيئات لتنفيذ سياستها السياحية من جهة، و دعم المستثمرين في هذا القطاع من جهة أخرى مثل: الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT و التي تقوم بتحديد مناطق التوسع السياحي و منح العقارات السياحية للمستثمرين في هذا المجال. لكن دور هذه الهيئات مرتبط خاصة بالدور الذي تلعبه البنوك العمومية من خلال تقديمها للقروض المصرفية و التي تسمح للمستثمرين من إقامة مشاريعهم السياحية.

ومن خلال وقوفنا على مساهمة إحدى هذه البنوك في تمويل المشاريع السياحية و المتمثل في بنك الجزائر الخارجي- وكالة جيجل - لاحظنا أن النتائج المحققة في مجال تمويله المشاريع السياحية لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك نظرا للصعوبات التي يواجهها في هذا المجال، وكذلك بسبب العراقيل التي تقف أمام المستثمرين خصوصا تلك المتعلقة بالحصول على العقار السياحي، لكن يمكن تدارك ذلك من خلال تسهيل إجراءات الحصول على العقار وتدعيم نشاط البنوك العمومية بمجموعة من البنوك المتخصصة على غرار البلدان ذات الطابع السياحي بحيث تتوافق مع خصوصيات هذا القطاع من حيث نمط التمويل .

الكلمات المفتاحية:

السياحة، المشاريع السياحية، البنك، التمويل، التنمية.

Résumé :

L'objectif des réformes entreprises par l'ALGERIE durant la dernière décennie était d'apporter un plus à l'économie en s'intéressant à d'autres secteurs en dehors de ce lui des hydrocarbures, tel que le tourisme qui peut générer d'importantes ressources financières. à condition de diminuer les obstacles, qui entravent le développement du secteur et principalement, celui de l'environnement relatif à l'instabilité de l'administration, l'insécurité, la difficulté d'acquérir des terrains, la difficulté d'obtenir des crédits bancaires et l'insuffisance du matériel spécifique à ce domaine pour promouvoir ce dernier.

Tous ces obstacles ont contribué à avoir très peu d'investisseurs dans le secteur touristique.

Cette situation a poussé l'Etat à tracer des programmes pris en charge par des institutions pour exécuter sa politique d'un coté, et de l'autre coté encourager les investisseurs (privés nationaux ou étrangers) dans ce domaine nous citerons par exemple la création par l'Etat de l'agence nationale de développement touristique (ANDT) qui délimite les zones d'expansion touristique, et affecte les terrains aux futurs investisseurs dans ce secteur.

Mais le rôle de ces institutions est étroitement lié au comportement des banques publiques dans l'octroi des crédits qui permettent aux investisseurs de réaliser leurs projets touristiques.

A partir de nos études sur la contribution de ces banques comme :

la Banque Extérieure d'Algérie : agence de JJEL, nous avons constaté que les résultats réalisés concernant sa contribution aux projets touristiques était en de ça des besoins ce la à cause des difficultés de tout ordre et surtout celle ayant trait à l'obtention des terrains.

Tous ces problèmes peuvent être dépassés si l'on facilitait les procédures d'acquisition des terrains en accompagnant l'activité des banques publiques par la création de banques spécialisées dans ce secteur comme cela se fait dans les autres pays touristiques.

Mots Clés :

Tourisme, Investissement Touristique, banque, développement.

Summary:

The objective of the reforms undertaken by Algeria during the last decade was to bring more to the economy while being interested in other sectors apart from hydrocarbons, such as tourism which can generate significant financial resources. With the proviso of decreasing the obstacles, which block the development of the sector and mainly that of the environment relating to the instability of the administration, the insecurity, the difficulty in acquiring grounds, the difficulty in obtaining bank credits and the insufficiency of the specific material to this field in order to promote this last.

All these contributed obstacles have very few investors in the tourist sector.

This situation has pushed State to trace programs taken of charges by institutions to carry out its policy of with dimensions, and other with dimensions to encourage investors (privet, national or foreign) in this field we can quote for example creation of agency national of development tourist (ANDT) by State which delimits the zones of tourist expansion, and assigns the grounds to the future investors in this sector.

But the role of these institutions is closely related to the behavior of the public banks in the granting of the appropriations which make it possible to the investors to carry out their tourist projects.

From our studies on the contribution of these banks as the Bank External of Algeria: agency JJEL, we noted that the results carried out concerning its contribution to the tourist projects was in that of the needs this it because of the difficulties of any kind and especially that having milked with obtaining the grounds.

All these problems can be exceeded if one facilitated the procedures of acquisition of the grounds by accompanying the activity by the public banks by the creation of specialized banks in this sector like that is done in the other tourist countries.

Key Words :

Tourisme, Investissement Touristique, bank, development.